الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي – تبسة–
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة و الحياة
قسم علوم الأرض و الكون

مذكـــرة ماستـــر

ميدان: علوم الأرض و الكون

الشعبة: جغرافيا وتهيئة الإقليم

تخصص: تهيئة حضرية

العنـــــــــــوان

دور المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث الواقع والمأمول ـ دراسة حالة مدينة الشريعة ـ تبسة ـ

تقديم الطلبة: ســـاري حنيـــن
ســـاري خليـــل

أمام لجنة المناقشة

– جابري محمد الطيب	أستاذ مساعد" ب"	رئيسا	جامعة العربي التبسي
– نور الدين طوالبية	أستاذ مساعد "أ"	ممتحنا	جامعة العربي التبسي
– بولمعيز حسين	أستاذ محاضر "أ"	مشرفا	جامعة العربي التبسي

السنة الجامعية: 2021 – 2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـر وعرفــان

الحمد لله رب العالمين الذي سبحت له الشمس والنجوم الشهاب، وناجاه الشجر والوحش والدواب والطير في أوكارها كل له أواب فسبحانك يا من إليه المرجع والمآب، الحمد لله الذي أنعم علينا وأنار دربنا ووفقنا لانجاز مذكرة تخرجنا.

الحمد لله الذي وفقنا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله حمدا طيبا مباركا فيه يليق بمقام التعظيم والإجلال

وجزيل الشكر والعرفان إلى من سقانا وروانا علما وثقافة إلى الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته السديدة ونصائحه القيمة التي أنارت لنا سبيل الوصول إلى إنهاء هذا العمل

المشرف على هذا العمل أستاذنا الفاضل الدكتور: **حسين بولمعيز**

والشكر موصول كذلك لاعضاء لجنة المناقشة الذي شرفونا بقبول مناقشة هذا العمل العلمي المتواضع ومنحونا من وقتهم وجهدهم وصبرهم

إلى كل من ساهم في إتمام هذا البحث من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعوة صالحة، خاصة الأستاذ: **رضا ذياب** الذي نشكره على دعمه لنا في العديد من المحطات ومساعداته الميدانية

أرجو من الله أن يكون عملنا هذا بداية مشوارنا البحثي

فاللهم أنر قلوبنا وأبصارنا وارزقنا العلم النّافع الذي يقربنا مِنك، وينفعنا في حياتنا الدنيا

لكم منا كل الشكر والعرفان

خليل و حنين

إهـــداء

إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من أجلي، ولم تدخر جهداً في سبيل إسعادي على الدوام، الى من سهرت الليالي تنير دربي، الى أجمل وأروع امرأة في الوجود (**أمي الحبيبة**)

الى من علمني أن الدنيا كفاح، وسلاحها العلم والمعرفة، الى من سعى من أجل راحتي ونجاحي، الى أعظم وأعز رجل فالكون (**والدي العزيز**)

الى رفيقة دربي وزميلتي في الدراسة أختي الغالية حنين

الى أختي العزيزة جيهان

الى اخوتي وسندي في الدنيا حمزة ويحي

الى أصدقائي الأعزاء نجيب، مهدي، طارق، وليد، عبد الجليل، ولكل من نسيته سهوا

الى صديقي ورفيقي عمي هشام

الى أخوالي الأعزاء وخالاتي العزيزات

الى كل من ساندني في مشواري الجامعي

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

خليل

إهداء

الى من كلله الله بالهيبة والوقار، الى من أحمل إسمه بكل افتخار **والدي العزيز** حفظه الله

الى من أبصرت بها طريق حياتي، واستمددت منها قوتي وثقتي واعتزازي، الى الشامخة التي علمتني معنى الإصرار، وأنه لا وجود للمستحيل في الحياة مع الثقة وقوة الايمان، الى **العزيزة أمي**

الى مصدر قوتي الى ذلك الجبل الذي أسند عليه نفسي عند الشدائد، الى زميلي في الدراسة، الى أخي الغالي خليل

الى النور الذي يضيء حياتي، الى إخوتي حمزة ويحي

الى ملاك الرحمة، الى صاحبة البسمة والضحكة، الى أختي الغالية جيهان

الى كل العائلة الكريمة الى خالي العزيز ربيعي سفيان الى المؤنسات الغاليات الى زهراتي الجميلات منتهى، شذى الريحان، بتول، دنيا، آية، منال، نورهان، أريج، أمينة، ريحاب، مريم ومرام

الى الصغير المدلل شعيب دمان

الى اخواتي من رحم الصداقة شهرزاد، الهام، يسرى

الى زميلاتي من كانت تجمعنا فصول السنة واليوم تخرجنا الى نسرين، مروة، يامنة، غادة، وداد.....

الى كل من لهم أثر جميل في حياتنا

أهدي لكم هذا العمل المتواضع

ونسأل الله أن يفيد به كل طالب علم

حنين

الملخص

عالجت هذه الدراسة موضوعا حساسا يعد حديث الساعة، يتعلق بمدى مساهمة المجتمع المدني بالمناطق الحضرية في التنمية المستدامة بشكل عام، وبشكل خاص مدى مساهمته في الوقاية والحد من المخاطر والكوارث وكيفية تسييرها. تم اعتماد مقاربة تحليلية اعتمدت على أساليب متعددة تمثلت بالأساس في الاستبيان الإلكتروني، الاستبيان الميداني، وكذلك المقابلة. تم اختيار مجال الدراسة وهي مدينة الشريعة بولاية تبسة نظرا لما تتميز به من مقومات طبيعية وبشرية بإمكانها النهوض بحاضر المدينة وضمان مستقبل أجيالها. خلصت الدراسة إلى أن المجتمع المدني بالمدينة لا يساهم بشكل فعال في تسيير مختلف المخاطر والكوارث بسبب العديد من العوامل التي تتعلق أساسا بضعف هيكلته وسوء تنظيمه، ناهيك على حساسية الموضوع من عدة نواحي كونه يتطلب ثقافة قانونية وبعد نظر اجتماعيا واقتصاديا وحتى سياسيا. تبعا لذلك اقترحت الدراسة ضرورة إشراك السكان في تسيير مجالهم العام من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وكذلك العمل على نشر ثقافة الوعي البيئي لدى السكان لتحقيق مبادئ التنمية المستدامة بمقاربة وتخطيط تشاركي في إطار الحوكمة الحضرية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، المخاطر الحضرية، تسييرالكوارث، الشريعة، تبسة.

Abstract: This study dealt with a sensitive topic that is a recent topic related to the extent to which civil society in urban areas contributes to sustainable development in general, and in particular to the extent of its contribution to prevention and reduction of risks and disasters and how to manage them. An analytical approach was adopted that relied on multiple methods, represented mainly in the electronic questionnaire, the field questionnaire, as well as the interview. The field of study, which is the city of Sharia in the state of Tebessa, was chosen due to its natural and human components that can advance the city's present and ensure the future of its generations. The study concluded that civil society in the city does not effectively contribute to the management of various risks and disasters due to many factors that relate mainly to its weak structure and poor organization, not to mention the sensitivity of the issue in several respects as it requires legal culture and social, economic and even political foresight. Accordingly, the study suggested the necessity of involving the population in managing their public sphere by simplifying administrative procedures, as well as working to spread a culture of environmental awareness among the population to achieve the principles of sustainable development through a participatory approach and planning within the framework of urban governance**.**

Keywords: civil society, urban risks, disaster management, Sharia, Tebessa**.**

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
إهداء	II
الملخص	IV
فهرس المحتويات	V
فهرس الصور	XI
فهرس الأشكال	XII
فهرس الجداول	XIII
فهرس الخرائط	XIV
مقدمة عامة	**01**
الاشكالية	**02**
الفرضيات	**02**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
مقدمة الفصل	**11**
المبحث الأول مفاهيم حول المدينة	
تمهيد	**12**
المدينة: نشاتها وتطورها	**12**
1-المدينة مفهوم وتعاريف	**12**
2-أنواع المدن	**14**
3-تصنيف المدن	**15**

4-اشكال نمو المدن	19
5-مشاكل المدن	20
6-مفهوم المدينة من منظور اجتماعي	20
7-المدينة ظاهرة اجتماعية لمجتمع محلي	21
8-المدينة كاسلوب حياة	22
المبحث الثاني: مفاهيم حول المجتمع المدني	
تمهيد	24
1-مفهوم المجتمع	24
2-تعريف المجتمع المدني	24
3-نشأة المجتمع المدني	26
4-خصائص المجتمع المدني	27
5-وظائف المجتمع المدني	28
6-مؤسسات المجتمع المدني	29
7-المراحل التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر	32
8-عوائق تطور المجتمع المدني الجزائري	38
9-الحراك الشعبي وأثره على ديناميكية المجتمع المدني في الجزائر	39
10-المجتمع المدني ودوره في التنمية في الجزائر	40
11-الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في الجزائر	42
12-أسباب تراجع العمل التطوعي في الجزائر	43
المبحث الثالث: مفاهيم حول الكوارث والمخاطر الكبرى	

تمهيد	45
1-مفاهيم أساسية حول الكوارث والمخاطر	45
2-تصنيف المخاطر	48
2-1-المخاطر الطبيعية	48
2-1-1- المخاطر الجيولوجية	48
2-1-2-الظواهر المائية والمناخية	50
2-2-المخاطر التكنولوجية	52
2-3-حوادث المرور	53
2-4-النفايات الحضرية	54
3-الآليات القانونية للوقاية من المخاطر والكوارث الحضرية	54
4-الفاعلون في إدارة الكوارث في الجزائر	59
الفصل الثاني: الدراسة الجغرافية لمدينة الشريعة	
مقدمة الفصل	65
المبحث الأول: الدراسة الطبيعية لمدينة الشريعة	
تمهيد	66
1-الموقع الجغرافي والإداري	66
2-الدراسة الطبيعية	67
2-1-المناخ	67
2-2-التضاريس	69
2-3 الانحدارات	71
2-4-الشبكة الهيدروغرافية	71

2-5-الدراسة الجيولوجية	74
2-6-الدراسة الجيوتقنية	74
المبحث الثاني: الدراسة السكانية لمدينة الشريعة	
تمهيد	75
1-التطور السكاني	75
2-التركيب العمري والنوعي حسب تقديرات 2022	76
3-العوامل المؤثرة في النمو السكاني	77
4-توزيع السكان على القطاعات العمرانية	77
المبحث الثالث: الدراسة العمرانية(السكنية) لمدينة الشريعة	
تمهيد	81
1-الشبكة العمرانية لبلدية الشريعة	81
2-الأنماط العمرانية	81
3-الأنماط السكنيةبالمدينة	82
4-الحالة الانشائية للمباني	83
5-المرافق والتجهيزات القاعدية	85
الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث الواقع والمأمول	
المبحث الأول: المجتمع المدني في مدينة الشريعة	
1-واقع المجتمع المدني بمدينة الشريعة	88
2-المأمول من المجتمع المدني مستقبلا	90

3-تحليل SWOT (AFOM) للمجتمع المدني بمدينة الشريعة	91
المبحث الثاني: المخاطر والكوارث في مدينة الشريعة وتدخلات المجتمع المدني	
1-المخاطر والكوارث الطبيعية في مدينة الشريعة	92
1-1-التجاويف الكارستية	92
1-2-الفيضانات	93
1-3-التصحر والجفاف	96
2-المخاطر التكنولوجية	97
3-حوادث المرور	98
4-المخاطر البيولوجية	100
5-الآفات الاجتماعية	105
المبحث الثالث: المجتمع المدني ودوره في تسيير الكوارث والمخاطر الحضرية بمدينة الشريعة الدراسة الميدانية التحليلية	
تمهيد	109
1-الاستبيان الميداني	109
1-1-تعريف برنامج سفانكس بلوس "SPHINX PLUS"	109
1-2-مراحل انجاز الاستبيان وتحليله	110
2-الاستبيان الالكتروني	127
2-1-تعريف نماذج قوقل"DOCS.GOOGLE.COM.FORM"	127
2-2-تعريف شركه ميتا	128
2-3- تعريف موقع فيسبوك	128
2-4-تحليل نتائج الاستبيان الالكتروني	129

3–تحليل المقابلات الميدانية	136
3–1 تعريف المقابلة	136
3–2–تصنيف أسئلة المقابلة	136
3–3–أنواع المقابلة	136
3–4–خطوات اجراء المقابلة	137
3–5–تنفيذ المقابلة واجرائها	137
3–6–تسجيل وتدوين المعلومات	138
3–7–مميزات وعيوب المقابلة	138
3–8–تحليل المقابلات التي أجريناها على عينة من المجتمع المدني والفاعلين بمجال الدراسة	138
خاتمة عامة	141
قائمة المصادر والمراجع	143
الملاحق	146

فهرس الصور

الرقم	العنوان	الصفحة
01	بناية في حالة سيئة بالقطاع العمراني رقم 03	83
02	بناية في حالة متوسطة بالقطاع العمراني رقم 07	84
03	بناية في حالة جيدة بالقطاع العمراني رقم 01	84
04	صور لحادثة انهيار التجاويف الكارستية بمدينة الشريعة	92
05	صور لبعض خسائر فيضان 2018	94
06	الارتفاق بين محطة الخدمات المتواجدة في القطاع رقم 05 والحي المجاور له	97
07	خزانات الوقود الخاصة بالمحطة المتواجدة في القطاع رقم 05	98
08	عملية تركيب لافتات مرور من طرف عمال حضيرة البلدية	99
09	عملية تركيب لافتات مرور من طرف عمال حضيرة البلدية	99
10	انتشار الكلاب المتشردة في المدينة في وضح النهار	101
11	انتشار قطعات من الكلاب المتشردة ليلا	101
12	المذبح البلدي المتواجد في حي مخلوفي	103
13	مذبحة الدواجن المتواجدة في حي عبد الباقي	103
14	نقطة سوداء لتجمع النفايات بالقطاع رقم 11	104
15	نقطة سوداء لتجمع النفايات بالقطاع رقم 07	104
16	نقطة سوداء لتجمع النفايات بالقطاع رقم 05	104
17	عملية نوعية لمكافحة الإتجار بالحبوب المهلوسة لأمن دائرة الشريعة	107
18	واجهة برنامج سفينكس بلوس (sphinx plus)	109
19	ايقونة برنامج سفينكس بلوس	110
20	قائمة الجمعيات محل انخراط السكان	121
21	واجهة نماذج قوقل	127
22	شعار شركة ميتا (Meta)	127
23	شعار موقع فيسبوك (Facebook)	128
24	ردود الاستبيان الالكتروني	128
25	اقتراحات عينة الاستبيان الالكتروني للحد من المخاطر داخل المجال الحضري.	135

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مؤسسات المجتمع المدني	31
02	وضعية مدينة الشريعة في المخطط الحراري المطري لأومبرجي	68
03	منحنى قوسن الحراري المطري لمدينة الشريعة	69
04	دائرة نسبية لأفراد عينة الاستبيان حسب الجنس	112
05	دائرة نسبية لأعمار عينة الاستبيان	112
06	دائرة نسبية للحالة العائلية لعينة الاستبيان	113
07	دائرة نسبية للمستوى التعليمي لعينة الاستبيان	113
08	دائرة نسبية للحالة المهنية لعينة الاستبيان	114
09	أعمدة توضح توزيع الكوارث الطبيعية في مدينة الشريعة	115
10	أعمدة بيانية توضح معايشة أحد المخاطر لعينة الاستبيان	115
11	أعمدة بيانية توضح رد فعل من تعرض لأحد المخاطر من عينة الاستبيان	116
12	أعمدة بيانية توضح مشاركة عينة الاستبيان في الحد من المخاطر	116
13	أعمدة بيانية توضح نوعية المساعدة التي يمكن تقديمها من طرف عينة الاستبيان	117
14	أعمدة بيانية توضح دراية عينة الاستبيان بالقوانين المتعلقة بالمخاطر	117
15	أعمدة بيانية توضح ردت فعل عينة الاستبيان عند حدوث الخطر	118
16	أعمدة بيانية توضح اتخاذ الجهات المختصة للإجراءات الوقائية من عدمها	118
17	أعمدة بيانية توضح الأكثر خطورة	119
18	أعمدة بيانية توضح الآفات الاجتماعية في المدينة	119
19	أعمدة بيانية توضح أسباب انتشار الآفات الاجتماعية	120
20	أعمدة بيانية توضح المخاطر الناتجة عن الحيوانات في المدينة	120
21	أعمدة بيانية توضح المخاطر البيولوجية المنتشرة في المدينة	121
22	أعمدة بيانية توضح نسبة انخراط عينة الاستبيان في الجمعيات	121
23	أعمدة بيانية توضح نوع الجمعيات المخرط فيها	122
24	أعمدة بيانية توضح دراية عينة الاستبيان بمفهوم المجتمع المدني	122
25	أعمدة بيانية توضح أهمية مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر بالنسبة لعينة الاستبيان	123
26	أعمدة بيانية توضح مجالات مشاركة المجتمع المدني في المدينة	123
27	أعمدة بيانية توضح مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر حسب رأي عينة الاستبيان	124
28	أعمدة بيانية توضح دور اللجان الدينية للمساجد في التوعية	124

29	أعمدة بيانية توضح مشاركة المجتمع المدني في وباء كورونا	125
30	أعمدة بيانية توضح معيقات المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر	125
31	أعمدة بيانية توضح رد فعل المجتمع المدني والفاعلين عند حدوث أحد المخاطر	126
32	أعمدة بيانية توضح افاق المجتمع المدني حسب رأي العينة	126
33	أعمدة بيانية توضح الاستجابة للاستبيان الالكتروني حسب الاحياء	129
34	دائرة نسبية لجنس عينة الاستبيان الالكتروني	129
35	دائرة نسبية لأعمار عينة الاستبيان الالكتروني	130
36	دائرة نسبية للمستوى الدراسي لعينة الاستبيان الالكتروني	130
37	أعمدة بيانية للمخاطر الطبيعية التي تواجه مدينة الشريعة حسب عينة الاستبيان الالكتروني	131
38	أعمدة بيانية للمخاطر التكنولوجية التي تواجه المدينة حسب عينة الاستبيان الالكتروني	131
39	أعمدة بيانية توضح الآفات الاجتماعية المنتشرة في المدينة حسب عينة الاستبيان الالكتروني	132
40	أعمدة بيانية توضح المخاطر البيولوجية التي تتعرض لها المدينة حسب عينة الاستبيان	132
41	دائرة نسبية توضح اتخاذ الجهات المختصة احتياطاتها من المخاطر	133
42	دائرة نسبية توضح نسبة دراية عينة الاستبيان الالكتروني لمفهوم المجتمع المدني	133
43	دائرة نسبية توضح رأي عينة الاستبيان الالكتروني في مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر	134

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توزيع متوسطات درجة الحرارة والتساقط على أشهر السنة لمدينة الشريعة (1998–2001)	68
02	التركيب العمري والنوعي لبلدية الشريعة حسب تقديرات 2022	76
03	صافي الهجرة لمدينة الشريعة	77
04	توزيع السكان على القطاعات العمرانية بمدينة الشريعة	78
05	توزيع المرافق والهياكل القاعدية بمدينة الشريعة	85
06	عدد الجمعيات المسجلة على مستوى بلدية الشريعة	98
07	تحليل SWOT	91
08	عدد قضايا الجرائم الحضرية المعالجة على مستوى مدينة الشريعة	107
09	توزيع الاستبيانات ونسبة الإجابات المسترجعة	111

فهرس الخرائط

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الموقع الجغرافي لمدينة الشريعة	66
02	الموقع الإداري لمدينة الشريعة	67
03	الارتفاعات بمدينة الشريعة	70
04	توزيع الانحدارات لمدينة الشريعة	72
05	الشبكة الهيدروغرافية لمدينة الشريعة	73
06	القطاعات العمرانية لمدينة الشريعة	79
07	توزيع عدد السكان حسب القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة	80
08	القطاعات المعرضة لخطر الفيضانات بمدينة الشريعة	96
09	توزيع المخاطر البيولوجية والتكنولوجية في القطاعات العمرانية بمدينة الشريعة	106
10	توزيع الآفات الاجتماعية في القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة	108

مقدمة عامة

المقدمة العامة

يحظى المجتمع المدني باهتمام دولي متزايد منذ سنوات عديدة، حيث أصبح الحديث عنه محل اهتمام كبير على مختلف الأصعدة" محليا، إقليميا، دوليا"، بالإضافة الى الدعم الملاحظ له من الهيئات والمنظمات الدولية خاصة على مستوى البلدان النامية، وقد اكتسب نتيجة ذلك حضورا بارزا في الخطابات السياسية، والذي يتجلى في زيادة العمل الجمعوي ومدى تأثيره في شتى المجالات، تماشيا مع ما يعرفه العالم من تطور كبير في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، والتي تعني بالضرورة الاعتماد على المقاربة التشاركية في التسيير، وكذلك اعتماد ما أصبح يعرف "بالتخطيط التشاركي" أو المشاركة الشعبية.

ولعل من أبرز مظاهر تدخلات المجتمع المدني على الصعيد العالمي، كان خلال فترة تفشي وباء كورونا (كوفيد19) حيث عمل على مساعدة السلطات في معظم الدول على مجابهة هذا الوباء بالإضافة الى تدخلاته الواضحة في الحروب والأزمات، مما زاد في قيمة هذا الفاعل وإيجابياته إن على الصعيد المحلي أو العالمي، إذ أضحت منظمات المجتمع المدني تلعب أدوارا مهمة في دعم العمل الجماعي، حيث تساهم في استجابة المجتمعات للتصدي للأزمات وللتعافي منها، بالإضافة إلى التعبئة حول الاحتياجات المحلية مثل المساعدات الغذائية والمأوى والامدادات الطبية.

كغيرها من الدول النامية، تعيش الجزائر حاليا قفزة نوعية في الارتقاء بالمجتمع المدني، فبعد التحولات السياسية والتعددية الحزبية التي شهدتها البلاد، شجعت السلطات العليا على إنشاء الجمعيات والنقابات والهيئات على كل المستويات، وهذا لاستغلالها كوسيلة تنظيمية للتغيير على المستوى السياسي والاجتماعي الذي نلمسه من خلال القوانين المتعاقبة بعد كل "إصلاح سياسي" أهمها قانون 06/12 الذي حدد تدخلاتها وطرق تمويلها، حيث عرفت مختلف تكوينات المجتمع المدني في الجزائر تقمص العديد من الأدوار منها التعاضد والتكاتف للتعامل مع الأزمات المختلفة الناتجة عن الكوارث الطبيعة والأوبئة ومختلف المخاطر الناجمة عن استغلال الإنسان للمجال. حيث ظهر ذلك جليا في مختلف المجالات والميادين، خصوصا بالمدن الكبرى، حيث تتركز النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ناهيك على وجود كثافة سكنية وسكانية كبيرة، مع ارتفاع الوعي المجتمعي للسكان ومستواهم العلمي والثقافي وحتى جودة الحياة الحضرية.

في مقابل ذلك، فإن المدن المتوسطة والصغيرة، لاتزال غالبيتها تعيش تداعيات مرحلة التسيير المركزي، ويغلب على سكانها مفهوم "البايلك" أو ما يعرف بدور الدولة في جميع المجالات، حيث يرى المواطن أن الدولةّ أو السلطات المحلية يقع على عاتقها كل شيء من البناء والتشييد، والإصلاح والترشيد، وبالتالي ترى الافراد والجماعات تنأى بنفسها على المساهمة او الخوض في الشأن العام ولو تعلق الأمر بمخاطر تمس حياتهم بشكل مباشر وغير مباشر، على غرار الكوارث والأخطار المختلفة الطبيعية منها والتكنولوجية. كل ذلك نتاج مسار طويل من التهميش الممنهج لدور الفرد والجماعة في تسيير الشان العام، اللهم إلا ما تعلق ببعض المناطق الضيقة على مستوى الوطن كما هو الشان بمنطقة القبائل حيث نجد فكرة "تاجماعت"، أو بعض المناطق الصحراوية حيث لايزال العرف والتقاليد سيدة الموقف.

وكغيرها من المدن الجزائرية المتوسطة، فإن مدينة الشريعة شهدت ظهور مصطلح المجتمع المدني في العديد من المحطات والتدخلات، حيث برزت وتنوعت أعماله في نشاطات اجتماعية مختلفة، تضمنت مساعدات وهبات تضامنية وحملات نظافة وتشجير، لكن رغم كل هذا فمختلف شرائح المجتمع تعاني نقصا في التكوين أو عدم الإحاطة الصحيحة بمصطلح

المجتمع المدني الأمر الذي كبح مجال تدخلاته، وعرقل سير الأعمال الجمعوية وتطورها، وحصرها في مجالات محددة حال دون تقدمها في مجالات أخرى، خاصة خلال الأزمات والكوارث، ولا شك أن حجم المخاطر يزيد في هذه الحالات وهذا ما يفرض تدخل عدة جهات منها المجتمع المدني للمدينة للتقليل أو الحد من انتشارها وتفعيل الآليات الضرورية لمجابهتها بالتنسيق مع مختلف المتدخلين، حيث أصبح فرض دور المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث أمر مهم جدا للدور الذي يلعبه المجتمع المدني، لذلك وجب تطبيقه على مستوى مجال الدراسة للحد ومجابهة المخاطر بمختلف أنواعها، وإدراج ثقافة الحد منها لدى مختلف شرائح مجتمع مدينة الشريعة.

الإشكالية:

إن وجود المجتمع المدني يعد نقطة إيجابية، تنم عن مستوى تحضر المدينة وأفراد مجتمعها ووعيهم واستعدادهم للمساهمة في تحسين صورة المدينة في مختلف الجوانب، منها الوقاية من المخاطر على مستوى المجال الحضري دون الاتكال المطلق على جهات الدولة. من أجل إبراز ذلك في مجال دراستن، نرى من الضروري طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- ما مدى مساهمة المجتمع المدني في مدينة الشريعة في تسيير واقع المدينة وصنع مستقبلها؟

للتفصيل أكثر في الموضوع نرى من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل نشاطات المجتمع المدني في مدينة الشريعة عموما؟
- هل يشارك المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث في مدينة الشريعة؟
- ماهي أكثر المخاطر المنتشرة في المدينة والتي يمكن للمجتمع المدني المساهمة في تسييرها والحد منها؟

الفرضيات:

استنادا للإشكالية المطروحة سلفا، قمنا بوضع الفرضيات التالية:

1- بالنظر لواقع التنمية المحلية بمدينة الشريعة، فإن المجتمع المدني مغيب تماما، خصوصا فيما يتعلق بتسيير الكوارث والمخاطر الطبيعية والتكنولوجية منها.

2- يساهم المجتمع المدني بمدينة الشريعة في تسيير بعض المخاطر بشكل تطوعي بعيدا عن التنظيم والهيكلة بسبب نقص الوعي المجتمعي وقلة وضعف القدرات و الإمكانيات.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في:

- القيام بدراسة تحليلية لمجتمع مدينة الشريعة والتحقق من مدى قابيلتهم للمشاركة في عملية الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث.

- الوقوف على محفزات ومعيقات المشاركة الشعبية والعمل الجمعوي في الجزائر عموما، وفي مدينة الشريعة خصوصا.
- تقديم قراءة تحليلية وموضوعية للعوامل والأسباب التي تحول دون انخراط الأفراد والجماعات في تسيير شؤونهم العامة خصوصا بالمناطق الحضرية التي يشهد مجالها التعرض للعديد من المخاطر الطبيعية والبشرية.
- اقتراح حلول وتقديم توصيات من شأنها الارتقاء بالعمل الجماعي المنظم والمهيكل، بما يخدم المصلحة العامة ويحقق التنمية الشاملة المنشودة، استنادا لتجارب المجتمعات المتقدمة، وتماشيا وخصوصيات مجتمعنا المحلي.

أسباب اختيار الموضوع:

اختيارنا لموضوع الدراسة راجع العديد من العوامل نوجزها فيما يلي:

- الاهتمام الكبير الذي أصبحت توليه السلطات للمجتمع المدني سواء على الصعيد الوطني أوالعالمي، خصوصا مع موجة ما سمي "بالربيع العربي"، حيث شهدت العديد من الدول خصوصا العربية منها، حراك جماهيري كبير ظاهره المطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية.
- نقص الدراسات الأكاديمية التي تربط بين المجتمع المدني في الجزائر ومقومات المجال الحضري خصوصا بالمدن المتوسطة والصغرى.
- حدوث العديد من الكوارث الطبيعية والتكنولوجية التي مست مختلف المدن الجزائرية على اختلاف حجمها وموقعها، ووقوف السلطات عاجزة أمام مكافحتها، لولا تدخل وتجند الفاعلين في المجتمع حيث برزت مساهماتهم بشكل كبير، غير أنه كان ينقصها التنظيم والهيكلة، كما هو الحال في حرائق الغابات، ووباء كورونا.
- توافق الموضوع مع المستجدات المتعلقة بالمجتمع المدني في الوطن في ظل قانون 06/12 وإنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني.
- الرغبة في إسقاط هذه الدراسة على مدينة الشريعة محل اقامتنا، وذلك للمساهمة ولو بالنزر اليسير في النهوض بواقع التنمية بهذه المدينة المنكوبة.

منهجية البحث وأدواته:

بغية تحقيق أهداف البحث قمنا بالاعتماد على مقاربة منهجية خاصة تمثلت أساسا في:

- **المقاربة النظرية:** حيث تم خلالها بلورة وصياغة المفاهيم الأساسية التي تخص ثوابت ومتغيرات البحث بالاعتماد على الدراسات السابقة بغية تكوين قاعدة للدراسة المنجزة.
- **المقاربة التطبيقية:** من خلال جمع المعطيات الإحصائية، من خلال انتهاج أسلوب الاستبيان وتوزيعه على عينة عشوائية. بعدها تم تحليل ومعالجة النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج "السفانكس" (**Sphinx**

5.5) و"إكسأل" (**Excel**). واعتماد مقاربة خرائطية تمثلت في الاستعانة بنظام المعلومات الجغرافية، من خلال الاستعانة ببرنامج "الأرك جيس" (**ArcGis**).

- **أدوات التحقق من صحة الفرضيات:**

بغية التحقق من صحة الفرضيات اعتمدنا على ثلاث أدوات رئيسية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

1- الإستبيان (الاستبانة): يعتبر الإستبيان أداة ملائمة للحصول على معلومات وبيانات وحقائق مرتبطة بواقع معين، ويقدم الإستبيان على شكل عدد من الأسئلة المغلقة أو المفتوحة أو نصف مغلقة يتطلب الإجابة عنها من قبل عدد من الأفراد المعنيين بموضوع الدراسة، ويعتبر الإستبيان من أدوات البحث العلمي الرئيسي والتي تساهم في التحقق من صحة فرضيات الدراسة.

عند إعدادنا للإستبيان أخذنا بعين الإعتبار عدة نقاط أهمها:

- تحديد هدف الإستبيان في ضوء أهداف الدراسة.
- أن تكون إستمارة الإستبيان مختصرة ومجدولة بشكل مبسط لسهولة تعبئتها من قبل السكان، مع التركيز على عدم توجيه أي أسئلة تتطلب تفكيرا عميقا أو تحتاج إلى وقت وجهد من المفحوص.
- حصر المعلومات التي لم نستطع الحصول عليها من الجهات الرسمية في نموذج الإستبيان وعدم إقحام أي أسئلة تتوفر إجاباتها لدى الباحث من خلال المراجع أو الدراسات السابقة.
- مساعدة جميع المفحوصين على تعبئة الإستبيان من خلال الإتصال المباشر مع السكان أنفسهم، وتفريغ الإجابة على نموذج الإستبيان والإكتفاء بقراءة السؤال دون التأثير عليهم في الإجابة ويقتصر ذلك على الأفراد الذين لا يجيدون القراءة باللغة العربية أو لا يجيدون التعبئة الإستبيان بطريقة صحيحة، وتساعدنا هذه الطريقة في ترشيد إستمارات الإستبيان وعدم إستبعاد أي إستمارة نتيجة نقص المعلومات أو خطأ في الإستبيان، هذا ما جعل نسبة الإسترجاع مرتفعة.
- التأكد من التسلسل المنطقي لكل سؤال في الإستبيان وحذف الأسئلة غير المهمة بالرجوع إلى الأستاذ المشرف على البحث.

تم إستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة وهي التي يتم إختيارها بحيث يكون لكل فرد من مجتمع الدراسة فرص متكافئة في الاختيار. تم توزيع الاستمارات على بعض أحياء المدينة مقدر بـ: 240 استبيان و تم استرجاع 154 إجابة من عينة الدراسة.

كما تم الاستعانة بالاستبيان الالكتروني باستعمال موقع **Docs.google.com.forme** ونشره في صفحات فيسبوك على مستوى المدينة فقط موجه للفئة المثقفة التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي من سكان المدينة للدراسة الدقيقة للمجتمع المدروس. بالإضافة الى الاعتماد على تقنية المقابلات حيث قمنا بإجراء 6 مقابلات مست أفراد من المجتمع المدني، الفاعلين، المواطنين، والاعلام. كما قمنا بتحديد المخاطر التي تهدد مجال الدراسة باستعمال نظم المعلومات الجغرافية **Arc Gis**.

2- المقابلة الميدانية: تعتبر المقابلة إستبيانا شفويا، والفرق الأساسي بين الإستبيان والمقابلة يتمثل في أن المفحوص هو الذي يكتب الإجابة على الأسئلة الإستبيان، بينما يكتب الباحث بنفسه إجابات المفحوص في المقابلة. والمقابلة أداة هامة للحصول على المعلومات من مصادرها مباشرة، كما أنها تعطي الباحث مدلولات قد نفوق تلك التي يحصل عليها من خلال الإستبيان، ذلك لأن المقابلة تمكن الباحث من دراسة وفهم التعبيرات النفسية للمفحوص والإطلاع على مدى إنفعاله وتأثره بالمعلومات التي يقدمها، ويجب أن تكون الأسئلة الموجه في المقابلة المفتوحة وليست أسئلة مصاغة مسبقا، ويتطلب الإعداد للمقابلة تحديد أهداف المقابلة ونوع المعلومات المطلوب الحصول عليها وتحديد الأفراد أو الجماعات التي سوف يتم مقابلتهم قبل التنفيذ الفعلي للمقابلة، فيها عدد من الأشخاص، وقد تكون عفوية أي لم يتم الإعداد المسبق لها.

في هذا البحث تم إستخدام شكلين من المقابلة الميدانية وهما:

- زيارة المؤسسات الحكومية: ويطلق على هذا النوع من المقابلات بالمقابلة المسحية وسميت بذلك لأن الهدف من إجرائها الحصول على المعلومات وبيانات وآراء بعض المختصين. شملت هذه الزيارات عدد من المؤسسات والإدارات الحكومية التي هي على علاقة مباشرة بتسيير المخاطر الطبيعية والتكنولوجية مثل: الحماية المدنية، مديرية البناء والتعمير، البيئة، مديرية الصحة والسكان، وذلك علة مستوى فروعهم بمدينة الشريعة، أو بمركز ولاية تبسة.

- مقابلة السكان: وشملت زيارة بعض السكان في منازلهم، تم فيها مراعاة عدم طرح أمور وقضايا متوفرة سلفا كمعلومات خام أو كدراسات السابقة، بإستثناء الأمور التي نحتاج إلى التحقق منها بشكل تفصيلي كالمعطيات الاجتماعية والاقتصادية، كما تم استغلال الفرصة لسؤالهم على مدى مساهمتم ومشاركتهم في تسيير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

- مقابلة الفاعلين في المجتمع: وذلك من خلال الاتصال بمختلف الجمعيات المحلية سواء بالمدينة، أو الولائية منها، والتي تنشط غالبيتها في الحقل الجمعوي بعيدا عن السياسة، حيث قابلنا العديد منهم وطرحنا عليهم العديد من الأسئلة التي تعذر علينا الحصوصل على إجابات لها من خلال الاستبيان.

4- الملاحظة: تعتبر الملاحظة وسيلة هامة من وسائل تجميع البيانات، ذلك لأنها تعطي وصف شامل عن الواقع الحالي، ويمكن تسهيل عملية الملاحظة من خلال الوسائل الحديثة كالتصوير الميداني، بالإضافة إلى إستخدام الوسائل السمعية أو البصرية الأخرى إن لزم الأمر، بالإضافة إلى إستخدام وسيلة التسجيل الفورية لما يتم ملاحظته، وقد تم الإستفادة من أداة الملاحظة إلى جانب المقابلات الميدانية كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات إضافية قد لا تتوفر من خلال إعداد إستمارة الإستبيان العادية والتي غالبا ما تكون إجاباتها محددة بحيث يسهل تحويلها إلى معلومات رقمية.

الدراسات السابقة حول الموضوع:

من خلال بحثنا في الموضوع وتتبع وتفحص مختلف الدراسات والكتابات حول المجتمع المدني ومدى مساهمته في تسيير الشان العام وخصوصا ما تعلق بالكوارث والمخاطر التي تمس المناطق الحضرية، وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية وحتى الأمنية، وجدنا أن أغلب الدراسات المنجزة تطرقت للموضوع من جانب واحد له علاقة مباشرة بالضوابط القانونية لهذه

العملية، مع إغفال عنصر علاقة الإنسان بالمجال ومكوناته، خصوصا المجال الحضري (المدينة) ذلك كونها تشكل موضع حركية السكان وتفاعلهم مع مختلف نواحي الحياة.

تبعا لذلك يمكن أن نورد أهم الدراسات التي تطرقت لمفهوم المجتمع المدني ومدى تأثيره في الإطار العام لحياة السكان والتي يمكن أن نوجزها في ما يلي:

1– دراسة للدكتور: عزوز غربي من جامعة المسيلة، سنة 2020، والموسومة: إدارة الكوارث والمخاطر الكبرى في الجزائر: على ضوء القانون رقم 04-20، في مجلة الحقوق والدراسات القانونية، المجلد 4 ،العدد 2. حيث قام الباحث بإبراز دور القوانين والتشريعات في مجال إدارة الكوارث والأزمات والمخاطر الكبرى. أين تم استعراض جهود الدولة في هذا المجال.و تقديم قراءة نقدية وتحليلة للمنظومة القانونية وما يتعريها من عوائق ونقائص.

2– دراسة لكل من: أحمد مُحَمَّد الرنتيسي وأمجد مُحَمَّد المفتي، سنة 2020، و الموسومة: الوعي المجتمعي لسكان قطاع غزة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، في مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2. حيث تطرق الباحثان إلى قياس مستوى الوعي المجتمعي بأبعاده المختلفة (الصحي، الاجتماعي، الإعلامي، الاستهلاكي) لسكان قطاع غزة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا، تم تطبيق الدراسة على عينة غير عشوائية من سكان قطاع غزة ممن لديهم حسابات إلكترونية وعددهم (710)، توصلت نتائج الدراسة إلى أن أعلى مستوى للوعي المجتمعي لسكان قطاع غزة في التعامل مع جائحة فيروس كورونا تمثل في البعد الاجتماعي، يليه البعد الصحي، ثم الاستهلاكي وأخير البعد الإعلامي.

3– دراسة لكل من: عمتوت كمال وقدوس خديجة، سنة 2020، بعنوان: الوعي الاجتماعي ودوره في الوقاية من فيروس كورونا في الجزائر، مجلة التمكين الاجتماعين المجلد 2، العدد 2. تناولت هذه الورقة البحثية، موضوع دور الوعي االجتماعي في محاربة فيروس كورونا في الجتمع الجزائري، من خلال التعريج على أهميته الصحية، وأهم العيقات التي تقف في طريقه. ومن بين النتائج المتوصل إليها، أن الوعي الاجتماعي هو السؤول الأول عن نجاح كل مجهودات الدولة للحد من تفاقم هذه الظاهرة الوبائية الستجدة، من حيث قدرته على التصدي للشائعات المتعلقة بها، وتقويم مسار التمثيلات الاجتماعية للصحة والمرض.

4– دراسة كل من: خليفة أمين وزروق العربي، سنة 2021، تحت عنوان: تسيير الكوارث الطبيعية والمخاطر الكبرى، بمجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 6ن العدد 2. تم تسليط الضوءفي هذه الدراسة على ما جاء به القانون الجزائري في مجال مكافحة الكوارث والمخاطر الكبرى، لا سيما الإجراءات التي يتم اللجوء إليها حال حدوث الكارثة وكذلك بغية الوقاية منها، مع المقارنة مع بعض الدول الاوروبية في هذا المجال.

5– دراسة للباحث: مبروك ساحلي سنة 2020، حول : دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا (كوفيد 19)، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 19، العدد 4. حيث بين الباحث مدى الحاجة إلى مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة وباء كورونا بالجزائر، بعد انهيار شبه كلي للمنظومة الصحية بالبلاد، حيث برز الدور التوعوي والتثقيفي للفاعلين في المجتمع من خلال دراسة ميدانية على العديد من المناطق المتباينة جغرافيا.

6– دراسة للدكتور: كمال مُحَّد الامين، سنة 2017، حول : مشاركة الجمهور بتسيير الكوارث والمخاطر الكبرى في إطار التنمية المستدامة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 48، المجلد "أ". حيث أكد الباحث أن الملاحظ أنه بالرغم من النصوص القانونية، التشريعية والتنظيمية العديدة التي تمكن الجمهور من المشاركة في الوقاية من المخاطر الكبرى، إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تبقى بعيدة كل البعد عن المقاصد المنتظرة منها بسبب عدم وجود محيط إجتماعي متفهم ومدرك لأهمية قوانين الوقاية من الأخطار الكبرى وانعكاساتها على البيئة وسلامة المواطن. وعليه ينبغي تكريس آليات أكثر فعالية تُمكن من إشراك مؤسسات المجتمع والجمهور عموما في إجراءات الوقائية من الأخطار والكوارث الكبرى.

7– مذكرة لنيل شهادة الماجستير للطالبة: مزوزي كاهنة، سنة 2012، تحت عنوان: مدى فاعلية قوانين العمران في مواجهة مخاطر الكوارث الطبيعية بالجزائر، جامعة الحاج لخضر بباتنة، كلية الحقوق. بينت الباحثة أنه لتدارك النقص الموجود على مستوى النصوص القانونية والقواعد التقنية السارية المفعول، عمد المشرع الجزائري إلى إدراج مفهوم الوقاية من مخاطر الكوارث الطبيعية ضمن القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير؛ وذلك بضرورة أخذها بعين الاعتبار عند إعداد أدوات التعمير، وعند تسليم الرخص والشهادات العمرانية كونها ضمانات لاحترام القوانين العمرانية، وتعزيزا لهذه الضمانات صدر القانون 04-20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة كقانون مكمل للقانون السالف الذكر، استحدث بموجبه عدة ضمانات من شأنها وقاية المباني من مخاطر الكوارث الطبيعة، ولا يمكن لهذه الضمانات أن تحقق فاعليتها إلا في ظل نظام رقابي فاعل، وعليه تم إصدار القانون رقم 06-55 المتعلق بشرطة العمران، كما نص على إنشاء جهازين على درجة كبيرة من الأهمية في مجال الرقابة وهما: المفتشية العامة للعمران والبناء والوكالة الوطنية للتعمير.

8– رسالة دكتوراه للطالب: وناس يحيى، سنة 2007، تحت عنوان: الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان. يتناول موضوع البحث دراسة الآليات الوقائية لحماية البيئة باعتبارها هدف رئيسي تسعى السياسة البيئية إلى تحقيقه لتفادي وقوع كوارث بيئية، كما تتناول الدراسة سبل معالجة الحالات التي لم يفلح فيها الاحتياط والوقاية من خلال عرض الآليات التدخلية والإصلاحية للأضرار البيئية. تناولت الرسالة مناقشة فعالية الآليات القانونية الوقائية لحماية البيئة، والمتمثلة في الدور الوقائي للإدارة البيئية بشقيها المركزي والمحلي، وكذا التخطيط البيئي في مختلف صوره، والتحفيز الضريبي البيئي. وقواعد الشراكة البيئية ومشاركة الجمعيات والآليات والدراسات الوقائية. كما تطرقت إلى الآليات القانونية لإصلاح الأضرار الإيكولوجية الخالصة، من خلال تطوير الجوانب الإجرائية والموضوعية للمسؤولية المدنية لاحتضان الضرر الإيكولوجي الخالص، من خلال إعادة النظر في نظام تعويض الضرر الإيكولوجي الخالص، وتمويله، والانتقال من المسؤولية المدنية الإصلاحية إلى المسؤولية المدنية الوقائية المبينة على أساس الاحتياط. كما أرسى القانون الجنائي نظاما ردعيا صارما للاعتداءات التي تقوم بها المنشآت المصنفة ضد البيئة من خلال إدراج المسؤولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن الجرائم البيئية.

9– دراسة للباحثة خلود كلاش وآخرون، سنة 2020، حول: جائحة فيروس كورونا وضرورة تفعيل قواعد القانون رقم 04/40 المتعلقة بالوقاية من ألخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة. في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 9ن العدد 4. تم خلال هذه الدراسة التصنيف القانوني لجائحة كورونا ضمن

الأخطار المؤطرة في القانون رقم 05/50، والتعرف على التدابير المتخذة التي يبرز لنا من خلالها أهمية تكاثف جهود جميع القطاعات والفاعلين كأسلوب أمثل لمواجهة الجائح. ليتأكد في ختامها أنه قد كان لآليات مجابهة الجائحة تأطير قانوني مسبق، لكنه يبقى بحاجة إلى التفعيل والمواكبة.

10– دراسة للباحثة: العربي وهيبة، سنة 2020، بعنوان: جهود المنظمات غر الحكوكية في مواجهة جائحة كورونا، بمجلة حوليات الجزائر، المجلد 34، عدد خاص حول القانون وجائحة كوفيد 19. حيث تطرقت الدراسة للمنظمات غير الحكومية كونها شريك دولي معترف به من طرف المجتمع الدولي نظرا لتأثيرها في مجرى العلاقات الدولية لما تقوم به من أعمال جبارة لصالح البشرية عامة وهذا ما أظهرته في الوقت الحالي مع الانتشار الرهيب والمفاجئ لفيروس كورونا والذي لحق أغلب دول العالم وبعد إعلان منظمة الصحة العالمية لحالة طوارئ واعتباره جائحة، سارعت المنظمات غير الحكومية كعاداتها لمد يد العون لمختلف الدول لمحاولة القضاء على هذه الكارثة البيولوجية العابرة للحدود الدولية.

عوائق الدراسة والمشاكل والصعوبات:

- قلة الدراسات بالنسبة لموضوع المجتمع المدني.
- النقص الفادح في المعطيات المتعلقة بمجال الدراسة.
- عرقلة الإدارات لسير انجازنا للمذكرة بسبب عدم توليتهم الاهتمام بطلباتنا.
- الجهوية في التعامل خاصة في الإدارات على مستوى الولاية.
- التحجج بحساسية موضوعنا.
- قلة الوقت منعنا في التحليل والتعمق في موضوع الدراسة بشكل جيد.

خطة البحث (مخطط العمل):

بغية الوصول إلى الأهداف المسطرة من وراء إجراء هذا البحث، تضمنت الدراسة فصول رئيسية حيث قسم كل فصل إلى عدة مباحث فرعية تبعا لما يحتويه من الجداول، رسوم بيانية، خرائط، أشكال وصور وعليه قسم مخطط العمل إلى الفصول التالية:

- **المقدمة العامة**

1–الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة: حيث تم التطرق فيه لمختلف المفاهيم النظرية وتعريف مختلف المصطلحات المتعلقة بموضوع الدراسة، وتم تبويب الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

أ–المبحث الأول: مفاهيم حول المدينة

ب–المبحث الثاني: مفاهيم حول المجتمع المدني

ج-**المبحث الثالث: المفاهيم حول الكوارث والمخاطر الكبرى**

2-الفصل الثاني: مدينة الشريعة: دراسة جغرافية عامة

أ-المبحث الأول: الدراسة الطبيعية لمدينة الشريعة

ب-المبحث الثاني: الدراسة السكانية لمدينة الشريعة

ج-المبحث الثالث: الدراسة العمرانية (السكنية) لمدينة الشريعة

3-الفصل الثالث: دور المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث بمدينة الشريعة

أ-المبحث الأول: المجتمع المدني في المدينة

ب-المبحث الثاني: المخاطر والكوارث بمدينة الشريعة

ج-المبحث الثاني: المقاربة التطبيقية (تحليل نتائج الاستبيان)

- **الخاتمة العامة**
- **المراجع**

الملاحق

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

مقدمة الفصل:

إن الهدف المنشود من هذا الفصل هو التطرق لمختلف المفاهيم والتعاريف المتعلقة بموضوع الدراسة، ذلك أن ظاهرة انتشار الكوارث والمخاطر بالمدينة ودور المجتمع في تسييرها والتعامل معها لها عدة صور، تختلف باختلاف المناطق والأقاليم، وتخضع للعديد من العوامل والظروف.

كل ذلك يدفع إلى تشكيل بيئة عمرانية لها خصائصها الاجتماعية والاقتصادية، والتي بدورها تفرض على المجتمع التعامل معها وفق منظور معين، يتماشى وخصوصيات هذه البيئة. كما يحتم ذلك على السلطات الحكومية التعاطي مع الوضع القائم بما يتماشى والمصلحة العامة، من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بحل المشكلة، وفق نظرة شاملة ومقاربة تأخذ بعين الاعتبار جميع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ضمن مقاربة تشاركية تصاعدية شاملة واللامركزية.

تبعا لذلك سيتم تقسيم هذا الفصل إلى عدة مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالمدينة، تعريفها وعوامل نشأتها، بالإضافة إلى تصنيف المدن حسب الحجم ومختلف الطرق النتبعة في ذلك، كما سيتم تناول المدن من حيث تصنيفها الوظيفي و بعض الطرق المتبعة في ذلك. مع الإشارة إلى المدينة كظاهرة اجتماعية من خلال أهم المدارس الحديثة التي عالجت هذا الموضوع.

أما خلال المبحث الثاني فسنسلط الضوء بشيء من التفصيل على مختلف المفاهيم المتعلقة بالمجتمع المدني، تعاريفه ، نشأته، أصنافه، ومختلف خصائصه.

على أن يتم التطرق في المبحث الثالث، إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالكوارث و المخاطر على اختلاف تصنيفاتها، مع التركيز على تلك المرتبطة منها أكثر بالمدينة ومجتمعها بشكل مباشر أو غير مباشر .

المبحث الأول

مفاهيم حول المدينة

تمهيد:

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف المتعلقة بالمدينة، وظروف وعوامل نشأتها، إذ أن الكثير من الباحثين تطرقوا لذلك، غير أن كل واحد منهم عرفها من منظوره الخاص ومن زاوية اختصاصه، كعلماء الاجتماع وعلماء الجغرافيا وغيرهم. كما أن هذه التعاريف و المفاهيم اختلفت عبر الزمان ذلك تبعا للدور الوظيفي الذي كانت تلعبه المدينة، سواء من حيث سبب نشأتها، أو من حيث دورها المحلي و الاقليمي.

تبعا لذلك ينتناول في مبحثنا هذا أهم التعاريف التي أوردها علماء الجغرافيا وعلماء الاجتماع الحضري كونهم أكثر الباحثين احتكاكا بالمدينة واهتماما بدورها ووظيفتها.

المدينة: نشأتها وتطورها:

لعل من أوائل من تطرق إلى مفهوم المدينة وشروط نشأتها وتطورها، العلامة المؤرخ عبد الرحمن بن مُحَمَّد ابن خلدون، في مقدمته الشهيرة، حيث عرفها "بأنها من منازع الحضارة التي يدعوا إليها الترف والدعة. كما أشار إلى ضرورة تمصير الأمصار واختطاط المدن. كما تحدث عن إمكانية خرابها واندثارها، أو بالعكس نموها وتمددها وبما يسمح بتزايد عمرانها من مصانع ومنازل. وقد وضع راعى في اختيار موضعها عناصر ثلاثة عدها من أساسيات حياة المدينة ألا وهي الهواء والماء والغذاء. وميز إبن خلدون بين المدينة الغنية والفقيرة من خلال ما يأوي إليها من طير وحيوان. (**العطوي، 2001، صفحة 11**)

لقد ظهرت المدن أول ما ظهرت في وديان الأنهار في مصر والعراق والسند وكان ذلك في أوائل الألف الرابعة قبل الميلاد وربما قبل ذلك. ظهرت المدن القديمة أو ما يعرف بالمدن الأولية، حيث كانت ذات بنية ووظيفة بسيطة، يتراوح عدد سكانها ما بين 7 آلاف و20ألف نسمة (**وهيبة، 1972، صفحة 38**) غير أن العديد من الأدلة الأثرية تشير إلى قيام مدن كبيرة بسطت نفوذها على أقاليم واسعة كمدن بابل ونينوى وطيبة. شكلت هذه المدن عواصم لإمبراطوريات واسعة تركزت فيها القوة والمال، وازدحمت بالسكان وقامت فيها دور العبادة والإدارة والأسواق، المتاجر وحوانيت أصحاب الحرف إلى جانب المساكن.

1-المدينة: المفهوم والتعاريف:

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالمدينة، ذلك بسبب اعتماد الدارسين لها على معايير مختلفة، كالوظيفة أو حجم السكان وغيرها. فمنهم من يعرفها على أنها "المحلة التي يقوم معظم سكانها بأعمال غير زراعية، ومنهم من يعرفها على أنها المحلة التي يفوق عدد سكانها 5000 نسمة، وآخرون يعتمدون التعريف القائل أن المدينة هي المحلة التي يعمل سكانها في داخلها". (**العطوي، 2001، صفحة 12**)

تبعا لذلك فقد وضع العلماء العديد من الأسس المعتمدة في تعريف المدينة، ذلك كونها ظاهرة متغيرة ومتطورة بحسب الزمان و المكان الذي تنتمي إليه. وعليه يمكننا إيراد التعريفات التالية: (**العطوي، 2001، الصفحات 13-16**)

أ–التعريف الإحصائي: يعتمد بالأساس حجم السكان كمعيار في تعريف وتصنيف المدينة، والتمييز بينها وبين القرية (المحلة الريفية). فمثلا تعد مدينة كل تجمع بلغ عدد سكانه 200 نسمة في النرويج، و2000 نسمة في تركيا وفرنسا، و2500 نسمة بالولايات المتحدة الأمريكية، و5000 نسمة بالسعودية ولبنان وغانا، و10000 نسمة في كل من الأردن والكويت والسنغال و11 ألف نسمة بجمهورية مصر العربية. والملاحظ هنا في اعتماد الحجم اختلاف العدد من بلد لآخر بحسب حضارته، كما أن هذا العدد معرض للتغيير داخل كل بلد مع مرور الزمن.

ب–التعريف الإداري: تعتمد بعض الدول الصفة الإدارية أساسا لتعريف المدينة. وتتمثل هذه الصفة بوجود مجلس إداري أو قضائي في المدينة. فالمدينة في العراق مثلا ما كان لها حدود إدارية يحكمها إداريا بمرتبة معينة كمدير الناحية.

جـ–التعريف التاريخي: تحتفظ العديد من المدن التاريخية بقلاعها وأثارها، رغم تدهورها، مما يشكل نواه لنمو المدينة الحالية وازدهارها. كما هو الحال بالنسبة للعديد من المدن الجزائرية على غرار قسنطينة و تبسة.

د–التعريف الوظيفي: سرد العديد من الباحثين تعريفات عدة للمدينة على هذا الأساس، فالأستاذ زومبارت قال: " إن المدينة هي تركز بشري يعتمد في غذائه على إنتاج عمل زراعي خارجي"، أما الأستاذ ماكس فيبر فيرى أن تعدد الأنشطة الاقتصادية هو الركيزة الأساسية في التفرقة بين المدينة والقرية. ويركز على ضرورة وجود السوق الدائم للتبادل في المدينة، بالإضافة لوجود الأسواق الموسمية والمعارض. وعلى الرغم من تخصص بعض المدن وظيفيا كمدن التعدين ومدن المصايف، إلا أن المدينة تكون بوجه عام متعددة الوظائف. كما يورد الدكتور مصطفى الخشاب تقسيما وظيفيا للمدينة يضم العديد من النقاط ، حيث"هناك مراكز عمرانية تمتاز بالإنتاج، وأخرى بالتجارة، بينما نجد منها ما هو عاصمة سياسية للدولة أو الإقليم، ومدن ذات طابع ثقافي، وأخرى ذات طابع ترفيهي سياحي، كما نجد مراكز عمرانية متعددة ومتنوعة النشاط". (**الشواورة، 2012، الصفحات 68–69**)

هـ–التعريف الشكلي: يعتمد فيه على الملاحظة المباشرة، حيث يمكن التعرف على المدينة من خلال شكلها ومظهرها الخارجي، وكذلك بنيتها الداخلية من عمارات شامخة ومصانع ومحلات تجارية وشوارع مسفلتة ومرصوفة ووسائل النقل فيها. "ولا شك أن لهذا الأساس قيمة ومبررا، ففيه تجسيم ملموس لأسس أخرى، ككتلة السكان وكثافة البناء والبعد التاريخي والحيثية الإدارية. ولكن الشكل الخارجي للمدينة ما هو إلا التجسيم المرئي لحقيقة أبعد عمقا ومدى، ألا وهي الوظيفة ونمط الحياة". (**الشواورة، 2012، صفحة 67**)

و"المهم هو اعتبار المدينة بما تتميز به من تركيز للبشر، وما تحدثه من حاجات وما تتيحه من إمكانيات شتى كالعمل والاعلام... وما تتوفر عليه من القدرة التنظيمية والتوصيل، اعتبارها في ذات الوقت شيئا ماديا وموضوعا اجتماعيا، فمن ناحية اعتبارها موضوعا اجتماعيا فهي تستقبل وتجذب السكان وتشبع حاجياتهم بفضل انتاجها وتجارتها وتجهيزاتها وهي المكان الذي تتم منه الاتصالات المتنوعة، هذا ما يجعلها محطة استقطاب للسكان وملاذا وموطنا لاستقرارهم". (**قارنيي، 1989، صفحة 16**)

اعتمادا لما سبق ذكره، ارتأينا أن نورد بعض التعاريف للمدينة والتي يتم اعتمادها وتدريسها لدى طلاب الجامعة في العديد من الدول العربية، بما فيها الجزائر. (**بولمعيز، 2018**)

حيث نوردها فيما يلي:

– **المدينة عند** Goadall (**1972**): المدينة عنده" هي ذلك الحيز المكاني الذي يتجمع فيه السكان والفعاليات المتعددة والتي تمتاز بكثافة سكانية عالية مع اتصال مستمر بالأرض المشيدة وزيادة في نسبة العاملين في قطاعي الصناعة والخدمات."

– **المدينة عند** Davis (**1973**): المدينة عنده" هي ليست تلك البيئة التي يعاني فيها الإنسان من مشاكل التلوث كالدخان والغبار والضجيج فقط، بل هي المنظومة الاجتماعية التي تتمثل الوظيفة الأساسية لها في انتقال البضائع والإنسان"، فالمدن تنمو وتتغير في رأيه عندما تتغير منظومة النقل، وعليه وجب على المخطط أن يوجه انتباهه إلى منظومة النقل لأنها تحدد شكل النسيج العمراني و هيكله.

– **المدينة عند** Gibson (**1977**): المدينة عنده" هي عدد من الكتل العمرانية التي تمارس فيها فعاليات متعددة من قبل مجاميع بشرية محدده تقوم بممارسة هذه الفعاليات ضمن حيز مكاني محدد نظمت فيه استعمالات الأراضي بحيث تسهل عملية تبادل البضائع والخدمات ضمن حدود هذا الحيز المكاني وخارجه"، وبذلك فقد اعتبر البعد المادي للعناصر العمرانية هو الأساس الذي اعتمد عليه في تحليل النسيج العمراني لأي مدينة.

– **المدينة عند** Gallion (**1980**): المدينة عنده" هي موقع تتهيأ فيه الفرص لتنوع الحياة والفاعليات، فإن سكانها يتمتعون بعلاقاتهم الاجتماعية من خلال قرب بعضهم من بعض ومن خلال ممارستهم لأعمالهم المتنوعة"، وبذلك تعتبر المدينة حسب رأيه ذلك الحيز من الفضاء الذي يتركز فيه السكان الذين يعتمدون في حياتهم على وفرة الموارد الاقتصادية في ذلك الحيز، كما أن استثمار هذه الموارد يوفر لهم فرص العمل واستمرارية الحياة، لذا فإن المدينة يمكن أن تكون مركزا للصناعة والإدارة ويمكن أن تهيئ مجالات واسعة للتبادل التجاري والثقافي.

2– أنواع المدن :

2–1– المدن القديمة : ليست المدن عملا جديدا من خلق الإنسان فقد عرفت منذ القديم في معظم جهات العالم. وإذا تتبعنا نشأة المدن الأولى في الحضارات الإنسانية العريقة في واد النيل وبلاد الرافدين وسواحل فنيقيا وفي سهول الهندوستان والصين، نجد أن ظهورها قد ارتبط بتقدم العلوم والفنون. وقد أصبح بعض هذه المدن مركزا للحكم والإدارة، وتشير الوثائق التاريخية أن أقدم المدن التي عرفها العالم وجدت في العراق مثل: نينوى وآشور, وفي مصر مثل منفيس, كما أنشأ الرومان المدن القديمة في الجزائر مثل: جميلة وتيمقاد وعنابة. وقد اندثرت المدن القديمة ومازالت تشهد بقاياها الأثرية على ما كانت عليه من تقدم وثروة وغنى. وقد أقيمت على أنقاض معظم هذه المدن في العصور التاريخية المختلفة مدنا أخرى نمت وتطورت حتى أصبحت في الوقت الحالي مدنا ضخمة متعددة الوظائف مثل مدينة القاهرة ومدينة دمشق. **(وهيبة، 1972، صفحة 39)**

2–2– المدن الحديثة : لقد أنشأت هذه المدن في البلدان الجديدة ، وقد تحكم في نشأتها غنى الأقليم الطبيعي. وتتشابه هذه المدن فيما بينها من حيث أسلوب وطريقة البناء, فهي تبدو منتظمة هندسيا ومن أمثلة هذه المدن لوس أنجلوس..الخ. كما أنشأ الاستعمار مدنا حديثة في البلدان السائرة في طريق النمو مثل مدينة بوفاريك بالجزائر وداكار

بالسنيغال, والأحياء الجديدة التي أنشأها الاستعمار في المدن القديمة مثل حي الأبيار وحي حيدرة بالجزائر العاصمة, وكذلك الأحياء الكبيرة التي أنشأها الاستعمار البريطاني في مدينة القاهرة.

3- تصنيف المدن:

1-التصنيف من حيث الحجم :

يعد حجم المركز العمراني أحد المقاييس الهامة في دراسة جغرافية العمران. "ويقصد بالحجم عدد سكان المركز العمراني وليس سعة النطاق العمراني. (**الشواورة، 2012**) وترجع أهمية عامل الحجم، في إمكانية اتخاذه مقياسا لتقدير أهمية المركز العمراني (المحلة)، استنادا إلى القاعدة العامة والتي مؤداها أن المراكز العمرانية ذات الحجم الكبير، تتنوع وظائفها و تتعدد.

لقد جاء في القانون الجزائري المتعلق بالمدينة (القانون رقم 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة) أن المدن تصنف حسب حجم سكانها على النحو التالي:

- **المدينة الكبرى:** هي كل تجمع حضري يفوق عدد سكانه 100.000ساكن و يؤدي وظائف إدارية، إقتصادية، إجتماعية و ثقافية.
- **المدينة المتوسطة** :كل تجمع حضري عدد سكانه ما بين 50.000 و100.000 ساكن.
- **المدينة الصغرى:** كل تجمع حضري عدد سكانه ما بين 20.000 و 50.000 ساكن.
- **تجمع حضري:** كل مجال حضري يضم على الأقل 5000 ساكن.

وعليه سنعتمد في دراستنا هذه على هذا التصنيف الوارد ضمن القانون السالف ذكره.

2- التصنيف من حيث الوظيفة:

الوظيفة هي أساس قيام المدن ، ووظيفة المدينة تخدم جهتين أولاهما داخلية، تقدم لسكانها ضمن حيزها الحضري، والثانية خارجية تقدم لسكان إقليمها. وإذا حاولنا أن نضع قائمة بوظائف المدن وفقا لتعريف المدينة يجب أن نستبعد الوظيفة الزراعية على أساس أنها ليست وظيفة مدنية، وإن وجدت فإنها تمارس في ظروف خاصة وفي أماكن معينة محدودة.

حاول العديد من الدارسين المهتمين بالمدن ووظائفها وضع تصنيفات وفق مناهج متعددة، معتمدين في ذلك على التحليل والوصف، ومنهم من اعتمد على لغة الأرقام ليستخرج نتائج يتم تعميمها ضمن نظريات لها ما لها وعليها ما عليها. وعلى أساس ذلك سوف نعرج على أهم التصنيفات الوظيفية للمدن وهي كالآتي:

2-1- التصنيفات التحليلية :

من أوائل هذه التصنيفات و الأكثر شهرة تصنيف "أوروسو" (1921م) الذي يميز بين ستة وظائف كبرى لكل منها أقسام ثانوية. فالفئة الأولى هي المدن الإدارية والثانية مدن الدفاع (الحصون والثكنات العسكرية، القواعد البحرية)، الثالثة للثقافة (المدن الجامعية، المراكز الدينية، مراكز الفن)، الفئة الرابعة للانتاج وتشمل المدن الصناعية، والفئة الخامسة مدن المواصلات وتشمل ثلاثة أقسام فرعية وهي: كل من مدن الجمع (مدن المناجم، الصيد و الغابات و الإيداع)، مدن العبور والتحويل (كمدن الأسواق)، ومدن التوزيع (التجارة بالتجزئة)، أما الفئة السادسة والأخيرة وهي مدن التسلية

(مدن السياحة والعطل). كما جاء ضمن نفس السياق تصنيف "هوسن" (1973م)، الذي اعتمد على تصنيفات اجتماعية أكثر منها جغرافية كالسكن والنقل والتربية والتعليم، والصحة والصناعة. (**قارنيي، 1989، صفحة 64**)

2-2- التصنيفات الوصفية التفسيرية:

تركز هذه التصنيفات على وصف ما يتميز به الموضع والموقع أو هيئة المدينة، الذي يؤدي إلى تمييز الوظيفة الأصلية أو السائدة والمظاهر الداخلية أو الموجهة نحو الخارج الناتجة عن ذلك. تعتمد على دراسة الجزئيات ثم الانتقال إلى الكليات من خلال المنهج الاستقرائي الجغرافي. من أهم التصنيفات في هذا الصدد تصنيفات "جورج شابو" (**قارنيي، 1989، صفحة 65**) (1963) الذي ميز بين ستة مجموعات كبرى للوظائف وهي : الوظيفة العسكرية (الحربية)، الوظيفة التجارية، الوظيفة الصناعية، الوظيفة الثقافية، وظيفة الاستقبال (المدن الصحية والترفيهية)، والوظيفة الإدارية والسياسية. هذا التصنيف "لشابو" يرتكز فقط على الحرفة السائدة، وعلى العامل السائد المقبول موضوعيا حسب الشهرة التقليدية للمدينة المعنية أو حسب عامل بارز.

تبعا لذلك يمكن استخلاص التصنيفات الوظيفية التالية (علي سالم الشواورة، المرجع السابق ذكره، ص 252-276.):

- الوظيفة الحربية :

يرجع البعض أن أصل المدن تاريخيا هو الوظيفة الحربية. ومهما كان الأصل فإن غالبية المدن القديمة والتاريخية كانت بحاجة للتحصين و الأسوار المحيطة للحماية من أخطار الحروب والغزوات. وعلى العموم فإن الوظيفة الحربية ما هي إلا وظيفة لاحقة كوسيلة تؤمن حياة المدينة وسكانها ومختلف الوظائف الأخرى. وعليه فإن هذه المدن ما هي إلا عبارة عن أماكن للحماية.

- الوظيفة التجارية :

يعود نمو المدن التجارية في العالم في المدة مابين القرنين الثالث عشر والثامن عشر إلى جهود أصحاب المشروعات التجارية وأتباعهم .لذلك فالمدن التجارية تعد أقدم أنواع المدن، ووظيفتها هذه وظيفة قاعدية لا يمكن تجاهلها. وتشمل المدن التجارية على مدن البيع بالتجزئة ومدن تجارة الجملة وهي تتراوح بين مدن الأسواق المحلية الصغيرة التي تقدم خدماتها لسكان المدينة والمناطق المحيطة بها مباشرة، وبين مدن التجارة العالمية التي تقوم بفعاليات تجارية واسعة النطاق وعلى المستوى العالمي، ساعدها في ذلك التقدم الكبير الذي حظيت به وسائل النقل ومن أمثلتها مدن باريس ولندن ونيويورك وطوكيو.

- الوظيفة الصناعية :

تختلف الوظيفة الصناعية عن الوظيفة التجارية للمدن ، ذلك لأن الصناعة ليست في أصلها خلاقة للمدن بصفة دائمة ، رغم أنها ذات دور مدني هام، فكل المدن التي نمت نموا كبيرا في العصر الحديث شهدت تنمية صناعية كبيرة .ذلك لأن الصناعة تقوم معتمدة على المدينة ووسائط النقل وتوفر الموارد وغير ذلك. ومن هنا يمكن القول إن الصناعة

قامت على التجارة في العصور القديمة والوسطى، أما في العصر الحديث فقد نمت الصناعات الحضرية واتسع سوقها ليتعدى حدود المدينة، وكان في ذلك إشارة إلى نمو الوظيفة الصناعية واستغلالها.

والمدن الصناعية نوعان هما :مدن تعدينية ومدن الصناعات التحويلية. والوظيفة الصناعية هي أوضح في المدن التعدينية منها في مدن الصناعة التحويلية، ذلك لأن التعدين أقل ارتباطا بالتجارة، وفوق ذلك تقوم هذه المدن حيث يوجد المعدن أي أنها مَدينة بوجودها للتركيب الجيولوجي فهي تقوم في ألاسكا والصحراء وفي الجبال بل وكثير ما تقوم في مناطق منعزلة. وتندرج المدن الصناعية العربية ضمن هذا النوع من المدن. أي أن مدننا العربية هي أساسا مدن تعدينية (استخراجية) وهذا يعني أن صناعاتنا لازالت في جوهرها صناعة أولية خامية. أي أنه في الوطن العربي توجد (صناعات مدن) وليست (مدنا صناعية). وصناعات المدن في أغلبها صناعات خفيفة استهلاكية بسيطة، ثم أن مدن التعدين العربية هي بدورها تبتلعها فئة واحدة أساسا هي مدن النفط، أما مدن المعادن الأخرى فهي قليلة نسبيا ،نستطيع أن نميز منها مدن الفوسفات والمنغنيز والفحم والحديد.

أما مدن الصناعات التحويلية فتكتسبها المدينة متى صنعت أكثر مما يستطيع سكانها استهلاكه، و تقوم ببيع الفائض للعالم الخارجي، وهذا هو شأن المدن الصناعية في الغرب.أما السمة الثانية لهذه المدن فهي ظاهرة التخصص بحسب السلعة أو الإنتاج، فكثير من المدن الصناعية تنصرف إلى سلعة واحدة، فنجد برمنكهام تتخصص في الآلات وشيفيلد في الأسلحة القاطعة وشيكاغو في تعليب اللحوم وديترويت في صناعة السيارات وليون في صناعة الحرير.

– الوظيفة الصحية والترفيهية:

تشترك الخدمتان في أنهما من عائلة واحدة هي تقديم الخدمات رغم التناقض في من تقدم له الخدمات، فالصحة تقدم خدماتها للمرضى، والترفيهية للأصحاء. وقد ظهرت هاتان الخدمتان في العصر الحديث وبالتحديد بعد الانقلاب الصناعي حيث أصبح السكان ينشدون الراحة والاستجمام. وتشترك المدن الصحية والترفيهية في أن خدماتهما موسمية مؤقتة لا تستمر طول العام، ومن ثم فهي تجابه فصلا ميتا، إذ يقتصر نشاطها على فصل واحد من السنة، أما الشتاء إذا كانت مشاتي أو الصيف إذا كانت مصايف. ولعل المدن الصحية تمتاز بكونها تتمتع بموسم عمل أطول من المدن الترفيهية، أي أن المدن الصحية مدن دائمة أكثر منها موسمية. لكنها في الوقت نفسه محدودة الانتشار ولا تمثل إلا أحجاما صغيرة بالقياس إلى المدن الترفيهية. أما الصفة الثالثة المشتركة بينهما هي صفة البطالة، فكلاهما تخدمان حاجة سلبية وعناصر حاصلة، فالمرضى لا يعملون وكذلك السياح. ولما كان الاهتمام بالصحة والراحة والعلاج مرتبطا بالحضارة ومستوى المعيشة فأغلب المدن الصحية مركّزة في أوروبا وأمريكا الشمالية، إلا إن هذه لا يمنع تواجدها في إرجاء أخرى من المعمورة. ومن أمثلة هذه المدن، مدن المصايف البحرية، إذ يتطلب لقيام مثل هذه المدن موضعا يتوفر فيه شاطئ رملي متدرج ناعم وتنمو الأشرطة على طول الجبهة المائية، وإذا نجح المصيف أمكنه أن يوجد أحجاما كبيرة من المدن ومثال ذلك برايتون في انجلترا واتلانتيك في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي الوطن العربي هناك الإسكندرية وبور سعيد وبيروت وسيدي سعيد في تونس .

– الوظيفية الدينية و الثقافية :

المدن الدينية قديمة ذلك إن الدين كان يوما مسئولا عن نشأة كثير منها، فالسومريون أسسوا مدنهم للعبادة وليس للتجارة، وظهرت أثينا في أيامها الأولى كمعبد للإلهة أثينا. ولكن تبدلت الحال في العصر الحديث، فقد اصطبغ الدين بصبغة دنيوية فتخاذل أمام التجارة. ولمواضع المدن الدينية قداسة خاصة كما أن أغلبها يفضل الابتعاد عن صخب الحياة فيختار أماكن منعزلة أو متطرفة تتعارض مع المزايا الجغرافية المعروفة، أما مواقعها فليست لها قيمة بقدر مواضعها، وذلك لكونها تتخذ بناء على معتقدات أو خرافات أو أحداث أو رؤى.

وكانت المدينة الدينية في العصور الوسطى على أنواع منها مدن الحج ومدن الأديرة والزوايا والأضرحة ومدن الحكم الديني. وفي ما عدا مدن الحج اختفت أغلب الأنواع الأخرى. ومدن الحج صغيرة الحجم بصفة عامة لكنها تمتلئ بملايين من الحجاج في أيام قليلة لتعود إلى حياتها الهادئة الرتيبة بقية السنة. وتوجد مدن الحج في كل الأقاليم فقد عرفتها الأديان السماوية وغير السماوية، فهي في الهند (بنارس– الله آباد) و في اليابان (أسا) وفي الشرق الأوسط (مكة المكرمة و القدس الشريف)، وهي (لورد) في شمال غربي فرنسا. أما الوظيفة الثقافية (التعليمية) فترتبط بوجود الجامعات في المدن، وكان لهذه الوظيفة ارتباط بالوظيفة الدينية في الماضي، ذلك لأن تدريس الديانات شغل مركزا كبيرا في الجامعات، وكانت الثقافة الإسلامية والعلمية تدرس قديما في المسجد في الدول الإسلامية.

وتوجد الجامعات في الوقت الحاضر في المدن الكبرى، وإن كانت تميل إلى التركز في الضواحي بعيدة عن هذه المدن حتى يكون لها فرصة التوسع في المستقبل، فضلا عن صفة الهدوء التي تتوفر في أطراف المدن والضواحي. ويمكن تقسيم الجامعات إلى قسمين: جامعات المدن الكبرى مثل باريس والقاهرة وبيروت. أما القسم الآخر فهو مدن الجامعات التي تكون الجامعة هي نوات المدينة ومحورها أي أن قيام المدن على أساس الجامعة التي خلقتها. ومن أقدم الأمثلة أكسفورد وكمبردج في انجلترا وهايدلبرج في ألمانيا وأبسالا في السويد وميشيغان وهارفارد وكورنيل في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مدن الجامعات تصبح الجامعة هي محور الحياة الاقتصادية للمدينة، فالطلبة هم أغلب سكانها، وفصل العطلة هو الفصل الميت في اقتصادياتها.

– الوظيفة الإدارية والسياسية

تتسم هاتان الوظيفتان بأنهما حكوميتان، وتخضع للاختيار الحكومي، إذ يتم الاختيار اعتمادا على عوامل كثيرة من بينها الموقع المتوسط للمدينة في الدولة أو في إقليمها ولذلك فان العواصم يظل دورها رهنا بمشيئة الحكام، ومن هنا فقد تخلق من لا شئ مثل أنقرة وعمان وبرازيليا. وتتباين المدن الإدارية والسياسية في أحجامها تباينا كبيرا ذلك لأن هناك عواصم محلية (مركز إقليمي كمدينة سكيكدة)، إلى عواصم إقليمية (مدينة إقليمية كمدينة قسنطينة)، ثم عواصم وطنية وهي التي تمثل مقر الحكومة والدواوين والإدارات المرتبطة بها .

2–3– التصنيفات الإحصائية:

يعتمد هذا التصنيف على الأساس الإحصائي لكل نشاط، والذي يأخذ بعين الاعتبار معطيات التعدادات والتحقيقات الميدانية المباشرة. من رواد هذا التصنيف نجد الباحث الأمريكي "جونسي هاريس" (1945م)، والذي قام بدراسة على المدن الأمريكية بناء على التعداد العام، حيث تتوفر المعطيات الكافية عن عدد الايدي العاملة تبعا للميادين

والمهن المختلفة التي تنشط بها. وبناء على النسبة العددية بالنسبة للمشتغلين في المهن المختلفة في كل مدينة يمكن إدراك الطابع العام، أو الاتجاه الغالب على وظائف كل مدينة. وقد خلص التصنيف إلى 8 فئات هي:

– **مدن الصناعة** : حيث نسبة عدد النشطين في الصناعة إلى مجموع النشطين، يشكل ما نسبته ≤ 45% تكون للمدينة وظيفة صناعيّة.

– **مدن التعدين**: حيث نسبة المشتغلين في قطاع المناجم إلى مجموع النشطين، يشكل ما نسبته ≤ 15% تكون للمدينة وظيفة منجميّة.

– **مدن الجامعات**: حيث نسبة الطلبة بالمدينة إلى مجموع السكان، إذا كانت النتيجة ≤ 25% تكون للمدينة وظيفة جامعيّة.

– **مدن النقل**: إذا كان عدد المشتغلين أكبر من 11 % من المجموع الكلي للأيدي العاملة بالمدينة.

– **مدن الترفيه**: تمثل مدن العطل والترفيه، وهي التي ليس لها معايير إحصائية.

– **مدن تجارة التجزئة**: إذا كان مجموع عدد المشتغلين في الحقلين الصناعي والتجاري معا يزيد عن 50 %.

– **مدن ذات النشاطات المختلفة**: وهي المدن المتنوعة ، فيها 60% يعملون في الصناعة، وأقل من 20% في تجارة الجملة، و 50% في تجارة التجزئة.

– **مدن تجارة الجملة**: حيث سوق العمل يضم على الأقل 20% من مجموع العمال في الصناعة والتجارة بالتجزئة وتجار الجملة.

نظرا لكون هذا التصنيف يعتمد على الأساس الإحصائي بما توفره التعدادات السكانية من معطيات إحصائية تسمح لنا بتصنيف المدن موضوع دراستنا من حيث الوظيفة، فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على تصنيف "جونسي هاريس"، بالإضافة إلى المنهج الوصفي للباحث "أوروسو"، والذي يعتمد على الصورة العامة أو الإحساس الشخصي.

4– أشكال نمو المدن:

يمكن القول أن أغلب المدن ظلت تنمو حتى وقت قريب بطريقة عشوائية بل فوضوية، أما النمو المخطط فهو ظاهرة حديثة. كما تجدر الإشارة إلى أن نمو المدينة تتحكم فيه العديد من العوامل، وبالخصوص الطبيعية منها كالمسطحات المائية (البحر، الأنهار وغيرها) وكذلك وجود أراضي زراعية ذات جودة عالية، ناهيك على تواجد الغطاء النباتي الكثيف (غابات، منحدرات صخرية..). كما يمكن أن تشكل العوامل البشرية عائقا أمام توسع المدينة بشكل منتظم، كتواجد مناطق صناعية بالقرب منها، أو انتشار مناطق السكن العشوائي في أطرافها. ناهيك على تواجد بعض المشاريع المنجزة من طرف الإنسان كالطرق السريعة وخطوط السكة الحديدية والسدود الكبرى.

وعليه يمكن تمييز نمطين من أشكال نمو المدن، الأول عشوائي والثاني مخطط.

1– النمو العشوائي: غالبا ما يتخذ شكلين رئيسيين، الأول شكل تراكمي، حيث يتم من خلاله ملئ الفراغات والمساحات داخل المدينة أو بالبناء عند المشارف (أطراف المدينة) وأحيانا عند أقرب مكان من أسوار المدينة القديمة. "و لعل أسوأ نمو تراكمي عرفته المدن الحديثة خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، ذلك الذي يتمثل في أحياء أو مدن عشش

الصفيح (bidonvilles)"، أما الشكل الثاني فيتمثل في النمو المتعدد النوى، والذي يشكل في أبسط صوره ظهور مدينة جديدة على مقربة من أخرى قديمة. "غالبا ما يساهم في نشأتها عوامل بشرية كأن تكون حول مصانع جديدة كالحجار بعنابة، أو حول المناطق الصناعية البتروكيماوية مثل سكيكدة، فهي تظهر تلبية للحاجة إلى أعداد كبيرة من المساكن الرخيصة الواسعة تكون في مجموعها ضواحي سكنية يعيش فيها كثرة من سكان المدينة الأصلية وهكذا ينفصل السكن عن مكان العمل". (**وهيبة، 1972، الصفحات 150-153**)

2- النمو المخطط : حيث تتدخل الدولة والسلطات المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر في توجيه العمران وتنظيمه وتجهيزه بالمرافق العامة. ذلك أن دور السلطات المحلية يكمن في منع فوضى العمران، من خلال سن قوانين ووضع مخططات للبناء والتعمير رغبة في توفير المسكن المناسب في المكان المناسب. ولعل أبرز صور النمو المخطط إنشاء المدن الجديدة.

5- مشاكل المدن:

لكل مستوطنة مدنية مشكلاتها الخاصة بها. وقد تنفرد بعض المدن بمشكلة معينة بينما تتشابه معظم المدن في أغلب الأحيان في مشكلاتها وإن اختلفت مسبباتها وأحجامها. وقد أدى النمو المتزايد للمدن في العصر الحديث سواء من حيث الحجم أو الامتداد المساحي إلى مضاعفة المشكلات التي تعاني منها المدن، وإلى ظهور مشكلات جديدة غيرها. ومن أبرز مشاكل المدينة في العصر الحديث نقص كميات المياه وخاصة مياه الشرب والغذاء وعجزها عن تلبية احتياجات السكان. كذلك طول مدة زمن الرحلة وتعقيدها خاصة في ساعات الذروة بين أطراف وهوامش المدينة إلى المناطق المركزية فيها بسبب الأتساع المفرط في مساحاتها والامتدادات الهامشية ، وما ينجم عن ذلك من تعقد الحركة في المدن الكبرى.

ومن هذه المشكلات أيضا فقد مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجيدة الصالحة للإنتاج بسبب طغيان حركة البناء في هوامش المدن، ومنها انتشار المناطق القديمة والأحياء الفقيرة الكالحة في بعض أجزاء المدينة خاصة في المنطقة الوسطى منها، إلى جانب تلوث بيئة المدن بسبب كثرة المصانع التي تفسد الهواء بدخانها أو كثرة عدد السيارات التي تنفث الغازات السامة. أو صعوبة التخلص من الفضلات والقاذورات خاصة البقايا الصلبة. وتنتج معظم هذه المشكلات من ضعف السلطات المحلية وعجزها عن القيام بالإشراف الكامل على المدن التي تديرها.

"كما تعتبر مشكلة انتشار مناطق السكن العشوائي خصوصا في الضواحي (أحياء القصدير والصفيح) من أبرز المشكلات التي تعاني منها مدن العالم وخصوصا العالم العربي وبخاصة المدن الكبرى فيه. وأن لكل مدينة صفيح تاريخا خاصا وطريقة تكونت من خلالها أحياؤها العشوائية. غير أن الطريقة الأغلب شيوعا هي (الغزو المفاجئ) التي بدأت مثلا في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات في أوروبا ومع موجة الاستقلال التي شملت العديد من الدول العربية، وهي عبارة عن مستوطنات عفوية غير مخططة". (**الشواورة، 2012**)

6- مفهوم المدينة من منظور اجتماعي :

تعتبر المدينة ظاهرة اجتماعية ارتبط وجودها بوجود المجتمع الإنساني، واختلف نمطها باختلاف المراحل التاريخية والاقتصادية التي قطعتها الإنسانية و كانت محل اهتمام الباحثين و الفلاسفة عبر العصور.

فعندما نحاول إعطاء تعريف للمدينة، فإننا نواجه صعوبة في ذلك ، فهي لا تخص مصطلح المدينة وحده لأن الكثير من الباحثين وخاصة علماء الإجتماع يدركون ماذا نعني بكلمة المدينة، و لكن أحدا لم يقدم تعريفا مرضيا لها، و هذا لأنها ظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل عدد من العوامل المتشابكة، ومن ثم اختلف العلماء في تعريفهم لها و ظهرت تعريفات مختلفة حسب وجهة نظر كل عالم. تبعا لذلك نورد التعاريف التالية: **(قروق، تعريف المدينة عند رواد علم الاجتماع، 2020)**

6-1- تعريف "روبيرت بارك": المدينة عنده ليست مجرد تجمعات من الناس، مع ما يجعل حياتهم فيها أمرا ممكنا، مثل الشوارع والمباني ووسائل المواصلات، كما أنها ليست مجموعة من النظم والإدارات مثل المحاكم والمستشفيات والمدارس والشرطة والخدمات المدنية من أي نوع، إن المدينة فوق هذا كله اتجاه عقلي، مجموعة من العادات والتقاليد، إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في العادات و التي تنتقل عن طريق هذه التقاليد. وعرف أيضا بارك المدينة على أنها :منطقة طبيعية لإقامة الإنسان المتحضر، لها أنماط ثقافية خاصة بها، حيث تشكل بناءا متكاملا يخضع لقوانين طبيعية واجتماعية على درجة عالية من التنظيم لا يمكن تجنبها.

6-2- تعريف ماكس فيبر: عرفها على أنها ذلك الشكل الإجتماعي الذي يؤدي إلى ظهور أنماط متعددة و ملموسة في أساليب و طرق الحياة ، مما يسمح بظهور أعلى درجات الفردية الإجتماعية، وهي بذلك وسيلة للتغير الإجتماعي التاريخي. و منه فقد عرف فيبر المدينة في ضوء الأشكال الإجتماعية التي تسمح بالتجديد الإجتماعي وتطور القدرات الفردية وبناء عليه فإن تطور الروابط والصلات الإجتماعية بين سكان المدينة، يعتبر شرطا أساسيا في وجود المجتمع الحضري. وباعتبار ما سبق فإن المدن التي تكون فيها المجتمعات والثقافات مختلفة، تنتظم الحياة فيها بطرق متباينة و ذلك نتيجة حتمية لتباين السلوك الإجتماعي فيها.

6-3- تعريف لويس ويرث: فعرف المدينة بأنها: المركز الذي تنتشر فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهات من الأرض، و منها أيضا يتخذ القانون الذي يطبق على جميع الناس. و قدم ويرث تعريفا آخر مفاده أن المدينة: عبارة عن موقع دائم للإقامة يتميز بكبر الحجم و ارتفاع الكثافة السكانية، يسكنه أفراد غير متجانسين اجتماعيا. فحسبَ رأي ويرث إن نمو حجم المدينة وتوسعها وتنوعها يؤدي إلى إضعاف العلاقات الإجتماعية بين سكانها، فيترتب عن ذلك ظهور جماعات وثقافات متعددة ومختلفة ومتباعدة، وبالتالي يقل احتمال معرفة الفرد لسكان المدينة معرفة شخصية فتصبح العلاقات بذلك بين السكان سطحية ومؤقتة.

7- المدينة ظاهرة اجتماعية لمجتمع محلي:

لما كان مفهوم المجتمع المحلي يرتبط بالأطر الوظيفية والمورفولوجية للحياة اليومية، فإنه يمكن إستخدامه في تدعيم السياقات الدلالية في تحديد مفهوم المدينة، ولقد تعددت تعاريف الباحثين في تصورهم للمجتمع المحلي بناء على معطيات الشواهد الواقعية ، أو حسب مواقفهم وتوجهاتهم النظرية، ومن أهم تلك التعاريف ما يلي : يعرف ماكيفر " **Maciver** " المجتمع المحلي على "أنه وحدة إجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة وتسود بينهم قيم عامة، وشعور بالإنتماء بالدرجة التي تمكنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة" ، ومن ناحية أخرى

يضيف روبرت بارك " أن المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات وارتباطات مكانية جغرافية، وأن المدن الصغرى والكبرى والقرى بل والعالم بأسره تعتبر كلها رغم ما بينها من الاختلافات في الثقافة والتنظيم والمصالح.....إلخ، مجتمعات محلية في المقام الأول. (**سمية، 2014، صفحة 170**)

وفي تعاريف أخرى يرى بعض الباحثين ضرورة ربط مفهوم المجتمع المحلي الحضري بالأساليب الحياتية الناجمة عن التفاعل اليومي والتي تشكل النمط العام للتنظيم الاجتماعي ، ومن بينهم آموس هاولي بحيث يرى"أن التحديد المكاني للمجتمع بإعتباره منطقة جغرافية أو مساحة مكانية يشغلها مجموعات من الأفراد محاولة تعسفية في حق الصياغة المفاهيمية العامة للمصطلح، وإنه من الملائم أن نشي ر في تعريفه إلى ا لمشاركة في الإيقاع اليومي والمنتظم للحياة الجمعية على أنها عامل أساسي يميز المجتمع المحلي، ويعطي لسكانه طابع الوحدة التنظيمية. وفي نفس الاتجاه يعرف تالكوت بارسونز المجتمع المحلي على "أنه جمع حشد من أفراد يشتركون في شغل منطقة جغرافية أو مساحة سكانية واحدة كأساس لقيامهم بأنشطتهم اليومية". كذلك يرى لويس ويرث "أن المجتمع المحلي يتميز بما له من أساس مكاني اقليمي يتوزع من خلاله الأفراد والجماعات الأنشطة، وبما يسوده من معيشة مشتركة تقوم على أساس الاعتماد المتبادل بين الأفراد،وخاصة في مجال تبادل المصلحة. أما بلين ميرسر فيتصور المجتمع المحلي على "أنه تجمع لأشخاص تنشأ بينهم صلات وظيفية، ويعيشون في منطقة جغرافية محلية خلال فترة محددة من الزمن، كما يشتركون في ثقافة عامة، وينتظمون في بناء اجتماعي محدد ويكشفون باستمرار عن وعي بتميزهم وكيانهم المستقل كجماعة". (**سمية، 2014، صفحة 171**)

8- المدينة كأسلوب حياة :

تمثل الحضرية مرحلة متقدمة من مراحل التطور البشري في جميع النظم الاجتماعية لاسيما المدينة ، بحيث أصبحت هذه الأخيرة ترتبط بحركة الانتقال والتحول نحو التنظيمات الأكثر تعقيدا وتشابكا، فأصبحت تمثل حالة إنتقال من تنظيمات إجتماعية معيشية بسيطة إلى تنظيمات إجتماعية مركبة، الذي يقوم على المعرفة التنظيمية المعقدة.

يمكن تعريف الحضرية على أنّها "مفهوم يشير إلى طريقة الحياة المميزة لأهل المدن ، الذين يتبعون عادة أسلوبا أو نمطا معينا في حياته م وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي ، فالناس يتكيفون نفسيا مع متطلبات المدينة وأحد مظاهر هذا التكيف هو الذي جعل سلوكهم مطابقا لسلوك رفقائهم من الحضريين".

تشير الحضرية كذلك إلى "طريقة الحياة المميزة لأهل المدن الذين يتبعون عادة أسلوبا أو نمطا معينا في حياتهم، وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي، فالناس يتكيفون نفسياً مع متطلبات المدينة، وأحد مظاهر هذا التكيف هو الذي جعل سلوكهم مطابقاً لسلوك رفاقهم من الحضريين".

بالاستناد إلى هذه التعاريف يمكننا أن نعتبر الحضرية هي نمط من أنماط السلوك والممارسات اليومية ، في المدينة التي تخضع لضوابط النظم الاجتماعية والاقتصادية ، ومستمدة من المعايير والقوانين التي تحكم الأنساق الاجتماعية ، والتي تشكل التنظيم الحضري العام، كما أنها ترتبط بمجموعة من السمات والخصائص والتي يمكن إجمالها في: (**سمية، 2014، الصفحات 172-174**)

- تساهم الحضرية في إرتفاع معدلات الحراك الاجتماعي والفيزيقي المكاني.

- الاعتماد والتساند الوظيفي المتبادل بين الأفراد.
- الحضرية تتناسب طرديا مع عدد السكان.

– ترتبط الحضرية بالحياة الاجتماعية الصناعية والتكنولوجية التي تساعد في خلق مدن حضرية نوعية.

– تتميز الحضرية بمرونة الحركة واتساع شبكة التنقلات وظهور مختلف وسائل النقل والمواصلات.

– ترتبط الحضرية بتنوع الوظائف والمهن والأنشطة لاسيما التجارية والصناعية ، وبالتالي تساهم في زيادة تقسيم طبقات المجتمع وظهور التنوع الوظيفي والتراتب الاجتماعي.

- ترتبط الحضرية بسيادة الثقافة الترويحية، المرافق العامة، النوادي الثقافية، المراكز الرياضية .

– ترتبط الحضرية بالوعي الاجتماعي المديني للأفراد واستيعابهم لأدوارهم السياسية والاقتصادية والثقافية، مما يسمح بمشاركة أفراد المجتمع في تقرير مصيرهم وفقا للنظم و التنظيمات السائدة فيما يعرف بالمقاربة التشاركية.

- ترتبط الحضرية بعمليات التحضر والنمو الحضري ، والتغير الاجتماعي والتحديث وبالتالي فهي تتميز بالتغير السريع فهي عملية ديناميكية مستمرة.

- الحضرية هي نمط من أنماط السلوك، فتصبح أنماط السلوك الحضري وضوابطه وأهدافه بالضرورة ظواهر مستمدة مما يسود " البناء الحضري" من معايير ونظم . فالفرد الحضري يمارس أسلوبا من الحياة مشتملا على أوجه النشاط الحضري الفكري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني والفني.

– تزيد الحضرية في جذب السكان وارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة .

– تؤثر الأساليب الحضرية في مختلف الأنماط المعيشية والحياتية في المناطق الريفية المجاورة للمدينة.– ترتبط الحضرية بالثقافة التنظيمية المعقدة ، وانتشار النسق التكنولوجي والتعليمي والإداري في جميع البناءات والنظم الاجتماعية.

المبحث الثاني

مفاهيم حول المجتمع المدني

تمهيد:

تبعا لما يكتسيه مفهوم المجتمع المدني من معاني ومكنونات لها علاقة مباشرة بحياة الناس ومستقبلهم وذلك في ظل التجاذبات المختلفة لمكونات المجتمع عموما وبالمدن خصوصا، ارتاينا التطرق لهذا المفهوم بشكل عام، مع الإشارة إلى مراحل تطوره خصوصا بالجزائر وما يواجهه من تحديات ورهانات لتحقيق التنمية المستدامة والمساهمة فبي مواجهة مختلف التحديات التي تواجه المجتمع الحضري بالمدن الجزائرية.

مفاهيم عامة حول المجتمع المدني:

1- مفهوم المجتمع:

يعتبر الإنسان منذ ولادته إلى مماته عضوا في المجتمع، أي يعيش حياة اجتماعية ومعناها أن يظل الإنسان تحت ضغط وتأثير المجتمع، الذي يعد عبارة عن تجمع منظم من الأفراد، الذين يتفاعلون معا في جماعات مختلفة، فتتوحد جهودهم من أجل تحقيق أهداف مشتركة كما تميل كل الجماعات الاجتماعية في المجتمع الواحد إلى اكتساب معتقدات وأفكار متماثلة نسبيا وتتخذ أنماطا سلوكية مشتركة.

إلا أن المجتمعات الحديثة والحضارية فهي معقدة ومتشابكة، مما أدى إلى صعوبة تتبع آثارها على السلوك الإنساني، لأن المجتمع الحديث يتركب من جماعات مختلفة من الأفراد والتنظيمات المتباينة فيمارس المجتمع، تأثيره وتحكمه في سلوك الجماعات والأفراد وتصرفاتهم وحتى توزيعهم على مراكز وأدوار محددة، لأنه مثلما تحدد أدوار الأفراد ومراكزهم، فكذلك تحدد أدوار ومراكز الجماعات. ومن بين أدوار الجماعات هي أنها: تساهم في نمو وتقدم المجتمع، كما تضمن استمرار الحياة الاجتماعية، حيث لا يستطيع الأفراد العيش من غيرَ الاشتراك الفعلي داخل الجماعات كما أن جميع المؤسسات الاجتماعية، وغيرها هي نتيجة لجهود الجماعة وجميع أوجه النشاط الاقتصادي يقوم على أساس التفاعل الاجتماعي. **(مختار، 1982، الصفحات 90-92)**

2- تعريف المجتمع المدني:

من بين التعاريف الخاصة بالمجتمع المدني نجد:

- **تعريف منظمة اليونيسكو:**

المجتمع المدني مصطلح معقد مختلف في تفسيره، يشري عادة الى كل الأنشطة وعلاقات الناس التي هي ليست جزء من عملية الحكومة، كما انه في بعض الأحيان يستخدم أو يتوسع في استخدامه ليغطي جميع العمليات الا الحكومة والفعالية الاقتصادية.

- **تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1992:**

فيبين ان المجتمع المدني يقوم بفك الفجوة بين الفرد والحكومة ويشتمل على المجاميع التطوعية "المنظمة وغير المنظمة" والمتفاعلة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا من اجل تحقيق المصالح المشتركة لأعضائها. (**البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، 1992**). والمشار في التعريف أنه أورد وأشار الى مكونات المجتمع المدني او ما يعرف بمنظمات المجتمع المدني.

– تعريف منظمة الاسكوا " اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا ": فتستخدم التعريف الاتي للمجتمع المدني بأنه شكل من اشكال الحياة الاجتماعية تربط الافراد بالدولة وهو يضم مجموعة من الجهات الفاعلة ليست الدولة واحدة منها، مثل الاحزاب السياسية، النقابات العمالية والرابطات المهنية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الاهلية، وهناك سياقات يوسع فيها المصطلح بحيث يشمل القطاع الخاص.

يجمع التعاريف السابقة التي تم ايرادها للمجتمع المدني على أنه يمثل نشاط المواطنين في مجال تشكيل الجمعيات والمنظمات التطوعية غير الهادفة للربح خارج نطاق عائلاتهم وأصدقائهم وأماكن عملهم، الذي ينخرطون فيها طوعا دعما لمصالحهم وآرائهم وهو لا يشمل النشاط الذي يقوم به الافراد لتحقيق الربح "القطاع الخاص" او للحكم "الدولة". (**حميد قاسم غضبان المالكي، الصفحات 5–6**)

على ضوء ما سبق ذكره يمكن إيراد المفاهيم التالية:

1/ المجتمع المدني هو الأفراد والهيئات غير الرسمية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها.

2/ مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة بين أعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح الجمعيات الاهلية.

3/ هناك من يعرفه على انه " الحيز او المجال العام المتكون من مجموعة المنظمات غير الربحية او غير الحكومية وهي كل منظمة ام تنشأ بواسطة الدولة ولا توجه مباشرة من قبلها ولديها أهداف اجتماعية ونشاط يخدم غرض الجماعة كما يخدم المجتمع عموما". (**ساحلي، 2022، صفحة 139**)

4/ عرفه عزمي بشارة بأنه مصطلح غربي، يلفظ باللغة الفرنسية **Société Civil**، لذا لا نجد له تعريفا لغويا دقيقا في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية العربية ذلك كونه مصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وتطور بنشأتها وتطورها، و " **société** " كلمة لاتينية تعني مجتمع أما " **civil**" فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني مشتقة من " **civis**" وتعني المواطن، وليست من كلمة " **civilisation** ".

5/ تعريف المجتمع المدني حسب الندوة المنعقدة بمركز دراسات الوحدة العربية سنة 1992 بأنه: "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة وفي استقلالية عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة منها: أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية،

ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين كالجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي". (**كوندة، 2020، صفحة 16**)

ومن الممكن ان نجد تعاريف عديدة للمجتمع المدني الا انها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية (**حميد قاسم غضبان المالكي، صفحة 6**)

- يتمثل العنصر الأول بفكرة "الطوعية" التي هي بالأساس الفعل الارادي الحر او التطوعي، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة او المتوارثة تحت أي اعتبار.
- العنصر الثاني هو ان المجتمع المدني منظم: وهو بهذا يختلف عن المجتمع التقليدي العام بمفهومه الكلاسيكي، اذ يشير هذا الركن الى كرة "المؤسسة التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا والتي تشمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العنصر الثالث يتعلق "بالغاية" او "الدور" الذي تقوم به هذه التنظيمات والاهمية الكبرى لاستقلالها عن سلطة وهيمنة الدولة كالتضامن والتماسك او الصراع والتنافس الاجتماعي.
- العنصر الرابع يكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني بعده جزءا من منظومة مفاهيم أوسع تشتمل مثلا: الفردية، المواطنة، حقوق الانسان والمشاركة السياسية والشرعية الدستورية.

3- نشأة المجتمع المدني:

3-1- منظمات المجتمع المدني في الفكر اليوناني الإغريقي:

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره" مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسياً أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها. (**كوندة، 2020، صفحة 51**)

3-2- نشأة المجتمع المدني في عصر قبل الإسلام وبعد ظهور الإسلام:

في الجاهلية قبل الإسلام كانت القبيلة والعشيرة وسوق عكاظ ودار الندوة ووظائف السقاية والسدنة لبيت الله في مكة المكرمة هي نماذج من المجتمع المدني، والجميع والمؤسسات والهيئات الحديثة للمجتمع المدني هي امتداد لتنظيمات القبيلة والقرية.

وبعد ظهور الإسلام ظهرت تطبيقات للمجتمع المدني؛ مثل الوقف. ويعد الوقف خاصية ملازمة للمجتمع العربي الإسلامي عبر تاريخه الطويل، وكان بمثابة الطاقة التي دفعت به نحو النماء والتطور من خلال توفير المعينات المؤدية إلى تكوين مجتمع حضاري، تؤكد على ذلك الشواهد النصية المتناثرة في كتب التاريخ والسجلات والوثائق الخاصة بالأوقاف والمخلفات الآثارية التي توضحها نماذج الأبنية التي شُيِّدت لتكون محوراً لأعمال الوقف من المساجد والمدارس ومكاتب الأيتام والأسبلة والآبار والعيون. (**جنيد، 1997، صفحة 38**)

3-3- نشأة منظمات المجتمع المدني في العصر الحديث:

عاد ظهور مصطلح منظمات المجتمع المدني في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وربما يكون جون لوك، أول من استخدمه بعد الثورة الإنكليزية 1688 في نصه المشهور (رسالة التسامح، 1689)، ثم توالي على دراسته ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والساسة الغربيين مثل هوبز، وروسو وهيجل وغيرهم، فكانت ولادته في ظل التحول الجذري الذي اجتاح أوروبا والانتقال في عصر الظلام إلى عصر الدولة الحديثة والنظام الجديد.

ومع نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل، ليشهد القرن التاسع عشر حدوث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، ليأتي بعد ذلك الظهور الأبرز في القرن العشرين حين طرح جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية وليوافق بدايات التحول في أوروبا الشرقية الذي انطلق من بولونيا في العام 1982 عندما طرحت نقابة التضامن نفسها باعتبارها أحد التنظيمات للمجتمع المدني. (**كوندة، 2020، الصفحات 56-59**)

4- خصائص المجتمع المدني:

يتمتع المجتمع المدني بمختلف مؤسساته بمجموعة من الخصائص التي نذكر منها:

1- الفعل الإرادي الحر :يعني أن المجتمع المدني يتكون بالإرادة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن الجماعة القرابية مثل: الأسرة والعشيرة والقبيلة، فهذه الأخيرة تفرض عضوية على الأفراد بحكم المولد والإرث.

2- الاستقلالية :بمعنى أن هذه المؤسسات ليست خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، حيث أن أي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال سواء أكان هذا الاستقلال (ماليا، إداريا، تنظيميا) ، فضلا عن امتلاكها لهامش من حرية الحركة لا تتدخل فيه الدولة.

3- التنظيم الجماعي (المؤسسية) : بمعنى أن المجتمع المدني تكونه مؤسسات وتنظيمات اختاروا أفرادها عضويتهم بإرادتهم وفقا لشروط تنظيمية (**بوجليطة و مُحَمَّدي، 2017، الصفحات 181-182**).

4- القدرة على التكيف :ويقصد بأن مؤسسات المجتمع المدني قادرة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، حيث كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية سواء كان هذا التكيف (زمنيا، جيليا وظيفيا.

5- التجانس : ويقصد به عدم وجود صراعات داخلية بين مؤسسات المجتمع المدني تؤثر على ممارساتها لأنشطتها. (**لعجال و قطاف، 2017، الصفحات 94-95**)

الطوعية :ويعني أن مؤسسات المجتمع المدني في تأسيسيا تستند إلى العمل التطوعي الحر، حيث يجتمع مجموعة من الأفراد الذين يرغبون في القيام بعمل معين طواعية دون توقع لعائد أو لأجر، وهذا ما يميزه عن باقي المؤسسات الاجتماعية.

6-الدور الاجتماعي : يتميز المجتمع المدني بأدواره في المجتمع والتي تختلف عن المؤسسات الرسمية والتقليدية على السواء، حيث أن هذه التنظيمات تقوم بأدوارها باستقلالية عن السلطة وهيمنة الدولة، ومن حيث هي تنظيمات اجتماعية تعمل في سياق وروابط تشير إلى علاقات التضامن والتماسك أو الصراع والتنافس الاجتماعي.

7-التفرد في المفهوم :يكمن في ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدني باعتباره جزءا من منظومة مفاهيمية أوسع تشمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية...وغيرها. **(مناصرية و مالكي، 2017، صفحة 76)**

5- وظائف المجتمع المدني:

للمجتمع المدني مجموعة من الوظائف يمكن تحديدها فيما يأتي:

✓**تحقيق الديموقراطية** :هناك قيم عديدة تحكم المجتمع المدني منها الشفافية والتسامح (قبول الآخر) والمبادرة والتطوعية، وهذه القيم هي جوهر الديمقراطية إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر سليم لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان وبخاصة حرية الاعتقاد والرأي والتجمع والتنظيم، ومن ثم فهو بمثابة بناء لتطوير ثقافة مدنية تعترف وتحترم القيم السابقة والتي هي جوهر الديمقراطية.

✓**توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين** :وهي تقوم بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

✓**التنشئة الاجتماعية** :ويقوم المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معيارين هما الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة، وهما عنصران أساسيان في وجود رأس المال الاجتماعي اللازم لمتعاون الفاعل.

✓**الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق** :وعلى رأس الحاجات الحاجة إلى الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها أو الحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الحوار والنقاش العام حول القضايا العامة.

✓**الوساطة والتوفيق** :فالمجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين القادة والجماهير من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سلمية، وبهذا تسعى في هذا الإطار إلى الحفاظ على وضعها وتحسينها واكتساب مكانة أفضل في المجتمع.

✓**التعبير والمشاركة الفردية والجماعية** :فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة

✓**تطوير صيغ تكاملية لتحقيق التنمية الاجتماعية والرخاء الاقتصادي والاستقرار السياسي:**

حققت مؤسسات المجتمع المدني نجاحا لافتا في هذا المجال لغياب البعد الربحي منها وخاصة في مجال الرعاية الصحية والإغاثة الإنسانية والخدمات الاجتماعية والتعميمية، وقد أشارت الدراسات أن ثلثي العاملين في قطاع المجتمع المدني من دول أوربا الغربية يعممون في فروع الرفاهية الاجتماعية الثلاثة:

التعليم بنسبة **30%**والصحة بنسبة **20%**والخدمات الاجتماعية بنسبة،**18%** في حين تتصدر الصحة هذه الفروع في الولايات المتحدة الأمريكية ويليها التعليم.

✓**تعميق وتعزيز قيم المواطنة في المجتمع** :أن عمل مؤسسات المجتمع المدني بالتوازي مع الدولة يسهم بشكل كبير في تعميق الشعور بالمواطنة ونمو الحس الوطني، وقد اهتمت هذه المؤسسات ولاسيما في الغرب بعمليات التنشئة السياسية والقيمية وتطوير آليات لدمج الفئات المختلفة وخاصة المهمشة في المجتمع كونهم مواطنين كغيرهم من الشرائح الأخرى

وعلى هذا الأساس نجد أن وظيفة المجتمع المدني ودوره تكمن في تطوير المجتمع والنهوض بكل قطاعاته من أجل تحقيق التنمية الشاملة وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية ونشر قيم الديمقراطية، وعمق رسالته وفلسفته تتجلى أكثر في العمل التطوعي الذي يقدمه دون مقابل مادي، فضلا عن غرسه لمقيم الأخلاقية وتوعية أفراد المجتمع وتفعيل مشاركتهم السياسية والاجتماعية ونشر ثقافة المبادرة الذاتية وكل هذا يهدف للحفاظ على استقرار وتوازن البناء الاجتماعي الكمي. (**كوندة، 2020، صفحة 67**)

6- مؤسسات المجتمع المدني:

كما سبق وعرفنا المجتمع المدني بأنه مجموعة المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات التنظيم غير الرسمي والتي تعمل بصفة طوعية لها أدوارها الخاصة، ويمكن التفصيل في بعض أهم مؤسساتها فيما يأتي:

1-**الأحزاب السياسية:**

يعرف الحزب على أنه جماعة من المواطنين تضم نفسها بمبادرتها الفردية وتستهدف تحقيق برنامج سياسي له أهداف محددة في جميع المجالات وتسعى لموصول إلى الحكم أو المشاركة فيه لتطبيق برنامجها وأهدافها، وتعد الأحزاب السياسية هي المكون الأول في بناء المجتمع المدني، وبالرغم أنها قامت لتعبر عن الإرادة الطوعية لأعضائها، وأنها تعمل على تحقيق أهداف تتصل بإشباع الحاجات الخاصة بأعضائها، أو أنها تسعى لتحقيق بعض المصالح العامة، "**واعتبارها أحد مكونات المجتمع المدني قد أثار جدلا كبيرا وسط الباحثين والمفكرين، حيث أن الكثير منهم اعتبرها ضمن المجتمع السياسي وليس المجتمع المدني**".

حيث يرى لاري دياموند **Larry Diamond** " أن ما يميز المجتمع المدني ليس فقط استقلاليته عن الدولة، وانما كذلك عن المجتمع السياسي وهو ما يعني في جوهره النظام الحزبي."

ويرجع سبب إقصاء هذه الفئة للأحزاب السياسية من دائرة المجتمع المدني إلى كون هدفه السعي للوصول إلى السلطة، لذلك فقد صنفت ضمن المجتمع السياسي، وعلى عكس ذلك هناك من يعارض هذه الفكرة بإقحامها ضمن المجتمع المدني بحكم أن لها دورا محوريا وفعالا في إنعاش الكثير من الجوانب الاجتماعية والثقافية، ولاسيما في نشرها للوعي السياسي والاجتماعي وانارة الرأي العام وتكوينه وتشكيله بما يحقق التفاعل المطلوب لإشراك الشعب في اتخاذ القرارات الصحيحة لحل المسائل التي تهمه.

2-النقابات:

تعد النقابات منظمات تجمع أشخاصا يمارسون المهنة نفسيا أو العمل نفسه من أجل الدفاع عن مصالحهم المهنية، ومهمتها هي حصرا الدفاع عن المصالح المهنية للأعضاء، وتضم النقابات المهنية والنقابات العمالية، بمعنى أن النقابات تهدف إلى تحسين شروط العمل والدفاع عن العامل وخاصة فيما يتعلق بالأجور والعلاوات والمعاشات والتقاعد...الخ. وقد تناول القانون الدولي دور النقابات وذلك في المادة **08** من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر سنة **1966**م بحيث تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة ما يلي:

أ) حق كل شخص في تكوين النقابات بالاشتراك مع آخرين وفى الانضمام إلى النقابة التي يختارها، دونما قيد سوى قواعد المنظمة المعنية، عمى قصد تعزيز مصالحو الاقتصادية والاجتماعية وحمايتها، ولا يجوز إخضاع ممارسة هذا الحق لأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

ب) حق النقابات في إنشاء اتحادات أو اتحادات حلافية قومية، وحق هذه الاتحادات في تكوين منظمات نقابية دولية أو الانضمام إليها.

ج) حق النقابات في ممارسة نشاطها بحرية، دون قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو النظام العام أو لحماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

3-الجمعيات:

تشكل الجمعيات أو المنظمات غير الحكومية أو الأهلية المكون الثالث في بناء المجتمع المدني بعد الأحزاب السياسية والنقابات، وهي منظمات طوعية يؤسسها الأفراد لخدمة مصالحهم أو لخدمة الآخرين، وهي تستند في تأسيسيا عادة على الإرادة الحرة لأعضائها، وعلى قبولهم وقدرتهم على القيام بالعمل التطوعي، وفي العادة لا تستهدف هذه الجمعيات الحصول على الربح، كما لا تميل إلى تعاطي السياسة، وان كان أن تشارك في التفاعل السياسي أحيانا.

وتعتبر الجمعيات شكل من أشكال التنظيم في المجتمع، أي شكلا من أشكال المجتمع المدني الذي يعمل فيه الفرد طوعا وباستقلال نسبي عن الدولة، والجمعيات هي العمود الفقري للمجتمع المدني في جميع الدول الديمقراطية لما تلعبه من دور محوري في الحياة العامة. ويصطلح على الجمعيات في بعض الدول بالجمعيات الأهلية وهي ذات الطابع الخدماتي غير ربحي بمعنى أنها لا تهدف إلى تحقيق ربح مادي بقدر تقديم خدمات للمواطنين، وقد تستمر لمدة طويلة كما قد تكون عرضة لوقف نشاطها حسب طبيعة أهدافها، وهي تتشكل من أشخاص طبيعيين أو معنويين وتقوم أساسا على فكرة العمل التطوعي التعاوني.

4-الإعلام "Media":

أثير جدلا كبيرا حول اعتبار وسائل الإعلام فيما إن كانت من مؤسسات المجتمع المدني أم لا، فهناك رأي يؤكد على أنها قد تكون حكومية ومن ثم تفقد استقلاليتها، ورأي آخر أكد عكس ذلك بأنها تفقد استقلاليتها أيضا نتيجة

توجهاتها الحزبية، وآخر أشار بأنها قد تكون خاصة تهدف إلى الربح، من خلال أن كل أفراد الأجهزة الإعلامية غير متطوعين بل هم موظفين يتلقون رواتب ومكافئات وامتيازات نضير المجهودات والإنجازات وهو ما يتعارض مع مبدأ من مبادئ المجتمع المدني غير الهادفة للربح، لكن على صعيد آخر تتم دراسة وسائل الإعلام على أنها شريك مهم للمجتمع المدني.

5- الحركات الاجتماعية :

يشير مصطلح الحركة الاجتماعية إلى "الجهد الملموس والمستمر الذي تبذله جماعة اجتماعية معينة من أجل الوصول إلى هدف أو مجموعة أهداف مشتركة، ويتجه هذا الجهد نحو تعديل أو تغير أو تدعيم موقف اجتماعي قائم".

وبالرغم من احتكاكها بمنظمات المجتمع المدني وأهميتها إلا أنها قد تفقد عنصر التنظيم الذي يشير إلى هيكلية قانونية معينة وعنصر الاستدامة والاستمرارية. **(كوندة، 2020، الصفحات 68-71)**

واستنادا لما سبق وحسب الدكتورين عبد الغفار شكر ومُحَمَّد مورو يضم المجتمع المدني المؤسسات الآتية:

الشكل رقم (01): مؤسسات المجتمع المدني.

المصدر: (كوندة، 2020)

7- المراحل التاريخية لتطور المجتمع المدني في الجزائر

1- الملامح السوسيولوجية للمجتمع المدني قبل الاحتلال الفرنسي:

تشير الكتابات التاريخية أن المجتمع الجزائري عرف العديد من التكوينات الاجتماعية التقليدية ذات الملامح الدينية والمدنية منذ دخول الإسلام إلى شمال إفريقيا كالمساجد والزوايا والأوقاف، والتي كانت تؤدي أدوارا بالغة التنوع والثراء تشمل مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والتشريعية وغيرها، إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي عرفت قبل دخول الإسلام إلى هذه البلاد خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل "تاجماعت" و"التويزة" وغيرها من المؤسسات الاجتماعية التي كانت تتسم بالطابع الطوعي والهادفة إلى المساهمة في تنمية المجتمع بشكل عام وتنظيم سير الحياة فيه، وتسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها المحلية في كل صغيرة وكبيرة. ولم تكن هذه البنى الاجتماعية محكومة بالانتماء القبلي أو العشائري أو الإرثي بشكل عام بل كانت متاحة لكل راغب أو متطوع، كما أنها كانت تتمتع باستقلالية مادية عن الدولة حيث تعتمد في تمويلها على التبرعات والصدقات وخراجات الأوقاف والزكاة...وهو ما يمنحها الطابع المدني.

هذا النمط من المؤسسات عرف نشاطا كبيرا وحركية واسعة في المجتمع الجزائري منذ دخول الإسلام إلى هذه البلاد، حيث أنه حمل إليها أسلوبا جديدا في الحياة يعتمد على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة وروح المسؤولية؛ حيث يعتبر الدين الإسلامي إطارا تجسدت من خلاله قيم ومبادئ المجتمع المدني على أرض الواقع قبل أن يتناولها الفكر العالمي بالفلسفة والتنظير، فقد ألقى مسؤولية رعاية المصالح العامة على المجتمع ككل بأفراده ومؤسساته، كما حمله واجب الرقابة العامة (السياسية والاجتماعية) تطبيقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يكتف الإسلام بمنح حرية التعبير بل جعلها واجبا بحيث يأثم المجتمع إذا اتخذ موقفا سلبيا من التجاوزات التي تحصل فيه من قبل السلطات المختلفة، هذا بالإضافة إلى المنظومة الأخلاقية التي يقوم عليها الإسلام ومنها: العدالة، الحرية، المساواة، التشاور، حق الاختلاف، التسامح، التعاون، التكافل...الخ، وهي القيم التي يقوم عليها المجتمع المدني. (**عبد الحميد ، 2001، صفحة 103**)

هذا وقد عرف المجتمع الجزائري العديد من التنظيمات والمؤسسات المستقلة عن الدولة ومنها على سبيل المثال: المساجد ودور العبادة، الأوقاف، نقابات الحرف والصنائع والتجار، جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، جماعات الشطار والعيارين، الطرق الصوفية، الزوايا والتكايا والمستشفيات، وغيرها من التنظيمات التي وردت في كتب التاريخ الإسلامي والتي كانت تحمل على عاتقها شؤون التربية والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها ،1مجسدة بذلك مجتمعا مدنيا فاعلا يعتمد على نفسه في حل مشاكله ويتدبر أموره دونما حاجة إلى عون من الحكومة. (**عبد الحميد ، 2001، صفحة 110**)

عرف المجتمع المدني في الجزائر خضوعا كبيرا للمستعمر الفرنسي وخاصة من جانب القوانين، إذ كانت الجزائر تعيش تحت تعسف قانون الأهالي الذي كان يحرم الجزائريين من التمتع بالحريات الأساسية التي تسمح لهم بممارسة حقوق المواطنة، وقد كان القانون الفرنسي يعتبرهم مجرد رعايا ولا يمكنهم أن ينشدوا الحرية والمدنية ولا السياسة ولا حتى الجمعيات والنوادي الثقافية والفنية دون ملاحقة هذا القانون التعسفي. (**ابو القاسم، 1998، صفحة 313**)

غير أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض التشكيلات المدنية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر (جمعيات، نوادي، أحزاب...) وإن كان ذلك بشكل سري في الغالب، وقد أعطت السلطات الفرنسية إذنا بتكوين الجمعيات منذ أول

القرن العشرين إثر صدور قانون 1901الذي يعد الإطار الأساسي لكافة التنظيمات سوآءا في فرنسا أو مستعمراتها، والذي يحدد كيفية إنشاء وتسيير وحل الجمعيات.

وقد ازدهرت تنظيمات المجتمع المدني ما بين الحربين العالميتين، حيث تكونت في الثلاثينيات من القرن العشرين العديد من الجمعيات المختلفة التي كونتها في الغالب فئات من المجتمع توجد فيما بينها علاقات مهنية أو مؤسساتية؛ مثل التلاميذ القدماء للمدارس التي كانت خاصة بالأهالي المحليين أو المعلمين، وفي هذه الحقبة ظهرت أيضا الجمعيات الرياضية الإسلامية. **(محمود، 2002، صفحة 134)**

ومن أبرز هذه الجمعيات التي لعبت دورا تاريخيا رائدا "جمعية العلماء المسلمين" التي أنشئت في سنة 1931، وذلك ردا على احتفالات فرنسا بمرور قرن عن احتلال الجزائر، ورغم تشديد فرنسا الخناق على كل أشكال التنظيم الاجتماعي والسياسي التي كانت تعارض مصالحها إلا أن جمعية العلماء المسلمين بفضل منهجيتها وطريقتها في العمل استطاعت أن تحقق عدة مكاسب منها إيقاظ الشعب الجزائري من سباته ودعوته للمطالبة بحقوقه المهضومة، ومقاومة البدع والخرافات التي كانت تنشرها الزوايا المنحرفة، كما أنشأت الصحف والنوادي والمدارس والمعاهد وأرسلت الطلاب والتلاميذ إلى الخارج، وعارضت بشدة سياسة الإدماج وشعارها في ذلك "الجزائر بلادنا والإسلام ديننا والعربية لغتنا". **(كمال، 2001، صفحة 103)**

كما برزت الكشافة الإسلامية الجزائرية، وإتحاد الطلبة المسلمين الجزائريين وجمعيات محلية عديدة تركزت خاصة في عدد من المدن الكبرى. وقد لعبت هذه الجمعيات دورا مفصليا في الدفاع عن ملامح ومقومات الشخصية الوطنية العربية المسلمة التي حاول الاستعمار طمسها بشتى الطرق. وعلى العموم فقد ساهمت مجمل الحركة الجمعوية في بث الوعي الوطني النضالي، وروح المقاومة الوطنية، سواء بشكل واضح أو بشكل مستتر تحت غطاء النشاطات الخيرية والفنية والرياضية، وقد كانت الجمعيات الثقافية والفنية وسيلة من وسائل الكفاح ضد محاولة المستعمر مسح الشخصية الوطنية وخاصة الكشافة الإسلامية.

كما ظهرت إلى الوجود بعض الأحزاب والمنظمات ذات الملمح السياسي مثل حزب نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، وغيرها من المنظمات التي ظهرت على الساحة السياسية والاجتماعية الجزائرية بدايات القرن العشرين، والتي كانت جهودها موجهة بشكل أساسي إلى مواجهة الدولة المستعمرة ومحاولة التخفيف من معاناة الفئات الشعبية العريضة المقهورة، والسعي نحو تحقيق الثورة والاستقلال، وقد أسهمت هذه التنظيمات بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الأمة والدعم الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع، وكذا في تعبئة الجهود الشعبية في الكفاح ضد المستعمر.

2- الدولة الجزائرية المستقلة وعوامل تشكل المجتمع المدني:

لقد عرفت الجزائر غداة الاستقلال أوضاعا صعبة لم تؤهلها لأن تجعل لنفسها منظومة قانونية خاصة بها، ولهذا أبقت على القوانين الفرنسية التي كانت سارية قبل الاستقلال وعملت على تبنيها، بما فيها قانون 1901 الخاص بالجمعيات. وعند صدور أول دستور للبلاد سنة 1963 نص على ضمان الدولة لحرية تكوين الجمعيات. **(المادة 19 من دستور 1963)**.

غير أن حزب جبهة التحرير الوطني (الحزب الحاكم) كان يعرقل ويحظر كافة أشكال التنظيم الشعبية المستقلة الخاصة بالمجموعات الاجتماعية المختلفة خارج نطاق الدولة، حيث أن السلطة السياسية تعتبر نفسها الممثل الوحيد والشرعي لمصالح المجتمع وأي محاولة تنظيم ذاتي موازي أو منافس يقوم به المجتمع تواجه حربا شرسة. **(بوجمعة، 1999)**

ولهذا فبعد انتهاج النظام الاشتراكي في ظل أحادية الحزب ودوره القيادي أصبحت هذه الجمعيات والمنظمات من القوى الاجتماعية للثورة التي تعمل تحت توجيه الحزب، وتعتبر الامتداد الطبيعي له لتحقيق الهدف المرسوم، وهو تحقيق التحول الاجتماعي وبناء الاشتراكية والدفاع عنها ،(**وهو ما نص عليه الميثاق الوطني سنة 1976**) وإن تعزيز التحالف بين العمال والفلاحين والجنود والشباب والعناصر الوطنية الثورية سيكسب الثورة مناعة تامة ويمكنها من التقدم بكل ثبات في طريق الاشتراكية، وسيحصل هذا التحالف بقيادة الحزب الطلائعي. **(فاروق، 1998، صفحة 29)**

كما تجدر الإشارة إلى دستور 1976 الذي نص على ضرورة عمل المنظمات الجماهيرية على تهيئة أوسع لفئات الشعب لتحقيق كبريات المهام الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تتوقف عليها تنمية البلاد.

3- الأبعاد السوسيولوجية للمجتمع المدني في مرحلة التحول الديمقراطي والتعددية الحزبية:

أدى تدهور الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد مع بداية النصف الثاني من الثمانينات إلى انفجار الأوضاع إثر التحرك العنيف لمختلف شرائح المجتمع فيما سمي بأحداث 5 أكتوبر 1988، وهي أحداث شغب وعنف وتحطيم للأملاك العمومية شملت عددا من ولايات الوسط والتي لم تتوقف إلا بعد تدخل المؤسسة العسكرية وإعلان حالة الطوارئ لمدة 05 أيام. وكنتيجة لهذه الأحداث شرعت الدولة في إصلاحات اقتصادية وسياسية واسعة أعلن عنها الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه المتلفز (يوم 1988/10/10) مما أدى إلى إعادة النظر في نموذج تسيير المجتمع.

هذا التغيير الجوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية ساهم بشكل فعال في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور 1989 وتعديل 1996 فيما بعد.

وفي سياق التحولات الجوهرية التي كانت الدولة الجزائرية تمر بها في بداية التسعينيات والتي أقرها دستور 1989، صدر القانون رقم 90/31 بتاريخ 1990/12/04 المتعلق بالجمعيات والذي ألغى القانون السابق رقم 87/15 وفتح هذا القانون المجال لإنشاء الجمعيات (غير السياسية) بمختلف أنواعها من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والتنظيمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي... وقد شهدت الجزائر ميلاد عدد كبير من الجمعيات بعد الإعلان مباشرة عن القانون الجديد.

بحيث بلغت سنة 1996 حوالي 778 جمعية ذات طابع وطني، وبلغ عدد الجمعيات المحلية حوالي 42116 جمعية في مختلف المجالات. **(عبد الناصر، 1998، صفحة 200)**

4-المجتمع المدني الجزائري في الألفية الثالثة:

استمر العمل بقانون الجمعيات 90/31 إلى غاية هبوب رياح الربيع العربي، في الدول العربية المجاورة، أين وجد النظام السياسي في الجزائر نفسه مجبراً على تبني جملة من الإصلاحات، بهدف امتصاص الضغط الذي يعانيه تحت تأثير المتغيرات الجديدة التي تعرفها العديد من الدول العربية في ظل ما أصبح يطلق عليه بالربيع العربي، حيث سارع النظام

السياسي إلى تعديل جملة من القوانين أهمها قانون الأحزاب وقانون الجمعيات وذلك بعد جملة من المشاورات والمناقشات. والواقع أن الدولة كانت في حاجة إلى تجديد كل ترسانة القوانين والمواثيق التي بنت عليها تجربتها الديمقراطية خاصة منذ نهاية الثمانينات حتى الآن. غير أن هذه القوانين الجديدة لم تتضمن شيئا جديدا، عدا بعض الإضافات للقانون القديم.

وقد صدر في هذا السياق القانون رقم 12/06 المؤرخ في 2012/01/12 المتعلق بالجمعيات. ويبدو من القراءة الأولية لهذا القانون توحي أنه عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات 90/31 بدليل التطابق بين العديد من نصوص موادهما، كما أن المشرع قد سعى إلى إحكام الرقابة على العمل الجمعوي، وهذا يتعارض وبنود الاتفاقيات الدولية التي تضمن حرية العمل الجمعوي والتي وقعت عليها الجزائر وضمنتها في مختلف الدساتير. **(بن ناصر، 2018)**

يبدو من خلال القراءة الأولية لهذا القانون أنه عبارة عن إثراء للقانون 90/31 بل أن هذا القانون كان أكثر صرامة وتقييدا لحرية العمل الجمعوي، وكان من المفترض أن يكون أكثر انفتاحا، خاصة أن صدوره صاحب هبوب رياح الربيع العربي وانتشار موجات المد الديمقراطي القاضي بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية؛ فقد سعى هذا القانون إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات وفرض رقابة مشددة على نشاطها ومواردها المالية، وعلاقاتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات في الجزائر فبالرغم من تعداد الذي تجاوز 120 ألف جمعية سنة 2013، إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا وضعيفا وغالبا ما يتصف بالمناسباتية، وهذا ما أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وطنيا ومحليا.

ليس هناك اتفاق على تنميط معين لمكونات المجتمع المدني الجزائري، وقد اختلفت الدراسات التي اهتمت بهذا المجال، على قلتها، في وضع تقسيم منطقي موحد أو متقارب لبنى المجتمع المدني الجزائري، وعلى العموم يمكن الإشارة إلى البنى المؤسساتية الرئيسية المشكلة للمجتمع المدني الجزائري كما يلي:

- ✓ **الجمعيات والمنظمات الأهلية:**

مثل: الاتحاد العام للعمال الجزائريين، الاتحاد الوطني للفلاحين، الاتحاد الوطني للشباب، والمنظمة الوطنية لقدماء المجاهدين.

- ✓ **منظمات حقوق الإنسان:**

لقد اهتمت الدولة بمجال حقوق الإنسان لدرجة جعل لها النظام وزارة خاصة، ثم بدلها بـ "مرصد وطني لحقوق الإنسان". **(مُحَمَّد، 1998، صفحة 105)**

وتحظى هذه المنظمات باهتمام ثلاث فئات نخبوية هي: فئة المحامين، فئة الجامعيين وفئة الأطباء، وقد أنتج هذا الاهتمام مجموعة من التنظيمات الحقوقية ومن أهمها:الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان، وهناك أيضا جمعية المساواة أمام القانون والمرصد الوطني لحقوق الإنسان. **(ايمن، 2000، صفحة 67)**

- ✓ **المنظمات الطلابية:**

كانت الحركة الطلابية منذ نشأتها مدرسة تدرب فيها الكثير من المناضلين وخطوا بين أحضانها خطواتهم الأولى في الحياة العامة، ورغم تطور عدد الطلبة والجامعات في الجزائر، وظهور الكثير من التنظيمات الطلابية بعد انفتاح الساحة

السياسية، إلا أن الحركة الطلابية فقدت الكثير من إشعاعها وقوة تأثيرها، وتحولت اهتمامات هذه الشريحة الحيوية في البلاد إلى مشاكل الجامعة في حد ذاتها، وابتعدت نوعا ما عن قضايا الوطن والأمة. (**بوضياف، 2010، صفحة 86**)

- ✓ **المنظمات النسائية:**

لقد تطور وضع المرأة في الجزائر وتزايد حضورها في المجالات العمومية؛ إذ يكاد لا يوجد أي مجال لم تقتحمه المرأة، وقد استطاعت المرأة الجزائرية أن تحتل مناصب رائدة في مختلف المجالات الاجتماعية والمهنية والعلمية والسياسية، مقارنة بنظيراتها في العالم العربي، فكانت الوزيرة والنائبة البرلمانية ورئيسة الحزب والوالية...غير أن ذلك لم يكن نتيجة نضال نسوي، إذ تكاد كل الأوساط الاجتماعية والسياسية في الجزائر تجمع على مسألة مفادها أن المرأة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضايا منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع الجزائري، سواء الاقتصادية الاجتماعية وحتى الثقافية، إذا ما استثنينا ذلك الحوار الذي جرى بقوة عن تعديل قانون الأسرة (الصادر سنة 1974) المستمدة أحكامه من الشريعة الإسلامية، تعديل كان محل صراع حاد بين مؤيد ومعارض. (**بوضياف، 2010، صفحة 84**)

- ✓ **منظمات الأسرة الثورية:**

ظهرت بعض هذه المنظمات إلى الوجود منذ السنوات الأولى للاستقلال بهدف حماية حقوق مختلف الشرائح التي تمثل الأسرة الثورية، وترسيخ القيم الوطنية والحفاظ على مبادئ أول نوفمبر. وهي على العموم منظمات ذات تمثيلية عالية وتمتلك هياكل قاعدية وممثلين في معظم ولايات الوطن، ولها مكانة وقوة سياسية معتبرة، وكثيرا ما كان لها أدوار تاريخية في دعم السلطة ومساندتها. (**بوضياف، 2010، صفحة 86**)

وتشمل الساحة السياسية حاليا عدة منظمات مثل: المنظمة الوطنية للمجاهدين، التنسيقية الوطنية لأبناء الشهداء، المنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، اتحاد أبناء الشهداء، اتحاد أبناء المجاهدين.

- ✓ **منظمات أرباب العمل:**

بالموازاة مع الخوصصة وما رافق التحول نحو اقتصاد السوق من آليات تسمع بظهور وتطور القطاع الخاص في الجزائر بدأت العديد من المنظمات التي أسسها أرباب العمل تظهر إلى الساحة الاقتصادية والسياسية، محاولين في ذلك أخذ موقع الشريك المساهم في اتخاذ القرار على المستوى الاقتصادي خصوصا.

وقد نظم أكبر أرباب العمل الجزائريين (120 رب عمل في مختلف القطاعات يشغلون أزيد من 128000 عامل) أنفسهم في "منتدى رؤساء المؤسسات" الذي ظهر إلى الوجود سنة 2000، ويضم إلى جانب أرباب العمل الخواص مؤسسات القطاع العمومي التابع للدولة، وقد تحول هذا المنتدى إلى فضاء للحوار والنقاش حول العديد من المسائل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بشكل وثيق بعمليات الإصلاح الاقتصادي، وذلك من خلال الندوات والدراسات التي يقوم بها لصالح المؤسسة الاقتصادية. (**عبد الناصر، 1998، صفحة 19**)

- ✓ **المنظمات الشبانية:**

لقد كانت التنظيمات الشبانية من أولى أشكال التنظيم الجمعوي في الظهور، حتى وإن كانت هذه التنظيمات من صنع الإدارة في بداية الأمر، بغرض إيجاد شريك اجتماعي يساهم في ترقية الأنشطة الموجهة للشباب آنذاك، ويأخذ بتوجيهات الإدارة كأهداف وبرامج يراهن عليها، ويعمل على تجسيدها بما يقدم له من إمكانيات مادية وبشرية ومالية.

غير أنه وعلى العموم فإن روح التنظيم والمبادرة الحرة التي تقدمها الجمعيات لمنخرطيها، تشكل فضاءا ملائما لاكتشاف المواهب والقدرات القيادية في أوساط الشباب، فالنشاط يسهل ويعود الشباب على الاتصال فيما بينهم، ويشعرهم بأهميتهم في المجتمع، ويزيد من تمتين أواصر المواطنة وحب الوطن، ويرغبهم في العمل الجماعي، وخدمة بعضهم البعض على أساس الانقياد للكفاءات وليس للعلاقات الخاصة أو الجهوية المقيتة.

ولكن هذه التنظيمات لم تستطع لم تستطع إيجاد مجال مستقل للعمل بعد أن سمح القانون بتحولها إلى منظمات حرة غير هادفة للربح، بل بقيت مرتبطة بالإدارة، بدلا من البحث في مجال أوسع وأرحب يمكنها من الحركة والمبادرة بالجديد في ميدان التنشيط. **(بوكابوس، 2004، صفحة 74)**

- ✓ **الجمعيات والمنظمات المحلية:**

يطغى على هذه الجمعيات على العموم الطابع الخدمي، حيث تنتشر في المدن وحتى القرى العديد من الجمعيات التي تهتم بتقديم المساعدات المادية أو الاجتماعية أو التعليمية أو التكوينية ... لفئات مختلفة من أفراد المجتمع مثل مساعدة الفقراء أو النساء الماكثات في البيوت أو الأطفال أو المرضى أو ذوي الاحتياجات الخاصة...، وبالرغم من أعدادها الهائلة على المستويات المحلية غير أن معظمها جمعيات وهمية تختفي بعد أولى العراقيل التي تواجهها، كما أنها تفتقد إلى الاستمرارية في العمل وتمارس نشاطها بشكل ظرفي مناسباتي، ولهذا فإن تأثيرها في المجتمع جد بسيط وذلك مرتبط بمحدودية إمكانياتها، وضعف مستوى التأطير لدى هياكلها و لأسباب وعوامل عديدة أخرى.

- ✓ **النقابات العمالية:**

أسس العمال الجزائريون منظمة نقابية مستقلة عن النقابات الفرنسية منذ عام 1956 وهي الاتحاد العام للعمال الجزائريين **(UGTA)**، **(جغلول، 1983، صفحة 180)**

ظل العمل النقابي محتكرا من قبل النقابة التاريخية (الاتحاد العام للعمال الجزائريين) حتى نهاية الثمانينيات، غير أن الوضع تغير بسرعة بعد صدور القانون 90/14 المؤرخ في 02 جويلية 1990 والخاص بممارسة الحق النقابي والذي أنتج تعددية نقابية تضم حوالي سبعين نقابة على المستوى الوطني. **(عبد الناصر، الجزائر من الحركة العمالية الى الحركة الإحتجاجية، 2001، صفحة 158)**

- ✓ **الأحزاب:**

ظلت الجزائر محكومة بنظام الحزب الواحد مدة 27 عاما إلى أن تم التصويت على الدستور التعددي عام 1989، الذي نص على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية مضمون بشرط عدم تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي. **(المادة 87من دستور1989)**. ومن بين هذه الأحزاب: جبهة القوى الاشتراكية **(FFS)**، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر**(MDA)**، الحزب الاجتماعي الديمقراطي **(PSD)**، حزب العمال

(**PT**)، حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (**RCD**)، حركة النهضة الإسلامية، حركة مجتمع السلم (حمس). (**إسماعيل و آخرون، 2002، صفحة 55**)

ولكن بعد مرور بضعة سنوات من العمل والنشاط الحزبي تمت مراجعة نظام الأحزاب السياسية بموجب هذا القانون، وتم تأكيد ذلك في دستور 1996، في مادته 40 والتي نصت على أن حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ويجب التقيد بمجموعة من المبادئ، ومن ثم صدر الأمر رقم 97/09 في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية، حيث أضيفت شروط قانونية وقيود جديدة فيما يخص تأسيس الأحزاب، والتي طالبت الأحزاب المعتمدة بجعل تسمياتها وأسسها وأهدافها مطابقة لمواد هذا القانون، وكنتيجة لهذه الشروط تقلص عدد الأحزاب ليصبح 25 حزبا معتمدا، كما حرمت العديد من الأحزاب من الترشح للانتخابات وذلك لفقدانها نسبة التمثيل القانوني، لتصبح في الأخير 09 أحزاب فقط بإمكانها الترشح للانتخابات. (**نور الدين، 2009، صفحة 135**)

8-عوائق تطور المجتمع المدني الجزائري:

إن أول ما يلفت الانتباه في بنية المجتمع المدني الجزائري هو ضخامة الحجم مقارنة بنظيره في الدول العربية وحتى في دول أكثر عراقة بكثير في مجال الديمقراطية والحريات المدنية، هذا الحجم الذي لا يعكس مستوى الأداء الفعلي لهذه المؤسسات في الواقع الاجتماعي. كما نسجل حضور المؤسسات التقليدية بشكل لافت، رغم التقلص الكبير في نوعية أدوارها. كما أن ما يميز بنية المؤسسات المدنية في الجزائر عموما وعلى اختلاف أنواعها هو ضعف الاستقلال والاعتماد على الدولة بشكل أو بآخر.

إن من أهم عوائق المجتمع المدني الجزائري والعربي عموما في الواقع هي تأقلم المواطن مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن، وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الإتكالية التي تميز بها المواطنون لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها (**بدون اسم، 2001، صفحة 04**)

ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانهزامية أمام الدولة التسلطية التي لا يقيدها قانون. كما يرجع ذلك بالدرجة الثانية إلى ضعف الثقافة القانونية والخبرة التنظيمية لدى النخبة التي تقود هذا المجتمع المدني. ومن جهة أخرى يمثل الاستقطاب تحديا من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني الجزائري، إذ يرى البعض أن المجتمع المدني هو مجتمع "عضويات"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو أندية أو نقابات، أو اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات أو جمعيات أو روابط) فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين أو المستضعفين في أي مجتمع معاصر. (**سعد الدين، 1995، صفحة 06**)

لم تنظر الدولة إلى المجتمع المدني في أي مرحلة من مراحلها على أنه شريك في التنمية يكمل جوانب النقص فيها، بل لطالما رأت فيه منافسا يجب تحجيمه. وهو ما جعل المجتمع المدني بتشكيلاته المتنوعة لم يتمكن من لعب دوره التنموي بشكل عام، ولم يستفد المجتمع من الإمكانيات الكامنة في هذه التنظيمات بالقدر المطلوب، ما جعلها تفقد

مصداقيتها بالنسبة للمواطن الذي يستمر في التعبير خارجها عن مطالبه واحتياجاته. إن الاحتجاجات العديدة التي عرفها الشارع الجزائري من قبل مختلف الفئات والمستويات وبكل أساليب الاحتجاج المشروعة وغير المشروعة لم تكن في غالبيتها العظمى مؤطرة من قبل منظمات المجتمع المدني على اختلافها وكثرتها، بل على العكس فقد حاولت هذه الأخيرة اعتلاء موجات هذه الاحتجاجات وادعاء الوصل بها، طمعا في كسب مكانة ما في الوسط السياسي سواء بين المؤيدين أو المعارضين.

9-الحراك الشعبي وأثره على ديناميكية المجتمع المدني الجزائري:

بعد التعديل الدستوري لسنة 2020 ظفر المجتمع المدني بمكسب جديد هو " المرصد الوطني للمجتمع المدني"، حيث يحدد مهامه وتشكيلته وسيره وتنظيمه المرسوم الرئاسي 21/139 المؤرخ في 12ابريل سنة 2021.

يعد المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية دورها تقديم أراء وتوصيات وكل ما يتعلق بانشغالات المجتمع المدني، وسيساهم المرصد الوطني للمجتمع المدني في تفعيل دور المجتمع المدني وترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة، كما سيشارك المرصد الوطني في تحقيق أهداف التنمية الوطنية.

تنص المادة **6** من المرسوم الرئاسي رقم 21/139 على " :يتشكل المرصد من الرئيس وخمسين (50) عضوا، مناصفة بين الرجال والنساء، ويتوزعون كما يأتي:

1-ثلاثون (30) عضوا من الجمعيات، من بينهم عشرة (10) أعضاء من الجمعيات الوطنية، وعضوان(**2**) من الجمعيات المعترف لها بطابع المنفعة العمومية،

2-ثمانية (8) أعضاء من الكفاءات الوطنية للمجتمع المدني، من بينهم أربعة (4) أعضاء من الجالية الوطنية بالخارج يختارهم رئيس الجمهورية من بين ذوي الاختصاص في مجال عمل المرصد،

3-اثنا عشر (12) عضوا يمثلون النقابات والمنظمات الوطنية والمهنية والمنظمات والمؤسسات المدنية الأخرى." (**مرسوم رئاسي رقم 21/139**).

جسد المرسوم الرئاسي رقم 21/139 الدور العام للمرصد من خلال نص المادة 14منه والتي تنص على ": يتلقى المرصد انشغالات مختلف فعاليات المجتمع المدني واقتراحاتهم حول تفعيل دور المجتمع المدني، خصوصا في مجالات ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة وتحقيق التنمية الوطنية المستدامة".

يمكن للمرصد الوطني للمجتمع المدني أن يعقد اجتماعاته، عند الحاجة، على مستوى أي ولاية أو بلدية. (**أنظر المادة 13من المرسوم الرئاسي رقم 21/139، مرجع سابق**)

حدد المرسوم الرئاسي رقم 21/139 مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني في المادة الرابعة منه، وركز على:

1-تعزيز التطور الديمقراطي في الجزائر:

تنصب مهام المجتمع المدني على أمر واحد، وهو تثقيف التيار الديمقراطي، وتثقيف الجماهير بكل الوسائل الممكنة من خلال منظمات حقوق الإنسان أو منظمات المجتمع المدني، وبلغة المجتمع المدني نسميه تدريب "**training**"

ويتعلق الأمر بتثقيف الناس والمجتمعات وبلورة خطاب وطني يتمسك بالقضايا الوطنية لكل شعب وفي نفس الوقت يكون ديمقراطيا. (**عزمي، 2004، صفحة 270**)

هذا ما نصت عليه المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي رقم 20/139: "يساهم المرصد في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ...."

3-تحقيق التنمية الوطنية:

تنص المادة الرابعة من المرسوم الرئاسي رقم 21/139 على: " (..). ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية (...)". (**المرسوم 21/139، مرجع سابق**)

منظمات المجتمع المدني لها دور مشارك وتكاملي وقوة ضاغطة من أجل تصحيح السياسات التنموية، كما يجب أن تكون من أولويات المجتمع المدني توفير الديمقراطية والتشاركية والشفافية والمساءلة والعمل على مكافحة الفساد والوقاية منه، والارتباط بقضايا وحاجات السكان الأساسية كمواجهة اتساع مساحة الفقر وانتشار الأمية وسوء الصحة.... وغيرها، إضافة إلى تمكين (المرأة، الطفولة والشباب) من كل مجالات الحياة. (**حفاف، 2017، صفحة 202**)

10-المجتمع المدني و دوره في التنمية في الجزائر:

نظراً لإدراك الدولة الجزائرية للدور المهم لهذه المنظمات فقد عملت على تسجيلها بمختلف الطرق وساهمت في تقديم العون لها ومن ضمنها الإعفاءات الجمركية والضريبية وتذليل الصعاب وتقديم التسهيلات والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات ومنها مساحة كافية للعمل والتحرك كشريك فاعل وهام فبعد استقلال، وخصوصا إثر التحول الديموقراطي وتبني سياسة التعددية الحزبية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي تشكلت العديد من الأحزاب السياسية في الجزائر،-على أن الحزب مؤسسة غير رسمية في أنظمة الحكم الديموقراطية لما تتمتع به من قدرة على التأطير والتجنيد والتمثيل والمراقبة-. (**عبد النور، 2007، صفحة 207**)

وتوازيا مع ذلك تم اعتماد العديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية والرياضية التي مهدت إلى نمو وتطور الحركة الجمعوية في الجزائر، والتي ساهمت في بلورة نموذج غير رسمي تمثل في المجتمع المدني، الذي احتل ولا يزال يحتل موقعا مهما ليس على المشهد السياسي في الجزائر فحسب، بل تجاوز دوره إلى المستويات الأخرى خصوصا الاجتماعية والثقافية والتنموية. وقد أصبح متاحا لمنظمات المجتمع المدني ببلادنا العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتدخلها كشريك هام فعلا في عمليات البناء والتطوير ومنها أنها أصبحت تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية مثل:

- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية القريبة، أملا في تدعيم تلك الخدمات في المناطق البعيدة والنائية.
- العمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية.
- في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة.
- في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات.
- في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية.
- مجال متابعة استراتيجية مكافحة الفقر.

- مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب.
- مجال الإسهام في تنمية المجتمعات المحلية.
- مجال الخدمات، العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع.

ورغم ذلك فإن هناك بعض أوجه القصور في آلية عمل، منظمات مؤسسات المجتمع المدني ببلادنا نذكر منها بإيجاز ما يلي: **(عبد النور، 2007، صفحة 209)**

1- التكوين والتسمية: لو نظرنا إلى المسمى السائد لمعظم منظمات المجتمع المدني أن معظمها إن لم يكن جميعها ينطوي تحت مسمى "جمعية" ولو تمعنا لوجدنا أن غالبيتها يحمل اسم "جمعية خيرية" وهذا دليل على أن معظم تلك الجمعيات كانت بدايتها من منطلق العمل الخيري أو الإحسان والتي يتبناها البعض إما من القطاع الخاص أو من مجموعة من الأشخاص يسعون لتقديم العون والمساعدة لشريحة معينة من الناس في إطار مناطقهم، وبذلك انحصرت تلك الجمعيات في مناطق دون أخرى، كما طرأ على تكوين تلك الجمعيات نوعا من العشوائية من حيث النشأة وضعف الجانب التنموي وضعف القضايا المطلبية للتنمية الشاملة وانحصر عملها في الجانب الخدمي أو الدعائي الموسمي المعتمد على المساعدات والمعونات التي يقدمها المانحين.

2- الخدمات: اتسم نشاط تلك الجمعيات والمنظمات بالطابع التقليدي لتقديم الأعمال الخيرية، وتقديم هذه الأعمال موسميا وفي مناسبات معينة. إضافة إلى بقاء معظم المستفيدين والمستهدفين من تلك الخدمات كفئات غير منتجة وغير عاملة بانتظار الهبات والمساعدات التي سوف تقدمها لهم تلك الجمعيات. وبالتالي لم يرتبط نشاط تلك الجمعيات بالعمل الاجتماعي، والتنموي بمفهومه الشامل.

3- مصادر الدعم المالي: ارتباط قيام أو إنشاء أو استمرار إنشاء تلك الجمعيات أو المنظمات بتوفير الدعم المادي سواء من المؤسسات والهيئات الحكومية أو الأهلية أو فاعلي الخير، فإذا توقف هذا الدعم توقف نشاط تلك الجمعيات. وكذا ضآلة الدعم المقدم من المؤسسات الحكومية المعنية أو الوكالات الداعمة والمنظمات والمؤسسات الأهلية يؤثر سلبا في مواصلة تلك الجمعيات لتقديم خدماتها. إضافة إلى عدم الاهتمام بجمع الاشتراكات من الأعضاء والمنتسبين والأشخاص المستفيدين من عمل لتلك الجمعيات والمنظمات والتي تعتبر مصدرا للتمويل، الذاتي رغم ضآلته أو محدوديته، كما أن الدعم الحكومي لتلك المؤسسات أو المنظمات والجمعيات لا يرتبط بمعايير وشروط واضحة ولهذا لم يحدث توازن في تقديم الدعم المادي حيث تستأثر بعض المنظمات والجمعيات على الدعم المادي أو التمويل من الجهات الحكومية أو المنظمات الإقليمية أو الدولة الداعمة والمانحة والأخرى لا تحصل على أي دعم يذكر.

4- البناء الهيكلي والقدرات: البناء الهيكلي لمعظم منظمات المجتمع المدني لا يرتبط بالأهداف التي تنشأ لأجلها تلك المنظمات، كما أن بعضها يفتقر إلى رسم الخطط والأهداف الواضحة والبعيدة المدى لاستمرار نشاطها. فطبيعة عمل تلك الجمعيات لا يسير وفقا للإطار المؤسسي المستند إلى تطبيق الأنظمة واللوائح الداخلية وفتح السجلات المالية والإدارية ونظام الأرشفة. كما أن عدم امتلاك بعض المنظمات أو معظمها للمقرات الدائمة يضعف عملها، وكذا تنقل أعضاءها أو توقفهم عن مزاولة نشاطهم. وافتقار عمل تلك المنظمات إلى التعاون بينها وبين المؤسسات الحكومية

والداعمة لها إذْ تقتصر الصلة على تقديم الدعم المادي فقط. إضافة لقلة أو انعدام برامج التأهيل والتدريب الموجهة لقيادة وأعضاء الهيئات الإدارية العاملة في تلك المنظمات أو الجمعيات أدى إلى ضعف مستوى الأداء فيها. كما أن اختيار بعض الشخصيات الإدارية غير المؤهلة لقيادة تلك المنظمات يضعف أداءها، حيث لا تعي تلك الشخصيات إلى ضرورة عقد الاجتماعات الإدارية بانتظام وإعداد التقارير والمشروعات والموازنات لتوفر البيانات الدقيقة للجهات المانحة، وعدم التواصل والتنسيق مع المؤسسات المعنية. ويأتي أخيرا عدم وضع خطوط واضحة للسلطة لمتخذي القرار في هذه المنظمات وعدم وضوح المهام والمسئوليات لدى تلك القيادات في هذه الجمعيات والمنظمات لتحسين أداءها مما يقود إلى قيام تلك المنظمات بأعمال ومهام غير ضرورية أو مزدوجة كما تكون بعيدة عن الأهداف المرسومة إن وجدت.

5– مشاركة المرأة: يتضح جليا ضعف مساهمة النساء والفتيات في العمل الطوعي والذي يندرج ضمنه عمل المنظمات والجمعيات والمؤسسات وخاصة الخيرية ويرجع ذلك إلى تأثير منظومة القيم الاجتماعية والتي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة وإن تغيرت بعض المفاهيم تجاه خروج المرأة لسوق العمل نظرا للحاجة الاقتصادية بالأساس، والتي اضطر البعض للقبول بخوض المرأة لمجالات العمل وإن كانت بعض الشرائح الاجتماعية تفضل عمل المرأة في أعمال معينة كالتدريس والطب. وغيرها، ولكن نظير دخل مادي يوفر ظروف معيشية أفضل للأسرة. أما العمل تطوعا وخاصة في منظمات المجتمع المدني فما زال لا يلقى تجاوبا عند معظم النساء في بلادنا.

11–الصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في الجزائر:

❖ **مشكل الاستقلالية عن السلطة المحلية والعليا:**

في هذا الإطار يتضح جليا أن الجمعيات في الجزائر تعمل بروح الإتكالية بإستثناء البعض منها، فأنا أرى أن التخبط الذي تعاني منه الجمعيات في الجزائر وغيرها من المنظمات خلقته هي لنفسها نتيجة سوء استغلال مواردها دون وجود برامج جادة في العمل التنموي المحلي فالعمل الجمعوي إذا كان في الطريق الصحيح يستلزم جهود كبيرة خصوصا على المستوى المحلي نظرا لأهمية القاعدة في العمل التنموي، لكن الملاحظ أن هناك مشكل كبير يقف في طريق بعض منظمات المجتمع المدني الفاعلة على أرض الواقع) تبقى قليلة جدا (ألا وهو جانب تمويل هذه المنظمات لتحسين الأداء، فمن غير المعقول حصول الكثير من المنظمات على تمويل دون عمل يمس أرض الواقع زيادة على توفرهم على مقرات مقفلة على طول العام ولا تعمل إلا في المناسبات للحصول على الدعم لأغراض ضيقة، بينما توجد حقيقة بعض الجمعيات الناشطة لا تتوفر على أدنى المكانيات لكن ذات فعالية على المستوى الميداني، فالصعوبات المادية تبقى مشكل حقيقي بالنسبة للمنظمات الفاعلة في العمل الجمعوي. **(عادل، 2015، الصفحات 88–90)**

❖ **التوظيف السياسي لمنظمات المجتمع المدني:**

فسح المجال لتأسيس الأحزاب خلف الكثير من الآثار في الحياة السياسة الجزائرية نتيجة الانقسامات الحزبية، فأصبحت الكثير من فعاليات المجتمع المدني مسيسة وابتعدت عن العمل الميداني الخيري والتطوعي لخدمة المواطن البسيط،

وهذا ملاحظ في بعض المنظمات الطلابية التي تنتمي للأحزاب والكثير من الجمعيات التي تظهر في المواسم الانتخابية فقط مع غياب طويل طول العام. (**عادل، 2015**)

❖ **البيروقراطية وسوء تسيير العمل الجمعوي:**

الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر أواخر الثمانينيات إلى بداية التسعينيات فتح المجال لكثير من المنظمات للبروز على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي كان له آثار سلبية وإيجابية ، لكن الإشكال الذي يبقى مطروح هو التسرع في إتخاذ القرارات دون ضبط إستراتيجية واضحة المعالم لتأطير الكم الهائل من المنظمات على المستوى الوطني وخصوصا المحلي ، فأصبح من هب ودب يؤسس جمعية دون أدنى فكرة لديه عن طبيعة الهيكل الذي قام بإنشائه وبالتالي إهمال الدور الحقيقي المنوط به داخل المجتمع الجزائري ، فأصبحت المنظمات تؤسس في شهر وتحل في الشهر الآخر ، أضف إلى ذلك الجهل لكثير من المؤسسين للقوانين المعمول بها أدخلهم في مشكل مع الإدارة وبالتالي فقدان العمل الجمعوي طبيعته نتيجة سوء التعامل معه. (**عادل، 2015**)

12-أسباب تراجع العمل التطوعي في الجزائر:

إن العمل التطوعي والخيري هو فعل إرادي يندمج فيه الفرد بحريته الشخصية ودوافعه الذاتية من وراء العمل في هذا المجال، وقد عايش المواطن الجزائري الكثير من المشكلات سنوات طويلة، فتحليلنا للعوائق والإشكالات التي حدت من فعالية المجتمع في المبادرة يرجع لتراكم مجموعة من المشاكل مست الجانب السياسي والإقتصادي، الثقافي والإجتماعي في الجزائر ويمكن حصر هذه الإشكالات فيما يلي:

أ- تدني المستوى المعيشي للفرد الجزائري:

من أهم العوامل التي تساهم بدرجة كبيرة في الأعمال التطوعية هو ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد وهذا مرتبط بدرجة كبيرة بالتطور الاقتصادي الذي يسمح بخلق حركية داخل أي مجتمع ويسمح بالمبادرة التلقائية من أجل ترقية المجتمع ، ففي الجزائر يلاحظ غياب كبير لرجال الأعمال في المجال التطوعي على غرار بعض الدول التي نرى فيها مراكز مخصصة للمجتمع المدني مدعومة من طرف أثرياء البلد هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالمواطن البسيط في الجزائر لا تسمح له ظروفه أن ينمدج في هذا العمل على طول السنة نتيجة سعيه لتوفير لقمة العيش لعائلته ، فالإكتفاء من ناحية المعيشة يعد عنصر أساسي في تحريك البرامج التطوعية وهذا لا يمنع من مشاركة الأفراد في مثل هذه الأعمال، لكن يبقى ذلك محدود في ظل المشاكل التي يعيشها المواطن. (**عادل، 2015**)

ب- فقدان الثقة بين المواطن ومنظمات المجتمع المدني:

لا يمكن لأي مشروع النجاح في أي مجال من المجالات دون وجود ثقة بين أعضائه ، فالبناء التنموي يتطلب ثقة متبادلة بين المسؤول والمشرف على المشروع وبين أفراد المجتمع المحلي المقصود بالعملية التنموية ، فالكثير من منظمات المجتمع المدني في الجزائر سوآءا كانت الجمعيات أو غيرها الفاعلة على المستوى المحلى والوطني أصبحت مؤسسات تعمل في بيئة خاصة بها بعيدة عن أعين المواطن الجزائري هذا الأخير الذي تزعزعت ثقته في هذه الفعاليات وأصبح لا يقتنع بالدور الذي تقوم بت مقارنة بالعدد الكبير لمنظمات المجتمع المدني ، وكذلك ظهور مظاهر الرفاه على بعض مسؤولي

هذه التنظيمات بعد فترات قصيرة من توليهم رئاستها طرحت الكثير من التساؤلات بين أوساط المجتمع ليصرف هذا الأخير النظر عن هذه الفعاليات ويوجه مساعداته للأفراد بصفة مباشرة دون وسيط يشرف على أمواله أو إعاناته.

ت- ضعف ثقافة التطوع ومشكلة الانتماء الجهوي والقبلي في الجزائر:

العمل الإتصالي مهم جدا في بناء المجتمعات خصوصا في ظل تطور وسائل الإتصالات والتكنولوجيا الرقمية حيث أصبحت المعلومة ثروة قد تبني أو تهدم دول ، غير أن الملاحظ في الجزائر غياب للعمل التوجيهي الإعلامي حيث أصبح الإعلام مرتبط في كثير من الحالات بأيديولوجيات مختلفة وهذا شيء معروف فلا وجود لمؤسسة إعلامية دون أجندة تقوم عليها ، وهذا ما إنعكس على الكثير من المنظمات المدنية الموجودة في الجزائر من خلال سيرها في خط بعض الأيديولوجيات حد من نشاطها في مجال نشر ثقافة التطوع وأصبحت تعتمد على تمويل نشاطها الخاص بعيدة عن المجتمع الذي يعتبر أساس العمل التطوعي. **(عادل، 2015)**

والملاحظ في كثير من المناطق في الجزائر ما يسمى بالقبلية أو العرش بمعنى الإنتماء لقبيلة معينة، فالتطوعية لابد أن تكون للأفراد بصفة عامة بإختلاف المناطق التي يعيشون فيها إلا أنه في بعض المناطق لا تخرج التبرعات أو المساعدات من الحيز الجغرافي الذي جمعت فيه وهذا ما قلص حجم المساعدات المقدمة من طرف أفراد المجتمع لكثير من المنظمات التي تقوم بالإنتقائية في عملية توزيع المساعدات مع حرصها لحظور وسائل الإعلام لتظهر بمظهر المنظمة النشطة في مجالها لأغراض خاصة وضيقة ، فكثير من المساعدات لا تصل إلى المناطق النائية التي تعاني من العزلة إلا في بعض الأحيان تكون بمبادرة شبانية كما ظهر في الآونة الأخيرة في شبكات التواصل الإجتماعي وقيام الكثير من الشباب بجمع مساعدات وتوزيعها على الفقراء والمساكين والأرامل .

فالمشاكل عديدة ومتنوعة على حسب خصوصيات المناطق في الجزائر ، وهذا لايمنع من وجود جمعيات تعمل في المجال التطوعي الخيري بعيدة عن السياسة وتسعى لمساعدة الفقراء والمحتاجين والأرامل إلا أنها تبقى مبادرات محدودة بالنظر لإمكانيات بعض المنظمات الموجودة في الجزائر التي لها رؤوس أموال ضخمة تستطيع من خلالها بناء مشاريع خيرية ضخمة على غرار بعض الدول ، فعلى سبيل المثال هناك دول عربية سبقتنا في هذا المجال كمصر والأردن ، الكويت وغيرها ...وذلك من بناء مشاريع صحية للفقراء بأحدث الأجهزة للعلاج المجاني تسيرها هيئات خيرية كمستشفيات أمراض السرطان للأطفال ... وهذا مثال بسيط فهناك الكثير من المشاريع التي في كثير من الدول العربية عن طريق التبرعات وساهمة الجمعيات والفعاليات الأخرى للمجتمع. **(عادل، 2015)**

المبحث الثالث

مفاهيم حول الكوارث والمخاطر الكبرى

تمهيد:

تواجه مدن اليوم تحديات متعددة إن على الصعيد الاجتماعي، الاقتصادي وكذلك البيئي، حيث تتعرض إلى العديد من المخاطر والكوارث المتعددة المنشأ، سواء طبيعية أو بشرية (تكنولوجية). هذه الوضعية دفعت بالدول والحكومات إلى انتهاج سياسات تقوم على الوقاية من جهة، وعلى ضرورة إشراك جميع الفاعلين في مختلف المستويات بغية المساهمة في تسييرها و الحد من آثارها، خصوصا مع التغير المناخي، التلوث، و انتشار الأوبئة على غرار وباء كورونا الذي غير العديد من المفاهيم وقلب موازين التفكير في العلاقة القائمة بين الإنسان ومحيطه. على ضوء ذلك نجد من الضروري التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالمخاطر والكوارث التي يتعرض لها المجتمع عموما و في المدن بشكل خاص.

1- مفاهيم أساسية حول الكوارث والمخاطر:

1-1- مفهوم وتعريف الكارثة:

الكارثة لغة تعني : النَّازِلَة الْعَظِيمَة والشدة (ج) كوارث وَيُقَال كرثته الكوارث أقلقته. (**المعجم الوسيط**)، **أما اصطلاحا (صالح، 2002، صفحة 45)** فقد اختلفت الآراء في تعريفها حيث عرفها بعضهم عن طريق ربطها بمعايير الخسائر البشرية، فهي التي تحدد ما إذا كانت الواقعة كارثة من عدمه. أما آخرون فربطوها بمعايير الخسائر المادية فهي التي تقيم الكارثة. فيما عرفها البعض الآخر عن طريق ربطها باجتماع بمعايير الخسائر البشرية والمادية معا. وقد ظهر أخيرا رأى يعرف الكارثة على أنها تحول مدمر وعنيف في أسلوب الحياة الطبيعية والبشرية محدثا بصورة مفاجئة أضرارا مادية على نطاق واسع مخلفا عدداً كبيرا من الجرحى والوفيات. ومن ثم لابد من توافر عناصر ثلاث: المفاجأة، اتساع رقعة الدمار، شمول عدد كبير من الأفراد.

إلى جانب مفهوم الكارثة توجد مفاهيم أخرى كالحادث والمشكلة والنزاع والصراع قد يستخدمها البعض للدلالة على مفهوم آخر، لذلك لابد من تحديد موضع استعمال كل منها:

- **الصراع:** يعبر عن تصادم إرادات وقوى معينة بهدف تحطيم بعضها البعض كليا أو جزئيا والانتهاء بالسيطرة والتحكم في الآخر.
- **النزاع:** يعبر عن تعارض في الحقوق القانونية.
- **الحادث:** شيء فجائي تم بشكل سريع وانقضى أثره فور اتمامه.
- **المشكلة:** تعبر عن الباعث الرئيسي الذي يسبب حالة من الحالات غير المرغوب فيها، وتحتاج إلى جهد منظم للتعامل معها وحلها.

1-2- الأزمة: تعبر عن خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام بأكمله وعلى شرعيته حتى تؤدي إلى إنهائه أو توقفه عن العمل كما أنها تؤثر تأثيرا كبيرا على حياة الأفراد العاملين داخل هذا النظام فيتفشى فيهم الذعر والخوف ويفقدون تماسكهم الداخلي وفقد الثقة في النظام. **(السيد، 2005، صفحة 75)**

كما عرفها آخرون على أنها : اِضطراب في أداء المجتمع أو التجمعات يتضمن خسائر كبيرة وآثار سلبية على الأرواح والنواحي المادية والاِقتصادية والبيئية تفوق قدرة المجتمع أو التجمع العمراني المتأثر على مواجهتها باستخدام موارده الذاتية. (www.unisdr.org، **بدون تاريخ)**

كما عرفتها العديد من المنظمات الحكومية والدولية على النحو التالي:

أ- تعريف هيئة الأمم المتحدة: هي حالة مفجعة يتأثر من جرائها نمط الحياة اليومية فجأة ويصبح الناس بدون مساعدة ويعانون من ويلاتها ويصيرون في حاجة إلى حماية، وملابس، وملجأ وعناية طبية واجتماعية واحتياجات الحياة الضرورية الأخرى. **(الموسوعة الحرة، بلا تاريخ)**

ب – تعريف المنظمة الدولية للحماية المدنية: هي حوادث غير متوقعة ناجمة عن قوى الطبيعة، أو بسبب فعل الإنسان ويترتب عليها خسائر في الأرواح وتدمير في الممتلكات، وتكون ذات تأثير شديد على الاقتصاد الوطني والحياة الاجتماعية وتفوق إمكانيات مواجهتها قدرة الموارد الوطنية وتتطلب مساعدة دولية. **(الموسوعة الحرة، بلا تاريخ)**

ج- تعريف المديرية العامة للحماية المدنية: هي حدث منشأه طبيعي أو تكنولوجي، عواقبه مدمرة وأضراره البشرية والمادية وخيمة، لا يمكن السيطرة عليه والتحكم فيه عن طريق الوسائل المتوفرة وقت وقوعه. **(المديرية العامة للحماية المدنية، 2018)**

نلاحظ على التعريفات المذكورة أعلاه أن لها معاني متقاربة فجلها تتفق على أن الكارثة حدث يترتب عنه آثار على جميع المستويات يصعب تداركها زمن وقوعها.

أما القانون 04/20 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة فقد أطلق عليها مصطلح " الخطر الكبير" معرفا إياه في المادة الثانية كالآتي:

" كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية أو بفعل نشاطات بشرية ".

(القانون 20 -04المؤرخ في 25ديسمبر 2004يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية العدد 84)

وانطلاقا مما سبق يمكن ان نقدم تعريف موجز للكوارث بأنها " نشوب حدث بشكل مفاجئ تلحقه خسائر مادية وبشرية وتتباين هذه الخسائر حسب الشدة"

1-3- مفهوم وتعريف الخطر:

حسب معهد الجيولوجيا الأمريكي في عام 1984: كلمة خطر بأنها حالة أو حدث طبيعي جيولوجي من صنع الإنسان أو أنو ظاهرة يترتب عليها ظهور مخاطر محتملة على حياة الناس وعلى ممتلكاتهم.

ظاهرة أو مادة أو نشاط بشري أو ظروف خطيرة يمكن أن تؤدي إلى خسارة في الأرواح أو إصابات أو آثار صحية أخرى أو ضرر في الممتلكات أو خسائر في سبل المعيشة والخدمات أو خلل اقتصادي واجتماعي أو ضرر بيئي.

الخطر(risque) **= مصدر الخطر**(Aléa) **× حساسية المجال**(Vulnérabilité)

- **تعريف مصدر الخطر** Aléa: هو الظاهرة حسب طبيعة مصدرها طبيعية أو بشرية وتكون السبب الأول للخسارة، هو احتمالية حدوث ظاهرة طبيعية بحجم معين تحدث في مكان ما.
- **تعريف الحساسية** Vulnérabilité: هذا المفهوم متشابك وصعب القياس فالحساسية تتكون من الممتلكات والسكان والبيئة، الحساسية الإقتصادية تكون في النظام البنيوي (ضرر في العتاد، السكن، الطرق والمواصلات، وتوقف النشاطات) ... أما الحساسية السكانية فهي تقييم الضرر بالنسبة للأشخاص على المستوى الفيزيائي والعقلي (قتلى، جرحى، مفقودين) ويمكن للحساسية أن تدخل فيها اعتبارات اجتماعية غير قابلة للقياس (العامل العاطفي للخسارة.) **(مروش و درقاوي، 2016، صفحة 06)**
- **تعريف المخاطر: لغة** :خ ط ر: الخَطَرُ بفتحتين الإشراف على الهلاك، الجمع :**خُطور، أخطار ومخاطر.**

(معجم مختار الصحاح)

أما اصطلاحا: فتتعدد التعاريف الاصطلاحية للمخاطر بتعدد العوامل المحددة لهذا المصطلح، نذكر منها ما يلي:

– المخاطر: حادث (قسم من حادث) مسبب للأضرار يضاف إليها إمكانية ترافق أو توارد ظواهر معينة، والتي هي في أحيان كثيرة غير قابلة للتنبؤ بها.

– المخاطر: هي إمكانية التعرض للضرر نتيجة للأخطار، ولكي تكون هناك مخاطر يجب أن يكون هناك تعرض للخطر (مواجهة المخاطر **=** التعرض للأخطار). **(حساينية، 2016، الصفحات 22–23)**

1–4– تعريف الكوارث الطبيعية:

عرفت هيئة الأمم المتحدة الكوارث الطبيعية بأنها تلك العملية أو الظاهرة الطبيعية التي قد تتسبب في خسائر في الأرواح أو إصابات أو أي آثار على الصحة أو خسارة في سبل المعيشة والخدمات. (www.unisdr.org/publication، **بلا تاريخ**)

هناك تعريف عام للأخطار الطبيعية بأنها تأثير سريع وفجائي للبيئة الطبيعية على النظم الاقتصادية والاجتماعية أما **Tunnel**فيرى أنها عبارة عن حدث مركز مكانيا وزمنيا يهدد المجتمع أو منطقة ما، مع ظهور نتائج غير مرغوبة نتيجة لانهيار الحذر أو الحيطة التي ألفها السكان منذ القدم. **(مروش و درقاوي، 2016، صفحة 07)**

كما تم تعريفها على أنها: حادثة طبيعية مدمرة تضرب منطقة ما أو أكثر، مؤدية إلى خسائر بشرية واقتصادية وبيئية واجتماعية واسعة الانتشار بحيث يحتاج التعافي من آثارها الضارة إلى جهود مضنية ووقت طويل. **(مجدي، 2009، صفحة 12)**

1-5- تصنيف الأخطار حسب المشرع الجزائري:

صنف المشرع الجزائري الاخطار ضمن المادة 10 من القانون 04/20 المؤرخ في 20 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، وهي عشرة (10) أخطار كبرى كالتالي:

- الزلازل والأخطار الجيولوجية.
- الفيضانات.
- الأخطار المناخية.
- حرائق الغابات.
- الأخطار الصناعية الطاقوية.
- الأخطار الإشعاعية النووية.
- الأخطار المتعلقة بصحة الإنسان.
- الأخطار المتصلة بالحيوان والنبات.
- أشكال التلوث الجوي الأرضي البحري المائي.
- الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة.

2-تصنيف المخاطر

2-1المخاطر الطبيعية:

يمكن تصنيفها الى قسمين هما:

2-1-1- المخاطر الجيولوجية: وهي كل خطر طبيعي ينشأ من باطن الأرض بشكل فجائي مثل الزلازل، النشاطات البركانية، التسونامي والانزلاقات الأرضية، تتباين مدتها حسب شدتها.

2-1-1-1- الزلازل: هي اهتزازات مفاجئة لسطح الأرض، تكون مصحوباً بتحرر للطاقة في القشرة وتنشأ هذه الطاقة من خلال اضطراب مفاجئ في طبقات الأرض حيث تبدأ قشرة الأرض أولا بالانثناء والانحناء وعندما يفوق قوى الجهد مقاومة الصخور، تتكسر صخور القشرة فجأة وتتحرك إلى مكان جديد محدثة بذلك أمواجا زلزالية تسبب اهتزاز الأرض، وتنتشر هذه الأمواج انطلاقا من بؤرة الزلزال، وفي كل الاتجاهات على سطح الأرض وفي باطنها بسرعات متباينة بحسب طبيعة الصخور المخترقة وخواصها.

تعددت الآراء في مسببات الزلازل حيث نجد انه السبب الرئيسي هو وجود شروخ وصدوع في القشرة الأرضية.

يرجع البعض أسباب الزلزال إلى حدوث تصدع داخل صخور القشرة الأرضية في مناطق معينة مما يحدث رجات سريعة وخاطفة نتيجة مرور موجات ذبذبية نستمر ثوان معدودة.

يرى البعض الآخر أن الزلزال يحدث نتيجة انفجارات داخلية تحت الأرض تسبب انزلاق صفائح الأرض وأن حقن المياه في الآبار العميقة أو استخراج البترول والغاز بكثرة أو حفر البحيرات تؤدى لحدوث نشاط زلزالي.

تسبب الزلازل دماراً يتمثل في انهيار وتصدع للمباني والمنشآت، اقتلاع الأشجار والأعمدة تشققات وانكسارات في التربة الأرضية. كما تسبب تحركات وانهيارات الكتل الصخرية والجليدية، تتغير المياه الجوفية وقد تجف الينابيع السطحية. يمكن كذلك أن تحدث أمواجا زلزالية تنتج أعاصير مدمرة وثورانات بركانية في بعض الأحيان. **(مجدي، 2009، صفحة 13)**

2-1-1-2البراكين: البركان هو جبل مخروطي الشكل ذو فوهة متصلة بخزان باطني يحتوي مادة منصهرة حمم بركانية مصدرها وشاح الأرض، وتثور البراكين عندما يصبح الضغط الناجم عن الغازات ضمن غرف الماغما كبيرا جدا. تنقسم البراكين إلى: **(مجدي، 2009، صفحة 28)**

- براكين نشطة: تثور بين الحين والآخر.
- براكين خامدة: كانت نشطة فيما مضى، وأصبحت خامدة في الوقت الراهن.

2-1-1-3 الانزلاقات الأرضية: الانزلاقات الأرضية هي حركات كتلية ناتجة عن عدة قوى يؤدي اتحادها إلى حدوث انقطاع توازن هذه التكوينات مما يؤدي إلى تنقل كتل طينية، هذه القوى تتجسد في الانحدار الماء الذي يعتبران العامل الأساسي والمحرك لهذه الخطر. تحدث الانزلاقات الأرضية عند توفر واحد أو أكثر من الظروف التالية:

- السفوح شديدة الانحدار خاصة في السفوح الانكسارية أو المنحدرات.
- الترطيب الذي ينتج من خلال سقوط أمطار غزيرة أو ذوبان كميات من الثلج أو الجليد.
- الزلازل التي قد تسبب بداية حركة الانزلاق الأرضي، ويمكن للبراكين أن تلعب الدور نفسه أيضاً.

(مجدي، 2009، صفحة 33)

2-1-1-4- التجاويف الكارستية: هي شبكة معقدة من الممرات الباطنية المنحنية المتحجرة التي نشطت بفعل المياه المشبعة بحامض الكاربونيك او حامض الكربيتيك المسؤول عن اذابة الصخور الجيرية.

شروط تكونها:

وجود تكوينات صخرية قابلة للذوبان وبسمك كبير مثل صخور كربونات الكالسيوم او كربونات المغنيسيوم او صخور المتبخرات كالحجر الملحي والجبس.

وجود تراكيب الضعف الجيولوجية المتمثلة بالشقوق والمفاصل في الصخور فهي تسهل عملية نفاذ المياه الى داخل الصخور وتسرع من عملية الإذابة.

يجب ان تكون الصخور ذات مسامية عالية.

وجود كميات كافية من المياه السطحية والجوفية.

عادة ما ينجم عن تكون واتساع الكهوف إضعاف للطبقات العليا من السطح قد يؤدي الى هبوطها الى الأسفل.

تتواجد الكهوف على مستويات مختلفة، وقد يكون نظام الكهف الداخلي بسيط او معقد ومنها يكون جاف فيسمى بالكهف الخامل أو يحتوي على مياه دائمة أو موسمية وتسمى بالكهوف النشطة.

طرق تكونها:

تحلل الصخور الجيرية القابلة للذوبان في الماء.

حركة البحر تحت الجروف.

يمر الكهف أثناء تكونه بثلاث مراحل:

الصخور الجيرية مكونة سلسلة من التجاويف.

مرحلة انخفاض منسوب المياه الجوفية: في هذه المرحلة ينخفض مستوى المياه الجوفية عن مستوى الكهف لكن رغم ذلك يبقى تأثير المياه الجوفية على صخور الكهف وتستمر عملية الإذابة.

المرحلة التزيين (الديكور): في هذه المرحلة ينخفض مستوى المياه الجوفية كثيرا عن الكهف ويقتصر أثرها على الشقوق الموجودة في الصخور والتي تسمح للمياه بالدخول الى الكهف. (**حمزة و ثائر، 2019، صفحة 169**)

2-1-2-الظواهر المائية والمناخية: تنشأ من قوى ذات منشأ خارجي كالأعاصير وفيضانات الأنهار والشواطئ والجفاف والتصحر وحرائق الغابات، وما يتبعها من أحوال جوية سديمية، والرياح الموسمية والعواصف الرملية يحدث بعض من هذه الظواهر بشكل مفاجئ كما هو الحال في الفيضانات المفاجئة والسيول الجارفة، في حين يحتاج بعضها الآخر إلى بضعة أيام أو أسابيع كما هو الحال في العواصف أما ظاهرتا التصحر والجفاف فتنموان على نحو بطيء وزاحف خلال سنوات أو عقود.

2-1-2-1-الفيضانات: " يعرف الفيضان على أنو ارتفاع منسوب الدياه في المجرى المائي نتيجة لتساقط أمطار غزيرة بكميات تتجاوز قدرة تصريف مجرى الوادي، مما يؤدى إلى خروج المياه وغمر المناطق المجاورة لمجرى الوادي. كما يعرف الفيضان على أنو ظاهرة هيدرولوجية ناتجة عن ارتفاع مفاجئ لمنسوب المياه الذي يخرج عن مجراه العادي ليغمر السرير الفيضي الأكبر والسهول المجاورة. (**مروش و درقاوي، 2016، صفحة 10**) يرجع سبب حدوثها لما يلي:

- هطول الأمطار بشكل غزير ولفترة زمنية طويلة.
- ارتفاع منسوب الأنهار والبحيرات.
- ذوبان الثلوج الكثيفة المتراكمة على الجبال خلال فصل الربيع.
- اكتساح أمواج البحار والمحيطات للشواطئ بفعل الأعاصير والأمواج التسونامية.
- انهيار السدود

تنقسم الفياضانات إلى عدة أنواع و هي: (**مجدي، 2009، صفحة 44**)

- **الفيضانات المفاجئة (السيول الجارفة):** وهي فيضانات تحدث في منطقة صغيرة خلال ساعات بفعل الهطول الغزير

للأمطار في المنخفضات والصحاري، وهي فيضانات يكون فيها ارتفاع الماء قليلا، وتعد من الظواهر المتكررة.

- **الفيضانات الإقليمية:** فيضانات تحدث على امتداد الأنهار الكبيرة وتستمر لعدة أسابيع، وتكون المياه فيها مرتفعة نسبياً مما يسبب غمر مساحات واسعة.
- **الفيضانات الساحلية:** تنجم عن الأعاصير والأمواج التسونامية.

- **الفيضانات الناجمة عن انهيار السدود:** هي حوادث كارثية ناجمة عن انهيار السدود أو الخزانات المائية الضخمة او برك تجميع مياه الصرف الصحي.

2-1-2-2-العواصف الرملية: هي رياح سريعة محملة بحبات رملية ناعمة قادمة من الصحاري. تنقسم إلى نوعان هما : العواصف الترابية، و العواصف الغبارية. تتمثل مخاطر العواصف الرملية فيما يلي: (**مجدي، 2009، صفحة 48**)

- انخفاض مدى الرؤية بشكل كبير، وفي بعض الحالات انعدامها.
- توقف النقل البري وازدياد حوادث المرور، وتوقف النقل الجوي.
- اضرار بالممتلكات والمزروعات.
- تلوث الهواء مما يشكل خطرا على الجهاز التنفسي خاصة عند الذين يعانون من الربو والالتهابات الصدرية.

2-1-2-3- التصحر: هو تحول مساحات واسعة من الأراضي الخصبة إلى أراض فقيرة بالحياة النباتية والحيوانية، ويعد التصحر ظاهرة زاحفة في المناطق القاحلة وشبه الجافة. يرجع سبب التصحر بالأساس إلى التغيرات المناخية المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة وسرعة الرياح وندرة تساقط الأمطار. و إلى العوامل البشرية التي يمكن إجمالها في الزيادة المطردة في عدد السكان والتي يترتب عليها زيادة في احتياجات الغذاء، والرعي الجائر.

2-1-2-4- الأعاصير: الإعصار عاصفة عنيفة تنشأ في المناطق الاستوائية ترافقها رياح شديدة السرعة، وأمواج بحرية عاتية تكتسح السواحل، وأمطار غزيرة يمكن أن تسبب فيضانات. تقتصر أضرار الأعاصير بشكل عام على نطاقات ضيقة بمحاذاة السواحل، وفي حالات نادرة تتحرك نحو الداخل مسببة الفيضانات والأضرار. تشمل أنواع مخاطر الأعاصير: (**مجدي، 2009، الصفحات 54-55**)

- هبوب رياح شديدة السرعة مخلّفة وراءها خسائر بشرية ومادية كبيرة.
- اندفاع أمواج بحرية عاتية نحو السواحل تؤدي إلى غمر مساحات واسعة من الأراضي القريبة من الساحل.
- هطول أمطار غزيرة تؤدي إلى فيضانات ساحلية تغرق البشر والسفن.
- تعرية أو تجوية الشواطئ واقتلاع الأشجار.
- تلوث خزانات مياه الشرب، ونشوب حرائق.

2-1-2-5-حرائق الغابات:

هي اندلاع النيران في الغطاء النباتي نتيجة لعوامل مختلفة، ينجم عنها ألسنة لهب وحرارة شديدة وضوء ودخان كثيف. ترجع أسباب نشوب حرائق الغابات إلى عوامل طبيعية مثل ارتفاع درجات الحرارة إلى معدلات استثنائية. وكذلك لعوامل بشرية كإلقاء أعقاب السجائر دون إطفائها، وإشعال النيران في المنتزهات الموجودة ضمن الغابات، والتخلص من المخلفات عن طريق حرقها. تنقسم إلى أنواع وهي:

- حرائق بطيئة الانتشار: تنتشر على سطح الأرض ببطء نظرا لعدم وجود الرياح.
- حرائق سريعة الانتشار: تنشر في أعالي الأشجار بشكل سريع نتيجة لحركة الرياح.

هناك عوامل عديدة تساعد على سرعة انتشار حرائق الغابات هي:

- نوع الأشجار وكثافتها: إذ تتمتع بعض الأشجار بقابلية عالية للاشتعال، كما تزداد سرعة انتشار الحريق بازدياد كثافة الأشجار.
- سرعة الرياح واتجاهها: تساعد قوة الرياح على انتشار أوسع للحرائق، وتدفع ألسنة اللهب قدماً، وتنشر الحرارة.
- الوضع الطبوغرافي: تنتشر الحرائق في المنحدرات بشكل أسرع من انتشارها في الأراضي المنبسطة.

تكمن مخاطر حرائق الغابات بالأساس في حدوث حالات اختناق نتيجة لاستنشاق الدخان المنبعث، حدوث تلوث بيئي، وقوع خسائر بشرية واقتصادية و إضرار بالقيمة السياحية للغابات. (**مجدي، 2009، الصفحات 59-60**)

2-2- المخاطر التكنولوجية:

هي تلك الأخطار التي ترتبط وتتصل بشكل مباشر بما يصنعه الإنسان وما يحرزه من تقدم في مجال التكنولوجيا، مثل تلك الناجمة عن انهيار محطة نووية لتوليد القوى الكهربائية، أو اشتعال الحرائق وغيرها من أخطار.

كما عرفت الأخطار التكنولوجية بأنها الأخطار الصناعية التي تنشأ من إدخال منتجات جديدة إلى السوق أو من استعمال أساليب إنتاجيةَ جديدة، وتحققها ينتج عنه ضرر كبير وهذا نتيجة لعدم احترام التزام تعاقدي.

حاصل القول إذن أن الخطر التكنولوجي يتميز في الفهم العام بأنه خطر حديث فادح الأثار والنتائج، وموضوع هذا الخطر هو وسيلة صناعية أو إنتاجية جديدة تعمل أو منتجات صناعية جديدة تطرح، بينما يتعلق الخطر التقليدي بوسائل أو منتجات معروفة وسابقة التجريب. (**زبار، 2015، صفحة 63**)

يمكن أن تظهر الأخطار التكنولوجية والصناعية في عدة صور نذكر منها على وجه الخصوص: (**الياس، حمزة، و عبد النعيم، 2013، الصفحات 401-402**)

- خطر الحريق في الوسط الصناعي او الحضري وذلك بسبب استعمال المواد، او بلامسة مادة لمادة أخرى أو ملامسة شعلة.
- خطر الانفجار وهذا إما لمزج منتوج بآخر أو تحرر غازي عنيف، أو بسبب المتفجرات.
- الخطر السمي، أي انبعاث غازات سامة في الجو أو الماء أو الأرض، ويتم التسمم بالشم أو الشرب أو اللمس.
- خطر شرب المياه المستعملة، أو صب المواد والمخلفات الصناعية بصفة عارضة أو عمدية في الوسط المائي.
- الأخطار الإشعاعية.
- الكوارث البحرية أو الجوية.
- الكوارث السكك الحديدية والطرقات.

تنشأ الأخطار التكنولوجية نتيجة لظروف تكنولوجية، أو صناعية، أو إجراءات خطيرة أو نشاط بشري أو فشل في البنية الأساسية. وتشكل الأخطار الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي يشيع الإشارة إليها بالمختصر الإنجليزي (**CBRN**)، جميع أنواع الأخطار التكنولوجية. وعادة ما يُشار إليها كمجموعة واحدة نظرًا لأوجه التشابه

التي تجمع بينها، كما أنها تشترك أو تتشابه في العديد من تدابير التأهب والاستجابة. وندعوكم فيما يلي إلى التعرُّف على المزيد حول أنواع هذه الأخطار المحدَّدة. يندرج تحت هذا الصنف الاخطار التالية:
(https://www.ifrc.org/ar/technological-and-biologic)

2-2-1- الأخطار الكيميائية: وهي إطلاق على غير توقُّع لمادة قد تكون ضارة بالبشر أو الحيوانات أو البيئة. ويمكن أن تحدث بسبب الحوادث التكنولوجية، وتأثير الأخطار الطبيعية، والنزاع والإرهاب.

2-2-2-الأخطار البيولوجية: وهي مواد بيولوجية تهدد صحة البشر والكائنات الحية الأخرى. وهي تشمل تفشي الأمراض المعدية والأوبئة والأوبئة الحيوانية (الطاعون بأنواعه) والآفات. ويمكن أن يحدث التلوث عن طريق التعرض الطبيعي لعامل الخطر، أو الإطلاق العرضي لكائنات دقيقة، على سبيل المثال من مرفق بحوث، أو عن طريق أفعال مُتعمَّدة.

2-2-3-الأخطار النووية: هي مخاطر تنطوي على إطلاق عرضي أو مُتعمَّد لمواد مشعَّة، قد تكون ضارة، من محطات للطاقة النووية أو مفاعلات للبحوث أو أسلحة نووية، على سبيل المثال.

2-2-4 الأخطار الإشعاعية: هي مخاطر تشمل جميع مصادر الإشعاع الأخرى، على سبيل المثال، آلات التصوير الإشعاعي، والمواد المشعَّة المستخدمة في الصناعة والمصادر المشعَّة المفقودة أو المسروقة.

2-2-5 الحرائق الحضرية:

يعرف على أنه اشتعال فعلي ظاهر يصحبه لهب وحرارة ودخان وينشأ لا إراديا وينتج عنه خسارة مادية وبشرية. ترجع أسباب الحرائق الحضرية إلى العوامل التالية: **(زبار، 2015، الصفحات 121-122)**

- الإهمال والذي يعد أكبر سبب في وقوع حوادث الحريق.

- عدم وجود صيانة للتوصيلات الكهربائية حيث أن كشف الأسلاك ينتج عنها شرارة والتي بدورها تؤدي إلى نشوب الحريق، بالإضافة إلى عدم اهتمام بعض المنشأة بالكابل الأرضي الذي يخفض التحميل ويقلل من فرص وقوع حوادث حريق نتيجة لزيادة الأحمال.

- عدم كفاية وملائمة أجهزة مكافحة الحريق للمواد الموجودة داخل الوحدات أو المنشأت الصناعية، حيث أن استخدام معدات مكافحة الحرائق الغير مناسبة للمواد الملتهبة قد يؤدي إلى كارثة.

- عدم الاهتمام بوضع نظام أمن صناعي داخل الوحدات الإنتاجية، حيث أن عدم وجود فريق مدرب لإخماد الحرائق قبل انتشارها وكذا عدم إتباع تعليمات الأمن الصناعي قد يؤدي إلى كارثة.

2-3- حوادث المرور:

هناك تعاريف عدة لحوادث المرور، فحسب وزارة النقل بالجزائر: هي جميع الحوادث التي تقع على أي طريق مفتوح للسير، ينتج عنها أضرار مادية كانت أو جسمية، وتكون بسبب المركبة. وحسب تعريف منظمة الصحة العالمية (**OMS**): هو كل حادث وقع في طريق مفتوح للسير يتضمن على الأقل مركبة في حالة تحرك، وتتسبب في أضرار مادية أو جسدية. أو بمعنى آخر هو كل ما يحدث على الطريق وتكون سببه المركبة، إذا توفرت شروط معينة دون توقع،

أو تدبير سابق من أي طرف من الأطراف المشتركة في الحادث وينتج عنه إرهاق الأرواح أو خسارة في الممتلكات أو إصابة في الأجسام. وأما من الناحية الإجرائية: فهو كل الحوادث التي تقع على الطريق جراء اصطدام مركبة بمركبة أخرى أو مركبة براجل أو شيء آخر وينتج عنها خسائر مادية وبشرية. **(مراد، 2008، صفحة 28)**

يمكننا أن نقسم حوادث المرور إلى نوعين:

1. الحوادث المادية: هي الحوادث التي تنجم عنها خسائر مادية فقط.
2. الحوادث الجسمانية: هي الحوادث التي تنجم عنها الخسائر البشرية.

يرى بعض المختصين أن هناك عوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة تؤدي إلى وقوع حوادث المرور وتتعلق أساسا بكل من مستعمل الطريق والمركبة والمحيط، وتجدر الإشارة إلى هذه الأسباب التي قد تتداخل أو يتبدل موقعها لتصبح تارة مباشرة وغير مباشرة فحادث المرور غالبا ما تتسبب فيه عوامل عديدة أهمها: **(مراد، 2008، الصفحات 33-34)**

- الإفراط في السرعة الذي يعتبر سببا في الكثير من الحوادث المميتة.
- عدم مراعاة شروط التجاوز وكيفيته.
- عدم احترام الأولوية.
- السياقة في حالة الإرهاق.
- السياقة في حالة السكر أو تحت تأثير مشروب كحولي.
- عدم التزام السرعة المحددة (80كلم/سا) بالنسبة للسائقين الجدد.

2-4-النفايات الحضرية:

هي المخلفات الناتجة عن المنازل والمطاعم والفنادق ونفايات الشوارع والطرقات والنفايات الصلبة التي تصدر عن الإدارات والمحلات والمؤسسات العمومية والخاصة التي تتشابه في مكوناتها مع النفايات التي تنتج عن المنازل. أما النفايات الصلبة الناتجة من المستشفيات والمرافق الصحية والمسالخ ونفايات الهدم والبناء، بالإضافة الى نفايات المنازل الخطرة كمواد التنظيف وبقايا الادوية، فإنها تدخل ضمن تشكيلة النفايات الصلبة الحضرية الخاصة لكونها تعامل بطريقة خاصة لما تحتويه من مواد خطرة. كما نجد النفايات المنزلية وهي المخلفات الغذائية العضوية التي تنتج من الوحدات السكنية، وتتعفن هذه النفايات بسرعة وينتج عنها روائح كريهة خصوصا في المناطق الحارة، كما تتكون هذه النفايات من مواد قابلة للحرق مثل الورق والكرتون والأخشاب وبقايا الأشجار، ومواد غير قابلة للاحتراق مثل المعادن والزجاج.

3- الآليات القانونية للوقاية من المخاطر والكوارث في الجزائر:

لقد أولت الجزائر أهمية بالغة للحد من المخاطر و الكوارث بمختلف أنواعها وأشكالها، وتبعا لذلك فقد كان للتشريع الجزائري دورا بارزا في ضبط هذا المجال وكيفية التعامل معه خصوصا وأن الجزائر تقع ضمن جغرافيا طبيعية معرضة للعديد من تلك المخاطر. في هذا الخصوص يمكن ذكر أهم النصوص التشريعية والتنظيمية للدفاع المدني في الجزائر وهي:

3-1- الدستور:

يمثل دستور 1996وتعديلاته النص القاعدي الذي يعالج قضايا الأمن الوطني ومسؤوليات الدولة والمؤسسات والمواطنين في هذا المجال .ولقد استعمل الدستور مصطلح الأمن الوطني عدة مرات ولكن دون أن يعرفه ،وقد تكرر المصطلح في عدة مواد ولكن دون أن يفصل في الدفاع المدني أو الدفاع العسكري ولا الاقتصادي .لكن مع ذلك نجد بعض المواد التي تشير إلى ضرورة حماية المواطن .فالمادة 24مثلا تنص على أن «:الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات ،وتتكفل بحماية كل مواطن في الخارج » .21وفي حالة بلوغ الأزمات أو الكوارث حجما كبيرا ،فان الدستور يضع آليات لصيانة وحماية الأمن الوطني وذلك حسب الحالة وخاصة حالة الطوارئ أو الحصار ،وهذا ما نصت عليه المادتان 92-.91

3-2- المراسيم والقوانين التنظيمية حول الكوارث الطبيعية والتكنولوجية:

3-2-1- المرسوم رقم 231-85المؤرخ في 25أوت ،1985 يحدد شروط تنظيم التدخلات والإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكوارث: حددت المادة الأولى منه تحدد شروط تنظيم التدخلات والإسعافات لدى وقوع الكوارث، ومختلف السلطات التي تعمل في إطار التنظيمات والقوانين المعمول بها، وطبقا لصلاحياتها واختصاصاتها كما يحدد كيفيات ذلك. وتنص المادة الثانية منه على انه يجب أن تدرج تدخلات الأجهزة المختصة في إطار مخططات تعد مقدما لتنظيم التدخلات والإسعافات. كما يبين المخطط مجموع الوسائل البشرية والمادية الواجب استخدامها في حالة وقوع الكوارث ويحدد شروط هذا الاستخدام. ويشير المرسوم في المادة الثالثة منه إلى انه يجب على كل ولاية وكل بلدية ووحدة أن تعد مخططها الخاص لتنظيم الإسعافات والتدخلات. وحين يكون الخطر مشتركا بين ولايتين أو عدة ولايات أو بلديات أو وحدات، فانه يجب عليها أن تعد مخططا واحدا يدمج مخططاتها الأساسية إدماجا كليا أو جزئيا حسب طبيعة الخطر (المادة 4).

ويحظى مخطط تنظيم التدخلات والإسعافات -اعتمادا على طبيعة المنطقة ونوع الخطر ومدى جسامته -جميع الوسائل الضرورية التي يمكن تجنيدها في حالة التدخل. كما يحدد ترتيب تجنيدها وكيفيات استخدامها (المادة 5).

كما ينص المرسوم على ضرورة أن تستخدم الأجهزة المكلفة بإعداد مخططات تنظيم مخططات التدخلات والإسعافات وتنفيذها، جميع التدابير الخاصة بجعل المخطط قابلا للتجديد دائما، ويجب عليها خصوصا أن تتأكد من كون الوسائل الضرورية القابلة للتجنيد ميسورة المنال لدى التدخل (المادة 6). كما ينص المرسوم أيضا على أن استخدام الوسائل المقررة في مخططات تنظيم التدخلات والإسعافات يكون اعتمادا على منشأ الكارثة وطبيعتها، وتبعا لجسامة الخطر وآثاره في الأشخاص والممتلكات والبيئة (المادة 7). ويتطرق المرسوم في المواد من 9إلى 13إلى الأجهزة والمساهمين في وضع وبلورة هذه المخططات وأيضا كيفية عملها. أما المواد من 34إلى 36فتحدد وحدات التدخل على مستوى الولاية، البلدية ثم الوحدة على التوالي، والتي تدور في مجملها حول الوحدات التالية: الإسعاف والإنقاذ، الأمن والنظام العام، العلاج الطبي والإجلاء وحفظ الصحة، الخبرات والإرشادات، المعدات والتجهيزات المختلفة، الاتصالات والمواصلات السلكية واللاسلكية، الإعلام، الإسكان المؤقت، التموين والتغذية والإسعافات الأولية، النقل....

3-2-2- المرسوم رقم 232-85المؤرخ في 25أوت 1985المتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث:

يفرض هذا المرسوم على كل سلطة أو هيئة مؤهلة أن تستخدم جميع التدابير والمعايير التنظيمية والتقنية التي من شانها أن تستبعد الأخطار التي تعرض امن الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر، أو أن تخفف من آثارها. كما يحدد مهام ومسؤوليات الوزير والوالي فيما يتعلق بالوقاية من أخطار الكوارث.فوزير الداخلية يحتل مكانة خاصة على أساس انه يقوم بعملية التنسيق مع كل الوزارات الأخرى فيما يخص الوقاية من الأخطار الطبيعية أو التكنولوجية (المادة 2).

أما الوالي فيسهر على تنفيذ التدابير والمعايير المحددة في مجال الوقاية من الأخطار وعلى تطبيقها المحتمل في بلديات ولايته (المادة 3). والمرسوم يحدد أيضا مسؤوليات المؤسسات والهيئات والأجهزة والوحدات في وضع مخططات للوقاية من الأخطار يكون مطابقا لأعمالها ولمعايير الخطة المقررة (المادة 5). وتشير المادة التاسعة من المرسوم إلى دور الحماية المدنية، والمتمثل في مراقبة خطة الوقاية من الأخطار مراقبة دائمة من حيث المظاهر الآثار.

3-2-3- قانون رقم 16-87المؤرخ في 1أوت 1987 يحدد الدفاع الشعبي ويحدد مهامه وتنظيمه:

يهدف هذا القانون إلى إنشاء الدفاع الشعبي في إطار الدفاع الوطني. والمادة الثانية منه تنص على أن الدفاع الشعبي هو أحد مكونات الدفاع الوطني ويدعم طابعه الشامل والمتكامل. كما أن نظامه يغطي كامل التراب الوطني. والدفاع الشعبي يتكون من جميع الهياكل والأجهزة والوحدات والتشكيلات التي تساهم في الدفاع عن الوطن وتتميز عن هياكل الجيش الوطني الشعبي وأجهزته وتشكيلاته. وتشير المادة السادسة من المرسوم إلى أن قوات الدفاع الشعبي تضطلع في ميدان الدفاع العسكري بمهام الدفاع الإقليمي، وتشارك في الدعم المتعدد الأشكال لقوات الجيش الوطني الشعبي. وفي ميدان الدفاع المدني فان قوات الدفاع الشعبي تعزز الأسلاك النظامية في تأدية مهامها. وتقام الهيئات المكلفة بتنظيم قوات الدفاع الشعبي وتحضيرها تبعا للتقسيم الإقليمي والعسكري والإداري في البلاد سواء عل المستوى المركزي أو على مستوى الناحية العسكرية.

3-2-4- مرسوم تنفيذي رقم 402 -90يتضمن تنظيم صندوق الكوارث الطبيعية والأخطار التكنولوجية الكبرى وسيره: تم إنشاء هذا الصندوق بغرض التخفيف من نتائج الكوارث الطبيعية على المواطن. وتتكون نفقاته حسبما تنص عليه المادة الثالثة من التعويضات التي تدفع لضحايا الكوارث الطبيعية، والنفقات الخاصة بالدراسات التي تتعلق بالوقاية من الأخطار التكنولوجية الكبرى، ومصاريف تسيير الصندوق وملفات النكبات. وأخيرا النفقات الاستعجالية التي تصرفها المصالح العمومية لنجدة ضحايا الكوارث الطبيعية. وتشير المادة السادسة إلى حالة إعلان المنطقة منكوبة، حيث يقدم الوالي تقريرا مفصلا إلى الوزير المكلف بالمالية وبالجماعات المحلية بالتشاور مع الوزير أو الوزراء المعنيين، ويعلنان عند الاقتضاء بقرار مشترك أن الإقليم المعني منطقة منكوبة، واتخاذ ما يلزم من تدابير.

3-2-5- أمر رقم 250 -67المؤرخ في 16نوفمبر 1967المتعلق بالتنظيم العام للحماية المدنية في زمن الحرب:

تشير الوثيقة إلى أن الحماية المدنية مكلفة زمن الحرب باستخدام جميع الوسائل اللازمة المخصصة لتحديد الأخطار التي يتعرض لها السكان المدنيون، وكذا الأضرار التي تلحقهم والتي تصيب جميع أنواع الأموال والثروات الطبيعية الموجودة في التراب الوطني. ويشتمل تنظيم الحماية المدنية في زمن الحرب على ما يلي:

- تدابير امن عامة ومحلية (إطفاء الأنوار والإنذار بالخطر).

- تدابير حماية (وضع الأشخاص والأموال في ملجأ، وتفريق وتوزيع أقنعة الوقاية) ...
- تدابير إسعاف (مكافحة الحرائق، إزالة العدوى، وتدابير صحية) ...

وتحدث القانون عن دور الوزير المسؤول عن الحماية المدنية المنظمة في زمن الحرب، حيث تشير المادة الثالثة إلى أن وزير الداخلية يقوم بإدارة وتنسيق ومراقبة تدابير الحماية المدنية وتطبيقها زمن الحرب في مجموع التراب الوطني. وأنه يكون تحت تصرفه المصلحة الوطنية للحماية المدنية وهيئتان استشاريتان هما: المجلس الوطني للحماية المدنية المنصوص عليه والمحدد في أحكام المادة 129 -64المؤرخ في 15افريل 1964واللجنة العليا للحماية المدنية (المادة 4).

وفي فصول أخرى تطرق القانون إلى وضع مخططات وبرامج الحماية المدنية في زمن الحرب، فالمادة السابعة عشر مثلا تشير إلى أن إعداد الحماية المدنية في زمن الحرب يستلزم وضع مخططات وبرامج يحدد فيها الهدف الذي يجب الوصول إليه، كما تبين فيها الحاجات وترتيب الأولويات. وان تنظيم الحماية المدنية في زمن الحرب يتمثل أيضا في تأسيس مخطط إجمالي يكون جامعا للمخططات الخاصة الآتية بعده.

وتهدف المخططات الخاصة بتجهيز الحماية المدنية إلى تحقيق ما يلي:

- الأمن العام والمحلي (الإنذار بالخطر وإطفاء الأنوار).
- الحماية بواسطة الإبعاد (التفريق والإخلاء).
- الحماية الفردية والجماعية المتممة في المكان.
- وسائل الإسعاف (مقاومة الحرائق وإزالة العدوى بصفة سريعة ورفع الأنقاض بطريق الاستعجال) والحماية الصحية.

3-2-6- مرسوم تنفيذي رقم 332 -03المؤرخ في 8أكتوبر، 2003يتضمن إنشاء المركز العملي الوطني للمساعدة على القرار وتنظيمه وسيره: يعتبر هذا المركز أداة للاستماع والترقب، يتولى مهمة جمع واستغلال كل المعلومات المتعلقة بحياة البلاد التي من شانها أن تساعد على الوقاية، وتسهيل تسيير الأحداث ذات البعد الوطني التي قد تخلق حالة أزمة، وتستدعي تسويتها تنسيقا مشتركا بين القطاعات واتخاذ قرار فوري بشأنها. وتشير المادة الخامسة من المرسوم إلى أن المركز يزود بخلية عملية وبلجنة تقنية للاتصال، حيث تقوم تحدد وظائف الخلية بما يلي:

- جمع كل المعلومات حول الأحداث والوقائع التي من شانها أن تشكل خطرا على الأشخاص والممتلكات ومراقبتها واستغلالها ومتابعتها.
- تقييم حالات الأزمة والتصدي لها بواسطة إبلاغ السلطات العمومية.
- تحديد الوسائل الواجب استعمالها مع القطاعات المعنية.

أما صلاحيات ومهام خلية الاتصال والمتابعة فقد حددتها المادة الحادية عشر فيما يلي:

- جمع كل المعلومات والمعطيات المرتبطة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية واستغلالها. إحصاء كل الوسائل البشرية والمادية التي يمكن حشدها والسهر على تحيينها المنتظم.

- وضع مخططات تنظيم التدخلات والإسعافات عند وقوع الكوارث وتحيينها: مخطط تنظيم الإسعاف ومخططات أخرى مماثلة.

3-2-7- أمر رقم 12-03المؤرخ في 26أوت 2003يتعلق بإلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية وبتعويض الضحايا: تشير المادة الثانية من الأمر إلى أن آثار الكوارث الطبيعية هي الأضرار المباشرة التي تلحق بالأملاك جراء وقوع حادث طبيعي ذي شدة غير عادية، مثل الزلزال أو الفيضانات أو العواصف أو أي كارثة أخرى. وفيما يخص التعويض على الكوارث نصت المادة الثانية عشر على انه يجب أن تسدد تعويضات التامين المستحقة بموجب الضمان من آثار الكوارث الطبيعية المذكورة في هذا الأمر، في أجل ثلاثة أشهر ابتداء من تحديد مبلغ الأضرار الملحقة عن طريق الخبرة.

3-2-8- قانون رقم 05 -04المؤرخ في 14أوت 2004يعدل ويتمم القانون رقم 29-90المؤرخ في 1ديسمبر 1990والمتعلق بالتهيئة والتعمير: المادة الثانية من القانون الجديد(2004) تتمم أحكام المادة الرابعة من القانون السابق(1990) والتي تنص على انه لا تكون قابلة للبناء إلا القطع الأرضية التي:

- تراعي الاقتصاد الحضري عندما تكون هذه القطع داخل الأجزاء المعمرة للبلدية.
- تكون في الحدود المتلائمة مع أهداف المحافظة على التوازنات البيئية عندما تكون موجودة في مواقع طبيعية.
- تكون غير معرضة مباشرة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

بينما تشير المادة الرابعة المعدلة والمتممة لأحكام المادة 11من القانون السابق إلى انه في إطار التهيئة العمرانية، تحدد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير، وتخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء التي يتم تحديدها عن طريق التنظيم. كما تعرف أيضا المناطق المعرضة للزلازل حسب درجة الخطورة، وتحدد قواعد البناء في هذه المناطق عن طريق التنظيم.وتتناول المواد من 9إلى 13الحالات التي يكون فيها مشروع البناء مخالفا لمعايير ومقاييس السلامة، وطرق تسوية هذه الوضعيات حفاظا على سلامة وأمن المواطنين.

3-2-9- القانون رقم ،20-04المؤرخ في 13ذو القعدة ،1425الموافق لـ 25ديسمبر،2004 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث، في إطار التنمية المستدامة:

يعتبر من أهم القوانين في مجال الدفاع المدني في الجزائر ،حيث يتطرق إلى تعريف الخطر الكبير والذي هو كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته ،يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية أو بفعل نشاطات بشرية .ثم يتعرض إلى الوقاية من الأخطار الكبرى ،والتي تعني تحديد الإجراءات والقواعد الرامية إلى الحد من قابلية الإنسان والممتلكات للإصابة بالمخاطر الطبيعية والتكنولوجية وتنفذ ذلك .بينما تعرف المادة الثالثة من القانون منظومة تسيير الكوارث عند حدوث خطر طبيعي أو تكنولوجي -تترتب عليه إضرار على الصعيد البشري أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي -بأنه مجموع الترتيبات والتدابير القانونية المتخذة من اجل ضمان الظروف المثلى للإعلام والنجدة والإعانة والأمن والمساعدة ، وتدخل الوسائل الإضافية أو المتخصصة. ويتعرض القانون في الفصل الثاني إلى أهداف وأسس ومبادئ

الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث. حيث تحدد المادة السابعة أهداف منظومة الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث فيما يلي:

- تحسين معرفة الأخطار وتعزيز مراقبتها وترقبها، وكذا تطوير الإعلام الوقائي عن هذه الأخطار.
- مراعاة الأخطار في استعمال الأراضي وفي البناء وكذا في التقليل من درجة قابلية الإصابة لدى الأشخاص والممتلكات.
- وضع ترتيبات تستهدف التكفل المنسجم والمندمج مع كل كارثة ذات مصدر طبيعي أو تكنولوجي.

وفي الفصل الثالث من القانون تم التطرق إلى مجالات التطبيق، حيث أشارت المادة التاسعة إلى أن الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة تشكل منظومة شاملة، تبادر بها وتشرف عليها الدولة، وتقوم بتنفيذها المؤسسات العمومية والجماعات الإقليمية في إطار صلاحياتها، بالتشاور مع المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين والعلميين، وبإشراك المواطنين ضمن الشروط المحددة بموجب هذا القانون ونصوصه التطبيقية. وتناول القانون في مادته العاشرة الأخطار الكبرى المعنية بهذه الوقاية والمتمثلة في الزلازل والأخطار الجيولوجية، الفيضانات، الأخطار المناخية، حرائق الغابات، الأخطار الصناعية والطاقوية، الأخطار الإشعاعية والنووية، الأخطار المتصلة بصحة الإنسان، الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات، أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي، الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة. ثم يأتي للتفصيل في الأحكام المطبقة على كل خطر على انفراد في الباب الثاني.

وفي فصول أخرى تطرق القانون إلى قضايا متنوعة، ومنها الإعلام والتكوين في مجال الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث ودور ومسؤولية الدولة في هذين المجالين.

كما أن قانون 2004وضع قواعد وترتيبات الأمن الاستراتيجية في إطار استراتيجية الوقاية، وحددها في ثلاثة فروع: عنصر الاتصالات الاستراتيجية والمواصلات السلكية واللاسلكية ثم عنصر الطرق والطرق السريعة كفرع ثاني، وأيضا المنشآت الأساسية والبنايات ذات القيمة الاستراتيجية كعنصر ثالث. وفي باب آخر تناول القانون تسيير الكوارث وقد قسمه إلى قسمين: **(شريف، 2017، الصفحات 372-379)**

1- التخطيط للنجدة والتدخلات: هناك مخططات لتنظيم النجدة وهو ما تناولته المواد من 52إلى57، ومخططات خاصة بالتدخل وهو ما عرضته المواد من 58إلى62.

2- التدابير الهيكلية للتكفل بالكوارث، حددتها المواد من 63إلى 68فيما يلي: تكوين الاحتياطات الاستراتيجية، وإقامة منظومة التكفل بالأضرار، وإقامة المؤسسات المتخصصة.

4- الفاعلون في إدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر:

إن الوقاية من الكوارث الطبيعية ،كما هو الحال بالنسبة إلى حماية الأشخاص والممتلكات هي من مسؤوليات الدولة في المقام الأول ولذلك فهي تخصص اعتمادات مالية ،وتنجز دراسات و تصمم مخططات وتلتزم أيضا بالتطبيق الفعلي لها بناء على الإمكانيات والوسائل المتاحة .كما أن تنظيم الدفاع المدني يتوقف من جهة على عمل هياكل

الدولة ،وعلى فعالية الاحتياطات ومخططات الطوارئ الموضوعة محل تنفيذ على كافة الإقليم ،وبالتالي فان الجهود المبذولة في مجال الدفاع المدني هي مشتركة بين عديد الوزارات مثل :الداخلية ،النقل ،الاتصالات ، الطاقة ،الصناعة ،الاقتصاد..

ولذلك فانه وبغية الوصول إلى تحقيق الأمن للمنشآت الحساسة والمراكز الحيوية وأيضا لضمان حماية المواطنين بفعالية، فانه من الأفضل تقوية وتحسين أداء الهياكل والمؤسسات الموجودة وتطوير وسائل الوقاية المتوفرة لديهم، بدل اللجوء إلى إنشاء أجهزة أخرى جديدة.

4-1- مسؤولية الدولة:

إن المسؤولية الأكبر فيما يخص الأمن الوطني تقع على عاتق الدولة، والمادة 24من الدستور تنص على أن «الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات، وتتكفل بحماية كل مواطن في الخارج.»

فالدولة هي التي تضع التصور العام للدفاع المدني من خلال السلطات العمومية والمؤسسات الرسمية والتشريعات والإجراءات، كما أنها تتحرك بواسطة وسائل وأجهزة مختلفة تابعة لها، من خلال وزارة الداخلية، والجماعات المحلية، والأسلاك الأمنية.

أ- صلاحيات وزير الداخلية:

يحدد المرسوم التنفيذي رقم 247-94المؤرخ في 10أوت 1994المحدد لصلاحيات وزير الداخلية والجماعات المحلية والإصلاح الإداري المهام التي يضطلع بها الوزير فيما يتعلق بقضايا الأمن العمومي. إذ تنص المادة 3من المرسوم على أن وزير الداخلية يتولى وضع تصور لأعمال الوقاية والمكافحة والرقابة، التي تدخل ضمن أمن الإقليم والنظام العام وتسييرها وتقويمها وتنسيقها. وتسمح هذه المادة أيضا لوزير الداخلية بالمشاركة في تحديد السياسة الوطنية في مجال أمن الإقليم وتنفيذها وتقويمها، ويقوم بالتنسيق العام في ميدان امن الإقليم. كما تتمثل مهمات الوزير ذات الطابع الاستعجالي، بموجب المادة العاشرة من المرسوم فيما يلي:

- يتخذ أي تدبير ويبادر بمعية الهياكل المعنية بأي عمل، في مجال المساعدة والإعانة والنجدة، من شانه أن يواجه النكبات والجوائح والكوارث.
- يعد أي مخطط يتعلق بتنظيم نجدة السكان والأملاك.

وفي مجال الحماية المدنية تتمثل مهمة وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والاصطلاح الإداري فيما يأتي:

- يسهر على حماية الأشخاص والأملاك من أخطار الكوارث أو النكبات أو الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان أو الطبيعية.
- يدرس تدابير الحماية المدنية على الصعيد الوطني وينشطها ويراقبها.
- ينشط مخططات الوقاية من أخطار الكوارث ويراقبها.
- ينسق مخططات تنظيم التدخلات والنجدات في حالة وقوع كوارث.
- ينسق العمل الميداني الذي تقوم به مصالح الحماية المدنية ويراقبه.
- يشارك في تنفيذ برامج الدفاع المدني.

ب – صلاحيات الوالي:

إن صلاحيات الوالي فيما يتعلق بالدفاع المدني متضمنة في القانون رقم 09-90المؤرخ في 7افريل 1990الخاص بالولاية، وأيضا المرسوم رقم 373-83المؤرخ في 28ماي 1983المحدد لسلطات الوالي فيما يتعلق بالأمن والحفاظ على النظام العام. ومن الصلاحيات المخولة للوالي، انه يجوز له عندما تقتضي الظروف الاستثنائية ذلك أن يطلب تدخل تشكيلات الشرطة والدرك الوطني، المتمركزة في إقليم الولاية عن طريق التسخير (المادة 99)، ويعتبر الوالي بموجب المادة 100مسؤولا عن إعداد تدابير الدفاع والحماية التي لا تكتسي طابعا عسكريا وتنفيذها. ويسهر الوالي بموجب المادة 101على إعداد وإتمام وتنفيذ مخططات تنظيم عمل الإسعافات في الولاية وضبطها باستمرار، ويمكنه في إطار هذه المخططات أن يسخر الأشخاص والممتلكات طبقا للتشريع المعمول به. من جهة أخرى ينص المرسوم رقم 373 – 83المحدد لسلطات الوالي في مجال الحفاظ على الأمن والنظام العام في مادته الثانية على انه يجب على الوالي أن يتخذ جميع الإجراءات ذات الطابع التنظيمي التي من شانها أن توفر ما يلي:

- حماية الأشخاص والممتلكات، وضمان السير العادي والمنتظم لحياة المواطنين.
- تفادي أي شكل من أشكال الاضطراب في النظام العام أو عرقلة الممارسة العادية للسلطة، والمحافظة على الممتلكات العمومية.

ج– صلاحيات رئيس البلدية:

يحددها قانون رقم 08-90المؤرخ في 7أفريل 1990المتعلق بالبلدية الذي يمنح لرئيس المجلس الشعبي البلدي صلاحيات فيما يتعلق بالأمن العمومي. فطبقا للمادة 75من هذا القانون فان رئيس البلدية احتراما لحقوق المواطنين وحرياتهم على الخصوص يتولى ما يلي:

- المحافظة على النظام العام وسلامة الأشخاص والأملاك.
- المحافظة على حسن سير النظام في جميع الأماكن العمومية التي يجري فيها تجمع الأشخاص.

ويأخذ رئيس البلدية جميع الاحتياطات الضرورية وجميع الإجراءات الوقائية لضمان أمن الأشخاص والممتلكات في الأماكن العمومية والتي تكون عرضة أكثر للحوادث والحرائق والنكبات. وفي حالة الخطر الجسيم والداهم، يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتنفيذ تدابير الأمن التي تفتضيها الظروف ويخطر الوالي بها فورا (المادة 71). ويجوز لرئيس المجلس الشعبي البلدي تنظيم وتقديم الإسعافات أن يقوم بتسخير الأشخاص والأملاك العامة والخاصة (ال مادة72).

د – هياكل الأمن والحماية العمومية.

ينبغي أن تخضع المؤسسات العمومية والأجهزة الخاصة للحماية ضد أي تهديد. وخاصة المؤسسات التي تكتسي طابعا استراتيجيا وحساسا بفعل طبيعة مهامها وعملها. وقد جاء الأمر المتعلق بالتنظيم العام للحماية المدنية في وقت الحرب لعام 1967 (المادتان 11و 42) والقانون المتعلق بالدفاع الشعبي لعام 1987 (المادة 10) والمرسومان المتعلقان بالتدخل والنجدة في حالة الكوارث والوقاية من مخاطر الكوارث لعام 1985، جاءت لدمج المؤسسات العمومية والأجهزة الخاصة في عملية وضع مخططات الوقاية وتنظيم النجدة بهدف ضمان أمنها وحمايتها الخاصة. يجب على هذه

المؤسسات والأجهزة أن تشارك في الدفاع المدني بالوسائل التي تمتلكها بتسخير من السلطات المخولة وهذه الوسائل يمكن أن تكون عتادا أو بنى قاعدية أو مؤن مختلفة أو خبرة.... ومن بين هذه الأجهزة نجد:

1- الحماية المدنية: تدخل صلاحياتها في إطار الاستراتيجية المسطرة من قبل السلطات العمومية، وتمثل مهام النجدة والإنقاذ وتقديم الإسعافات الإنسانية المحور الأساسي للحماية المدنية، الذي تبنى عليه استراتيجيتها الهادفة إلى حماية الأشخاص والممتلكات أثناء الحالات الاستعجالية.

2- المديرية العامة للأمن الوطني: بموجب المرسوم رقم 72 -92المؤرخ في 31أكتوبر 1992تم تحديد مهمات وهيكلة المديرية العامة للأمن الوطني. وتنص المادة 2من المرسوم على أن ا لمديرية مكلفة بـ: السهر على احترام القوانين والتشريعات ،ضمان حماية الأشخاص والممتلكات ،وأيضا الوقاية من كل أشكال الاضطرابات التي تهدد النظام العام .وانطلاقا من هذه المهام نلاحظ أن الأمن الوطني يساهم مباشرة في الأمن الداخلي للبلاد ،وهذه الوظيفة تتدعم وتتقوى أكثر في الحالات التي تصبح فيها حياة المجتمع في خطر بسبب حالات الأزمات الطارئة التي قد تحدث نتيجة كوارث طبيعية أو تكنولوجية أو صناعية .فالشرطة ومن خلال مديرياتها المتخصصة ،تشارك في الدفاع عن المصالح الرئيسية للدولة ،كما تشارك أيضا في عمليات الدفاع المدني.

3- الدرك الوطني: في سياق هيمنت فيه التهديدات غير العسكرية، فان الدرك كخدمة عمومية يمثل أحد أهم الفواعل في مجال الدفاع المدني، وفي هذا الصدد يعتبر أول المساهمين من وزارة الدفاع. وبصفته قوة مؤسسة، فانه يسهر على راحة المواطنين من خلال القيام ب (حماية الأشخاص والممتلكات، الاستعلام، الإنذار، النجدة والإسعاف،) كما يقوم أيضا بالحفاظ على النظام العام وتطبيق القانون وهذا بالإضافة إلى مهمته الأصلية وهي الدفاع العسكري عن الدولة.

4-2- المنظمات غير الحكومية:

وهي منظمات تعمل على المساعدة في حال الكوارث الطبيعية، وأهمها الهلال الأحمر الجزائري، وهو أول منظمة إنسانية في الجزائر، أنشئ سنة 1956إبان ثورة التحرير الوطنية، كما انه منظمة إغاثة تقوم بالعمل التطوعي، ومساعدة السلطات العمومية في أداء مهامها، وهي اليوم تضم قرابة 25ألف متطوع عبر كامل التراب الوطني. والهلال الأحمر هو جهاز ملحق بالسلطات العمومية وذلك وفق مرسوم 524-62الصادر في 6سبتمبر 1962المتضمن الاعتراف بالهلال الأحمر الجزائري كمؤسسة وطنية، إذ تنص المادة الأولى من المرسوم على أن الهلال الأحمر الجزائري يمثل جمعية تمتلك الشخصية القانونية، ويعترف به رسميا كمؤسسة نجدة تطوعية ومستقلة ومكملة للسلطات العمومية، بينما تعترف المادة الثانية للهلال الأحمر الجزائري بكونه مكملا مستقلا لمصالح الصحة العسكرية. يشارك الهلال الأحمر الجزائري في عمليات الإغاثة العاجلة لضحايا الكوارث الطبيعية التي تستدعي التدخل كالزلازل والفيضانات وانهيار المباني، بالإضافة إلى ادوار ومهام أخرى في مجال التعاون والتضامن في مختلف المجالات، وأيضا القيام بالحملات الإعلامية التحسيسية حول مخاطر الهلع أثناء حدوث الكوارث وهذا ما نلحظه خاصة بعد 2003، وبذلك يمكن القول إن الهلال الأحمر أصبح شريكا في مجال تبسيط الرسائل وتقديم الخدمات والإعانات لصالح المواطن.

4-3-مسؤولية المواطن:

المواطن هو فاعل مهم في الدفاع المدني، فهو معني بشكل مزدوج من حيث كونه أولا يجب أن يحمى من طرف الدولة ضد أي تهديد، وهو بدوره يجب أن يدافع عن الدولة ضد أي خطر. ويتضمن الدستور مادتين (61،62) مخصصتين لواجبات المواطن في مجال الأمن الوطني، كما أن الأمر المتضمن التنظيم العام للحماية المدنية في وقت الحرب 1967، خصص المادة 50لتوظيف مستخدمي المصالح العمومية والمتطوعين لضمان سير الحماية المدنية. كما نص القانون الخاص بالدفاع الشعبي لعام 1987في مادته الثالثة على أن يخضع المواطنون الذين تتراوح أعمارهم بين 18و 60سنة كاملة لواجبات الدفاع الشعبي ويستثنى منهم المعفيون بسبب عدم القدرة البدنية أو العقلية، والمواطنون الخاضعون أولويا للواجبات العسكرية باسم الجيش الوطني الشعبي. ورغم أن المواطن يلعب دور الفاعل المتطوع، إلا أن دوره لا يقل أهمية عن دور الأجهزة المتخصصة في هذا المجال، وعليه لا بد من الاستثمار في تثقيف المواطن وتوعيته بدوره الضروري في مجال توفير الأمن والحماية لنفسه ولغيره من المدنيين. وبالتالي فان التحضير التحضير للدفاع ضد هذه الأخطار هو المعيار الأساسي الذي يقاس به مدى نجاعة عملية الدفاع عن عدمها. (**شريف، 2017، الصفحات 366-371**)

الفصل الثاني:
الدراسة الجغرافية لمدينة الشريعة

مقدمة الفصل :

تعتبر دراسة المدينة من جميع النواحي مهمة جدا لفهم مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية. كما أنها تمنحنا نظرة شاملة حول ديناميكية المجال ومختلف العوامل المتحكمة فيه، ناهيك على تأثيرها في سلوك الأفراد والمجتماعات، فكما يقال "المرء ابن بيئته".

تبعا لذلك نرى من الضروري التعريج بشيء من التفصيل بالدراسة الجغرافية العامة لمجال ومنطقة بحثنا، حتى يتسنى لنا الربط بين موضوع بحثنا المتمحور حول الكوارث والأخطارن وعلاقته بمكونات المجال الطبيعي، وكذلك البنية البشرية لسكان المنطقة، مع التعريج على تأثير ذلك على المحيط العمراني للمدينة.

على ضوء ذلك تطرقنا في المبحث الأول للدراسة الطبيعية للمدينة وخصائصها المناخية. كما تم التطرق في المبحث الثاني للخصائص البشرية لسكان المنطقة، من خلال دراسة مراحل نموهم، ومختلف التقسيمات السكانية من حيث الجنس، العمر، التركيب الاقتصادي وغيرها. ليتم التطرق في المبحث الثالث إلى دراسة الجانب العمراني للمدينة، كونه نتاج تفاعل الوسط البشري والطبيعي وهو نتاج ديناميكية السكان وفقا لخصائصهم الاجتماعية والاقتصادية، في ظل الأوضاع التاريخية، الاجتماعية ، الاقتصادية والسياسية التي مرت بها المنطقة على الخصوص، و الجزائر على العموم.

المبحث الاول

الدراسة الطبيعية لمدينة الشريعة

تمهيد:

تعتبر دراسة الوسط الطبيعي لأي مجال جغرافي ذات أهمية بالغة، ذلك لارتباطها المباشر بالخصائص السطحية والباطنية للموضع، إذ غالبا ما يتم تحديد المناطق القابلة للبناء لإنشاء السكنات ومختلف التجهيزات القاعدية، حيث يؤخذ بعين الاعتبار كذلك خصائص مناخ المنطقة لكونها تؤثر بشكل مباشر في نمط حياة السكان. كما يجب عند التخطيط العمراني تجنب البناء بالمناطق المعرضة لمختلف المخاطر والكوارث الطبيعية كالفيضانات، الزلازل، انزلاق التربة وغيرها.

1- الموقع الجغرافي والإداري:

1-1- الموقع الجغرافي: بلدية الشريعة هي إحدى بلديات ولاية تبسة، تقع جنوب غرب الولاية وتبعد عنها بحوالي 50 كلم يربطها محور الطريق الوطني رقم (83)، وتعتبر الشريعة ثالث أكبر بلديات الولاية من حيث عدد السكان، حيث قدر حسب اخر تحديث لإحصاء السكان والسكن لسنة 2022: 93713 منهم 82288 نسمة في التجمع الرئيسي للمدينة، ولقد ارتقت إلى مصاف بلديات الوطن سنة 1958م ثم ارتقت في مصاف الدوائر من خلال التقسيم الإداري لسنة 1974. (**المخطط التوجيهي لبلدية الشريعة، 2016+ تقديرات 2022**)

الخريطة رقم (01): الموقع الجغرافي لبلدية ومدينة الشريعة

© المصدر: انجاز الطلبة

1-2-الموقع الإداري: تقع في مجال الدراسة بالجنوب الغربي للولاية ويتربع على مساحة إجمالية قدرها 317.89كلم^2. كما أن بلدية الشريعة لها حدود إدارية متمثلة في: من **الشمال** :بلدتي بئر مقدم وقريقر. من **الجنوب** :بلدية ثليجان. من **الشرق** :بلدية العقلة المالحة. و من **الغرب** :بلدية المزرعة.

الخريطة رقم (02): الموقع الإداري لبلدية الشريعة.

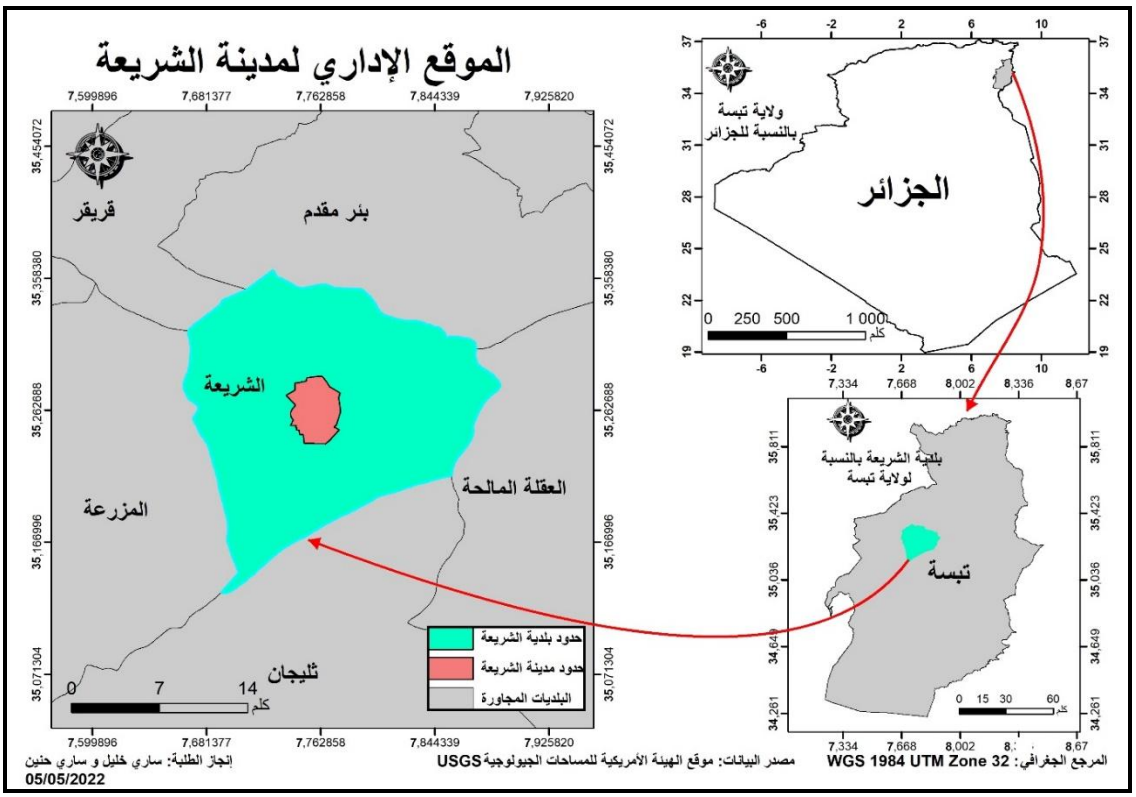

© المصدر: انجاز الطلبة

بلدية الشريعة يتراوح ارتفاعها على مستوى سطح البحر بحوالي 1050 متر، وتقع فلكيا على خطي طول 7.40°و7.55° شرقا وبين دائرتي عرض 35.10°و 35.25° شمالا.

2- الدراسة الطبيعية:

2-1- المناخ:

للمناخ أهمية بالغة في الدراسة العمرانية ، إذ أن مدينة الشريعة يسودها المناخ القاري شبه الجاف ذو شتاء شبه بارد لقد اعتمدنا في تحديد نوع النطاق المناخي بالمدينة على طريقة أومبرجي ونظرا لعدم توفر بعض المعطيات المناخية الخاصة بالمدينة مثل درجة الحرارة الدنيا لأبرد شهر في السنة فقد كنا ملزمين باعتماد ما توفر من معطيات مناخية وهي تمتد بين سنتي **1998**و **2001**رغم قصر السلسلة الاحصائية كما يتبين من الجدول التالي:

الجدول رقم (01): توزيع متوسطات درجة الحرارة والتساقط على أشهر السنة لمدينة الشريعة.

الأشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
الحرارة ° م	5.46	11.71	13.13	16.28	20.95	25.67	29.35	31.4	26.72	21	11.45	8.82
التساقط مم	46.96	44.51	38.98	24.56	22.29	13.68	3.20	7.49	15.40	34.34	46.36	67.69

المصدر :محطة الأرصاد الجوية تبسة 1998-2001

وعلما بأن درجة الحرارة الدنيا لأبرد شهر في السنة هي 0.21 °م وكذا درجة الحرارة القصوى لأحر شهر في السنة هي **42,21°م** وأن كمية التساقط السنوي هي 365.46 ملم أمكننا استعمال معامل أومبرجي (29.58) الذي بين انتماء المدينة إلى النطاق المناخي شبه الجاف ذو شتاء شبه بارد، أنظر وضعية المدينة في الشكل البياني الحراري المطري لأومبرجي التالي:

الشكل رقم (02): وضعية مدينة الشريعة في المخطط الحراري المطري لأومبرجي.

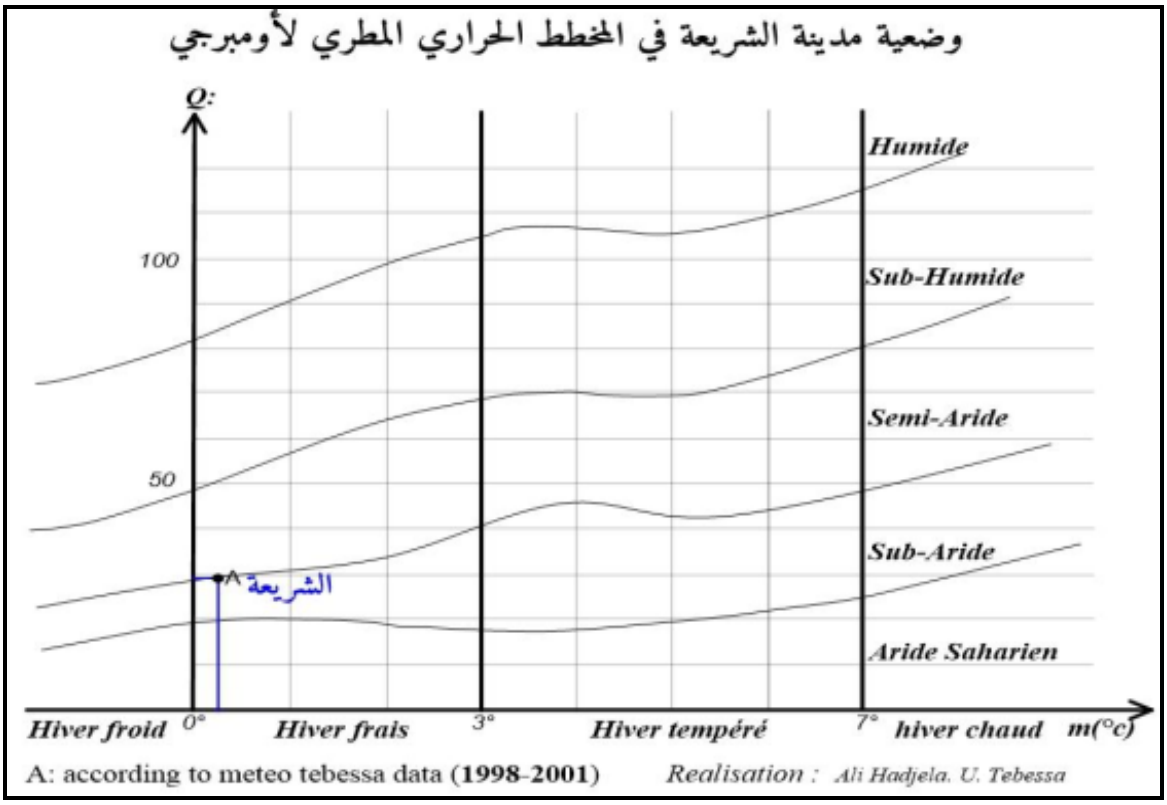

المصدر: الأستاذ علي حجلة

تمتد فيه الفترة الجافة إلى **06**أشهر، ارتفاع الحرارة صيفا يؤدي لتخمر المواد العضوية المرتبطة بالنفايات الحضرية وخاصة ان المدينة تعاني من سوء التهيئة ان لم نقل انعدامها وتشوه في المنظر العام في العديد من الأحياء، وعليه فمن الضروري ان تولى عملية جمع النفايات الحضرية المنزلية عناية خاصة لتفادي تلوث المحيط وانتشار الأمراض وتكاثر الحشرات.

الشكل رقم (03): منحنى غوسن الحراري المطري لمدينة الشريعة.

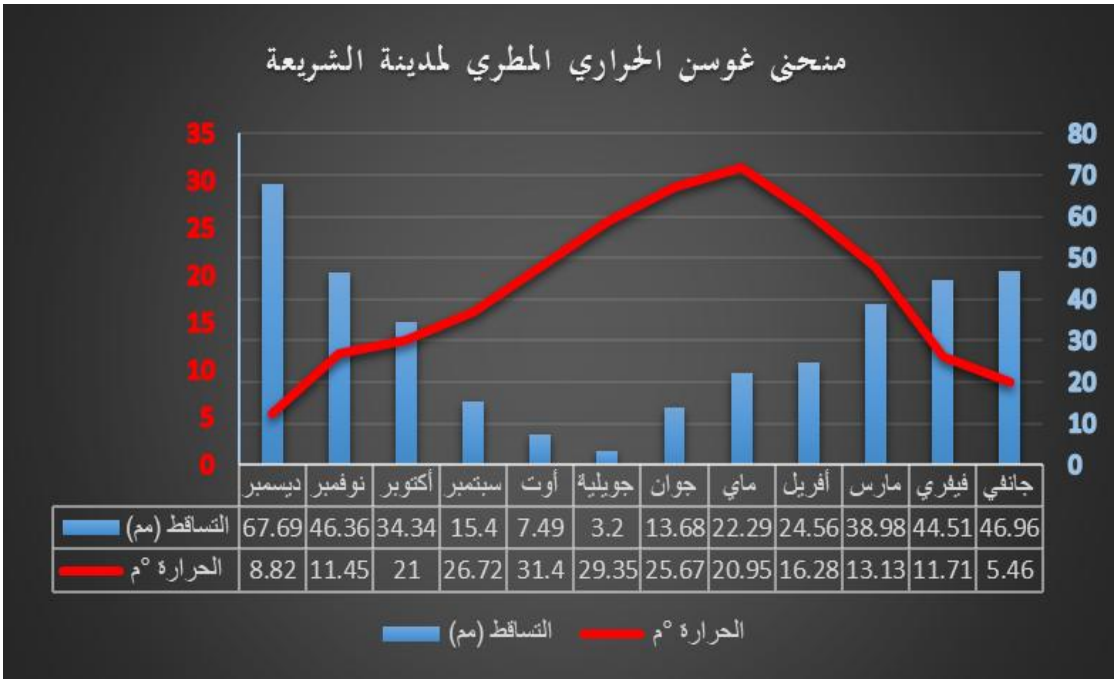

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
التساقط (مم)	46.96	44.51	38.98	24.56	22.29	13.68	3.2	7.49	15.4	34.34	46.36	67.69
الحرارة °م	5.46	11.71	13.13	16.28	20.95	25.67	29.35	31.4	26.72	21	11.45	8.82

المصدر: محطة الرصد الجوي تبسة + معالجة الطالبين

سجلت أقصى كمية تساقط في شهر ديسمبر بـ **67.69**مم وأدنى كمية تساقط في شهر جويلية بـ **3.20** مم ، حيث الفصل الأكثر تساقط يخص فصل الشتاء بـ **159.16**مم. أما الفصل الأكثر جفاف خص فصل الصيف بـ**24.37**مم. تتميز منطقة الشريعة بمدى حراري كبير يصل إلى **25,94**درجة، حيث سجلت أقصى درجة حرارة في شهر أوت **31.4**درجة وأدنى درجة حرارة في شهر جانفي**5.46°** م وهذا ما يدل على قارية المنطقة. وهو ما يعني ارتفاع حرارة فصل الصيف مما يسرع عملية تحلل المواد العضوية للنفايات وانتشار الروائح الكريهة كما أشرنا اليه سابقا. على عكس فصل الشتاء الذي تتراوح فيه درجة الحرارة القصوى بين **10.71**و **18.69**درجة وهي أكثر بكثير من درجة الحرارة الدنيا التي تبلغ **0.21**في شهر جانفي وتصل إلى عتبات الصقيع غير مواتية للزراعة. بالتالي فإن التبخر منخفض خلال فصل الشتاء ومن ناحية أخرى فإن متوسط درجة الحرارة القصوى سجلت في شهر أوت **42.21**درجة مئوية وارتفاعها يسبب جفاف المدينة.

2-2- التضاريس:

يميز مدينة الشريعة بصفة عامة الطابع السهلي، عدا المنطقة الشرقية أين يزداد الارتفاع.

الارتفاعات:

الخريطة رقم (03): الارتفاعات بمدينة الشريعة.

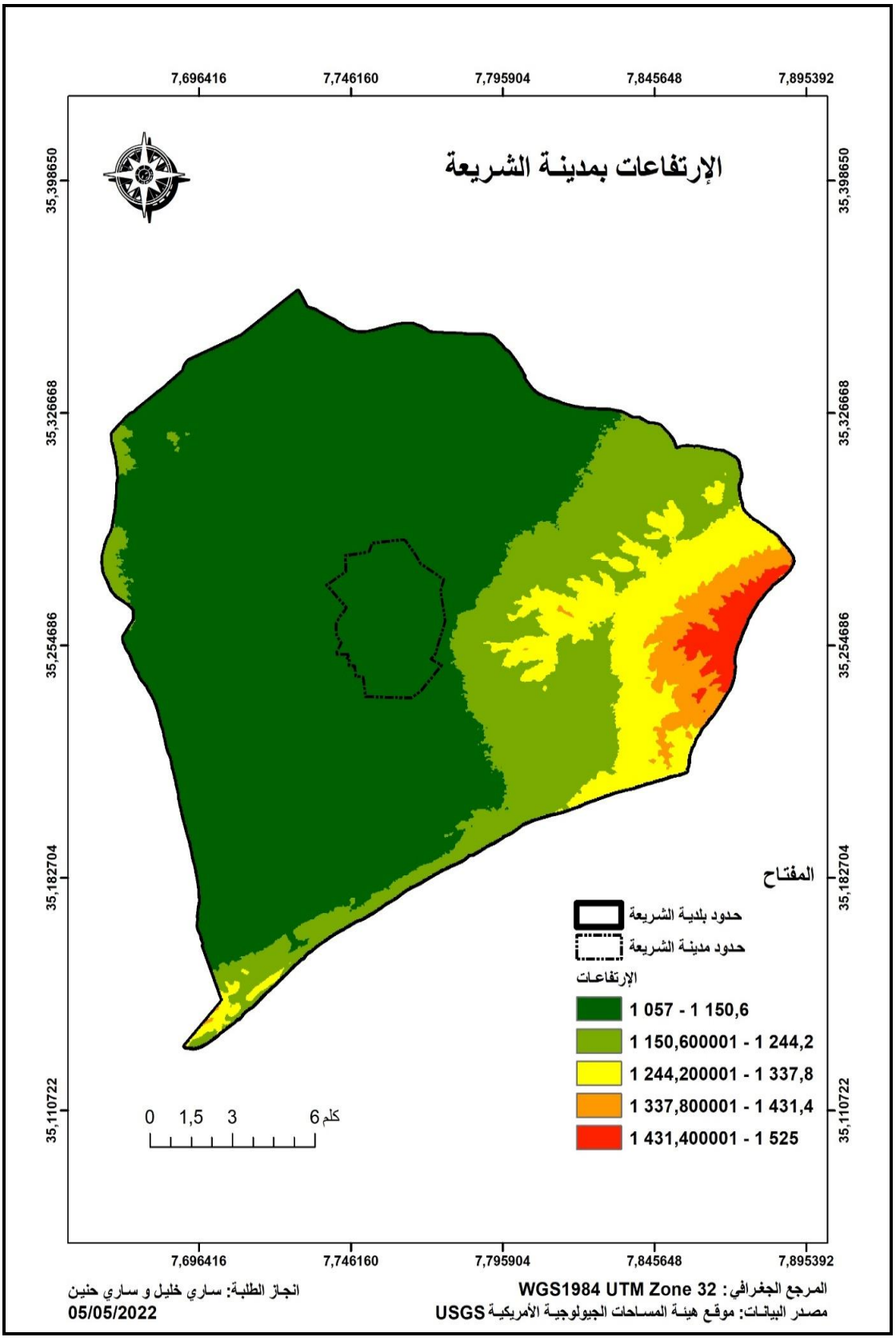

© المصدر: انجاز الطلبة

يقدر أدنى ارتفاع على مستوى البلدية بحوالي 1057 مترا بالجزء الشمالي في حين يبلغ متوسط الارتفاعات 1292.76 وباستعمال برامج **Arc Gis** أمكن تمييز 5 فئات للارتفاعات على مستوى بلدية الشريعة وهي:

- الفئة الأولى: تتراوح الارتفاعات بها بين 1057 متر إلى 1150.6 متر فوق مستوى البحر وتشكل **63.7%** وتتوافق مع الجزء الشمالي للبلدية.
- الفئة الثانية: بارتفاعات تتراوح بين 1150.600001 متر إلى 1244.2 متر وتأتي بعد سابقتها من حيث النسبة التي تشغلها داخل البلدية بـ **43.2%**.
- الفئة الثالثة: بارتفاعات تتراوح بين 1244.200001 متر إلى 1337.8 متر وتشغل ما نسبته **13.03%** من تراب البلدية.
- الفئة الرابعة: ذات ارتفاعات من 1337.800001 متر إلى 1431.4 متر تشكل ما نسبته 15,03%
- الفئة الخامسة: ذات ارتفاعات من 1431.400001 متر إلى 1525 متر تشكل نسبتها.

وتعتبر الأراضي التابعة للفئتين الأخيرتين أراضي جبلية صعبة وتشكل عائقا في وجه التوسع العمراني شرقا.

2-3- الانحدارات:

تعتبر الانحدارات من أهم العوامل التي تتحكم في قابلية الأراضي للتعمير، وتحليل أشكال الاستخدامات ونوعها علما أن أي تدخل اصطناعي على الانحدارات يكلف أموالا باهظة. كما أن البناء في المناطق المنحدرة دون مراعاة طبيعة الأرض، أو اتخاذ إجراءات وقائية، من شأنه تعريض الأرضية إلى مختلف الحركات الكتلية والانزلاقات الأرضية والتي تشكل خطرا طبيعيا قد يتسبب في خسائر مادية وبشرية كبيرة.

بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية حسب الخريطة رقم (04)، تمكنا من تمييز خمسة فئات رئيسية من حيث درجة الانحدار وهي:

✓ **الفئة الاولى** (0-05%): أراضي أغلبها زراعية وهي معرضة بحكم استوائها للفيضانات وتطرح إشكالا متعلقة بنشر شبكات الصرف الصحي والمياه الصالحة للشرب.

✓ **الفئة الثانية** (05-09%): وتعتبر هذه الأراضي صالحة للتعمير، انحدارها يساعد على مد الطرقات والشبكات.

✓ **الفئة الثالثة** (9-17%): ترتفع بها نسبيا تكاليف البناء ومد الشبكات التقنية.

✓ **الفئة الرابعة** (17-25%) والفئة الخامسة (**25% <**) نجدها في جنوب المدينة وشرقها خاصة بالمنحدرات الجبلية.

2-4- الشبكة الهيدروغرافية:

تعتبر الشبكة الهيدروغرافية عنصر مهم في الدراسة بحيث تساعدنا على قابلية تعرض المنطقة للفيضانات بالإضافة الى الأودية التي تخترق مجالها الحضري.

من خلال الخريطة رقم (05) نجد أن مدينة الشريعة تخترقها العديد من الأودية التي تنبع من المناطق المرتفعة لكنها مؤقتة الجريان ومعظمها من الرتبة الأولى والثانية والثالثة بالإضافة إلى أنها تصب في وادي حاجز الحماية الترابي الذي يحيط بمدينة

الشريعة لكن في حال هطول الأمطار وبغزارة يمتلئ الوادي ويمثل خطر كبير خاصة من الجهة الغربية والجهة الشمالية لانعدام الانحدار فيها.

الخريطة رقم (04): توزيع الانحدارات بمدينة الشريعة.

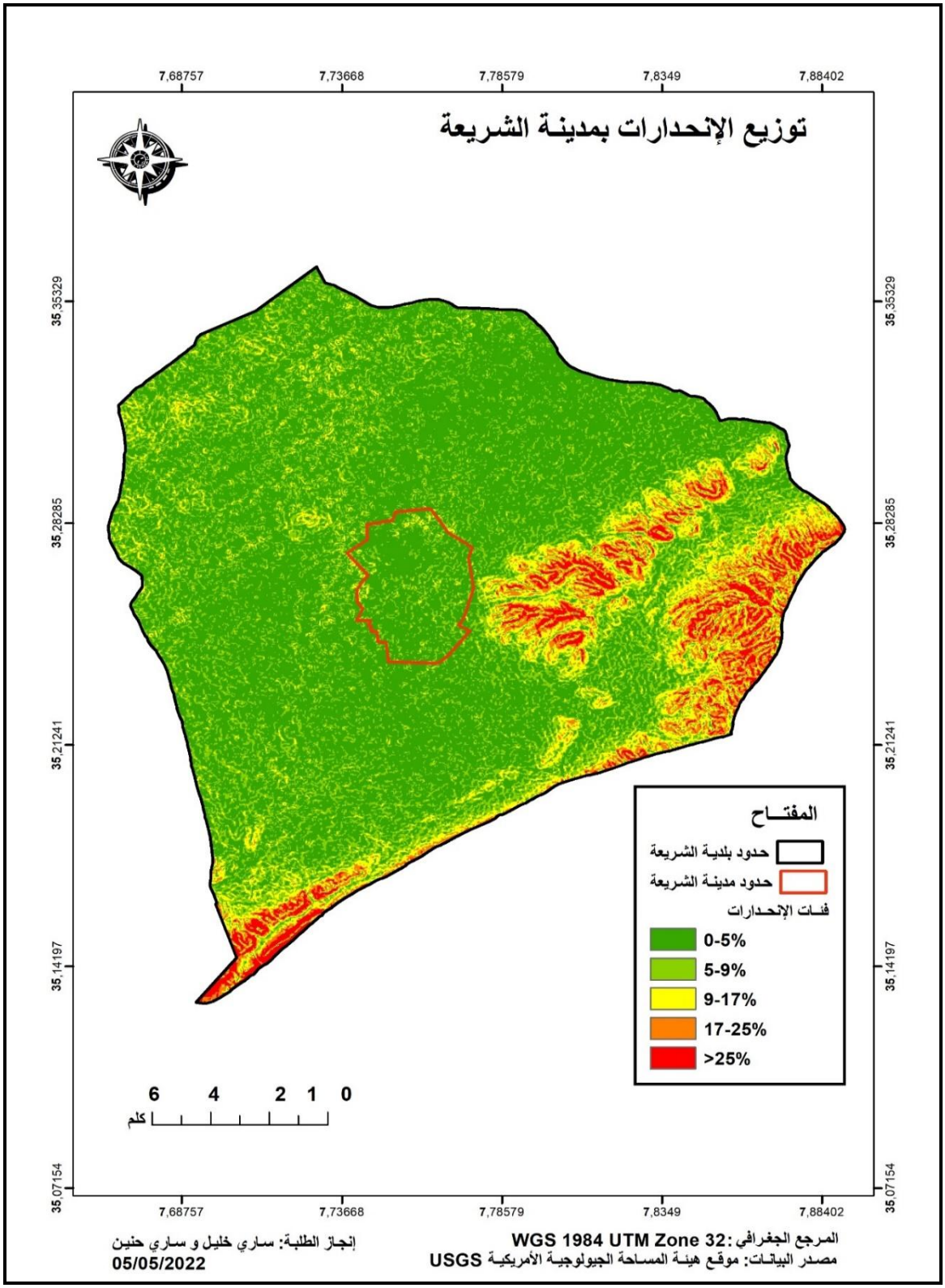

© المصدر: انجاز الطلبة

الخريطة رقم (05): الشبكة الهيدروغرافية لمدينة الشريعة.

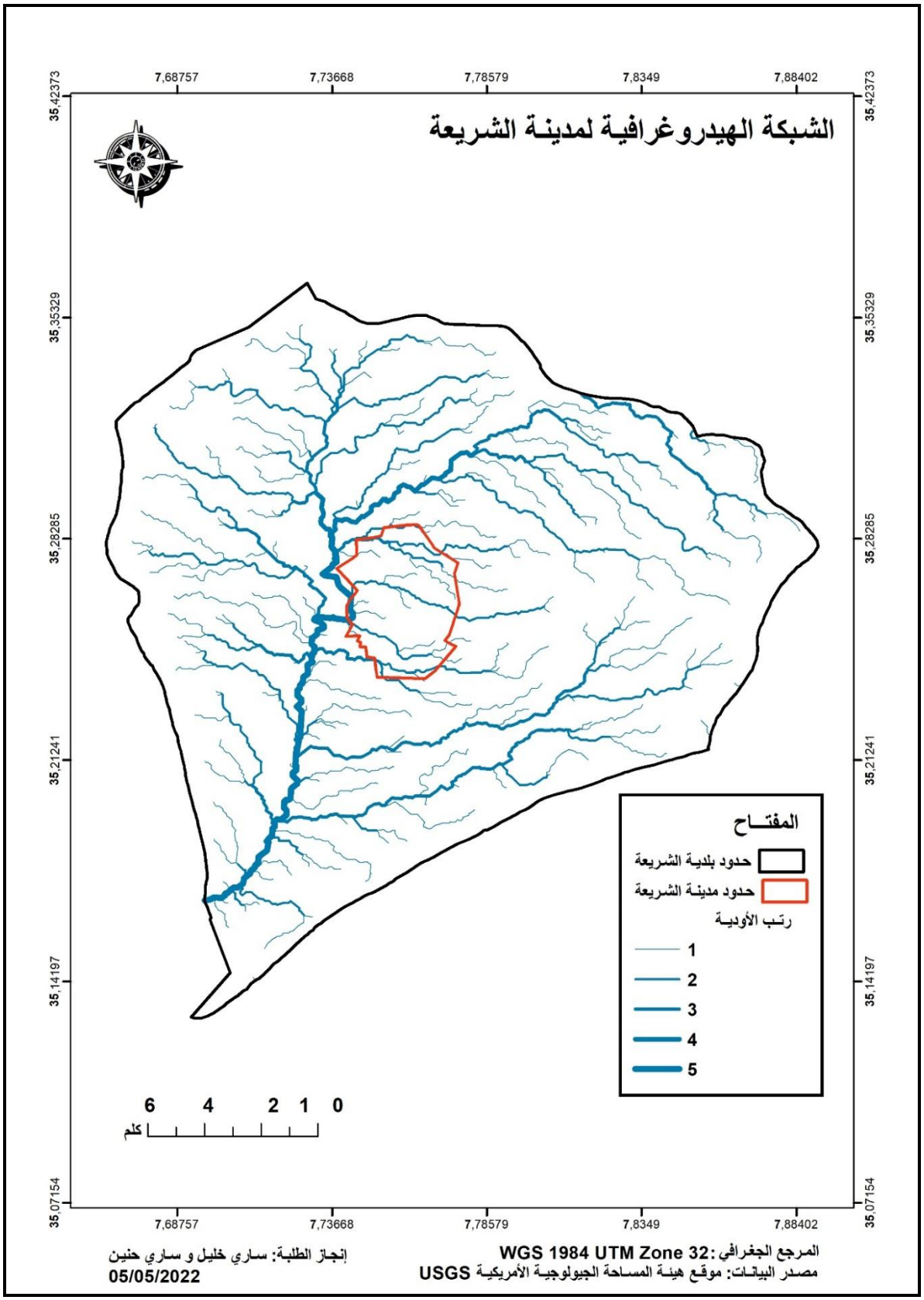

© المصدر: انجاز الطلبة

2-5- الدراسة الجيولوجية:

تكتسي الدراسة الجيولوجيةأهمية بالغة في معرفة توضع الطبقات الصخرية وطبيعة المعادن المكونة لهذه الأخيرة، ومدى تأثيرها وتأثرها بالعوامل الداخلية والخارجية، والتي بدورها تساهم في تحديد نوع البناية ومدى مقاومتها وثقلها واتجاه التوسع العمراني ومدى ملائمة المشاريع والإنجازات البشرية مع الخصائص الجيولوجية، كما يساعد ذلك في تحديد مختلف الخصائص التقنية للبناء والتعمير على غرار معدل شغل الأرض وكثافة البناء وغيرها.

بالاعتماد على الخريطة الجيولوجية لشمال الجزائر نجد أن التكوين الغالب لبلدية الشريعة ينتمي للزمن الرابع والمتمثل في رسوبيات من الرمل. بالاعتماد على معطيات القوانين الجزائرية الزلزالية (**RPA 1993/VERSION 2003**)، مجال الدراسة ينتمي إلى المنطقة 1 وهي ذات زلزالية ضعيفة.

2-6- الدراسة الجيوتقنية :

تعتبر الدراسة الجيوتقنية من أهم الدراسات التي تكشف لنا عن الإمكانيات الأولية في تحديد الأراضي الصالحة والغير صالحة للبناء، حيث تبين الميزة الأساسية للتربة وكيفية عمليات التعمير، في كيف تكون الأساسات التي تبنى عليها المباني، كما تبين لنا المناطق الشديدة الانحدار والتي يمكن أن تكون عائقا أمام النمو العمراني أو يكون التعمير بها مكلفا جدا من الناحية المالية، وقد تم تقسيم مجال الدراسة حسب قابلية التعمير كالتالي:

- **أراضي قابلة للتعمير** :تمثل أراضي الجهة الوسطى والغربية من التجمع الرئيسي، تتميز بنسبة انحدار ضعيفة جدا أقل من **03%**أما خصائصها الجيوتقنية فهي عبارة عن تكوينات رسوبية والمتمثلة في الطمي والحصى وكتل من الحجر الكلسي، كما تتميز بكونها مستقرة، وعليه فإن هذه الأراضي تسمح بتشييد مختلف البناءات الكبيرة ذات الطوابق المتعددة.
- **أراضي قابلة للتعمير بشروط** :نجدها في كامل الأراضي الشرقية، تكويناتها عبارة عن طين طمي، من الناحية الطبوغرافية ذات نسبة انحدار ضعيفة كما تتميز بكثرة المجاري المائية العشوائية وعليه فهي تتطلب عمليات تهيئة واسعة من أجل الحد من توسعها، كما ننصح بخلق قناة حماية المدينة من الفيضانات.

المبحث الثاني

الدراسة السكانية لمدينة الشريعة

تمهيد:

تكتسي الدراسة السكانية أهمية كبيرة كونها أحد العناصر التي ينبغي أن يولى لها الاهتمام نظرا للعلاقة التي تربطها بجميع مكونات المجال سواء الطبيعية أو الاقتصادية أو العمرانية، وتكمن أهمية دراسة السكان في معرفة عددهم وكيفية توزيعهم في المجال، كما تفيدنا معرفة معدلات النمو والتراكيب العمرية والنوعية للسكان في تقدير أعدادهم مستقبلا مما سوف يمكننا من تقدير كل احتياجاتهم المختلفة. حسب مكتب الإحصاء فإن عدد سكان بلدية الشريعة يبلغ 93713 نسمة لسنة 2022 منها 82288 نسمة في التجمع الرئيسي للبلدية.

1- التطور السكاني:

لم توفر لنا الكثير من المعطيات الخاصة بتطور سكان مدينة الشريعة منذ الإحصاء العام للسكن والسكان إلا بعض التقديرات المرسلة إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية ومنه قمنا بتحديد أربعة (04) مراحل للتطور وهي كالتالي:

- **المرحلة الأولى:** (من سنة 1977 إلى سنة 1987): تميزت المرحلة الأولى بنمو سكاني سريع جدا حيث كان عدد السكان مدينة الشريعة سنة 1977 في حدود 10434 نسمة لينتقل العدد في سنة 1987 إلى 32953 نسمة أي زيادة تقدر بـ 315% معناه أن عدد السكان زاد بمعدل ثلاثة أضعاف في مدة عشر سنوات أكثر من الضعف، وهذا راجع إلى ترقية بلدية الشريعة إلى مصف الدوائر الأمر الذي كان عامل ومحفز أساسي إلى جذب للسكان.
- **المرحلة الثانية:** (من سنة 1987 إلى سنة 1998): عرفت المدينة في المرحلة الثانية استقرارا في زيادة عدد سكان المدينة حيث انتقل العدد السكان من 32953 نسمة سنة 1987 إلى 53645 نسمة بحلول سنة 1998 أي بمعدل نمو بلغ 4.53%، هذه الزيادة منخفضة مقارنة بالمرحلة التي سبقتها وهذا راجع لعدة أسباب أبرزها التحولات السياسية التي عرفتها البلاد في هذه المرحلة.
- **المرحلة الثالثة:** (من سنة 1998 إلى سنة 2008): ظهرت في هذه المرحلة ظاهرة تأخر سن الزواج وثقافة تحديد النسل لدى العائلات، اللذان تسببا في خفض معدل نمو سكان المدينة في هذه الفترة، حيث انخفض إلى أدنى من نصف معدل الفترة السابقة **2.12%**، وقد قدر عدد سكان مدينة الشريعة في إحصاء 2008 بـ 66160 نسمة.
- **المرحلة الرابعة:** (من سنة 2008 الى غاية سنة 2022): **من** خلال تقارير مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية وتقارير مكتب الإحصاء للبلدية فإن سكان البلدية قد بلغ 74344 نسمة وفي سنة 2019 بلغ 78895 نسمة، وحسب آخر تقرير مرسل إلى مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية فإن عدد سكان مدينة الشريعة قد بلغ 82288 نسمة في سنة 2022.

2- التركيب العمري والنوعي حسب تقديرات 2022:

يعتبر التركيب العمري والنوعي للسكان أحد العناصر الأساسية في التحليل الديمغرافي حيث يفيدان في معرفة ما تمتلكه البلدية من موارد بشرية وارتباطها بالقوة الإنتاجية ومدى فاعليتها ولهذا يعتمد المخططون عليها في تقدير الاحتياجات المستقبلية سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية لكل فئة من الفئات العمرية.

الجدول رقم (02): التركيب العمري والنوعي لبلدية الشريعة حسب تقديرات 2022.

الفئة العمرية	أقل من 6 سنوات	من 6 إلى 15 سنة	من 16 إلى 24 سنة	من 25 إلى 50 سنة	من 51 إلى 60 سنة	أكثر من 60 سنة
ذكور	9081	13860	9293	12151	2453	956
إناث	8724	13317	8928	11674	2358	918
المجموع	17805	27177	18221	23825	4811	1874

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية+ معالجة الطلبة

من خلال الجدول التالي يتضح لنا أن التركيب العمري والنوعي لبلدية الشريعة حسب تقديرات 2022 من خلال المتغيرين الذكور والإناث بمختلف الفئات العمرية من الفئات (أقل من 6 سنوات إلى أكثر من 60 سنة)، حيث نلاحظ من خلاله تقارب نسبي في عدد الاناث والذكور في كل الفئات العمرية والمتكونة من 06 فئات.

✓ **الفئة الأولى (أقل من 6 سنوات)**: وتشمل المواليد الجدد الى حدود 06 سنوات ويقدر عددها بـ 17805 نسمة أي نسبة 19% من إجمالي سكان البلدية.

✓ **الفئة الثانية (من 6 إلى 15 سنة)**: هي الفئة المتمدرسة في الأطوار التعليمية الثلاثة "ابتدائي، متوسط، ثانوي" ويقدر عددها بـ 27177 نسمة حيث تمثل أعلى نسبة بـ 29.5% من إجمالي السكان.

✓ **الفئة الثالثة (من 16 إلى 24 سنة)**: تشمل هذه الفئة من هم في فترة المراهقة والطلبة الجامعيين حيث يمثلون 19.5% من عدد السكان أي 18221 نسمة.

✓ **الفئة الرابعة (من 25 إلى 50 سنة)**: وتعرف بالفئة النشطة وهي تمثل 25% أي **23825** نسمة وتعتبر هذه النسبة دليل على وجود فئة شبابية كبيرة في البلدية يجب الاهتمام بها ومراعاة احتياجاتها.

✓ **الفئة الخامسة (من 51 إلى 60 سنة)**: تمثل هذه الفئة من هم في مرحلة الكهولة ويقدر عددهم بـ 4811 نسمة أي نسبة 05% من إجمالي السكان.

✓ **الفئة السادسة (أكثر من 60 سنة)**: وهي فئة الشيوخ والتي تقدر بـ 1874 نسمة على مستوى البلدية وهي بذلك تسجل أدنى نسبة 02%، وهذا يدل على أن بلدية الشريعة تتميز بفئة شبابية كبيرة.

3- العوامل المؤثرة في النمو السكاني:

1- **الزيادة الطبيعية:** تعتبر الزيادة الطبيعية من أهم العوامل المؤثرة على نمو السكان، حيث سجلت مصالح الحالة المدنية 2551 حالة ولادة بالمقابل تم تسجيل 560 حالة وفاة، ومنه تم تقدير الزيادة الطبيعية لسنة 2021 بـ 1991 نسمة.

2- **الهجرة:** لا يقل عامل الهجرة أهمية من العامل السابق، كما يبين لنا قابلية الجذب والطرد في منطقة الدراسة. من خلال فرز القوائم الانتخابية سنة 2021 تم الحصول على عدد الوافدين والمغادرين من البلدية وهي كالتالي:

الجدول رقم (03): صافي الهجرة لمدينة الشريعة.

نوع الهجرة	هجرة وافدة	هجرة خارجة	صافي الهجرة
ذكور	47	23	24
إناث	56	13	43
المجموع	103	36	67

المصدر: مكتب الانتخابات لبلدية الشريعة+ معالجة الطلبة

✓ **الهجرة الوافدة:** من خلال الجدول نجد أن عدد الوافدين الى البلدية سنة 2021 يقدر بـ 103 نسمة، منها 47 ذكور و56 إناث وهذا كون بلدية الشريعة أحد الدوائر الكبيرة الجاذبة والمستقطبة للناس من البلديات المجاورة.

✓ **الهجرة المغادرة:** يقدر عدد الهجرة الخارجة بـ 23 ذكور و13 إناث أي بمجموع 36 نسمة، ويرجع ذلك لعامل الزواج بالنسبة للإناث أو تغيير مكان الإقامة بعد توزيع سكنات عدل في بلدية بولحاف الدير.

✓ **صافي الهجرة:** من خلال الجدول قدر صافي الهجرة لسنة 2021 بـ 67 نسمة وهذا دليل على الحركية التي

4- توزيع السكان على القطاعات العمرانية:

4-1- تقسيم القطاعات العمرانية: نظرا لعدم توفر تقسيم للقطاعات العمرانية بالمصلحة التقنية لبلدية الشريعة، قما بتقسيم المدينة الى قطاعات عمرانية اعتمادا على الطرق والمحاور الرئيسة للمدينة (الطريق الوطني رقم 83، الطرق الولائية والبلدية) بالإضافة الى التوسع التاريخي للمدينة ومجالها المبني من سنة 1985 إلى سنة 2022 اعتمادا على برنامج **Google Earth** وكانت النتيجة الحصول على 11 قطاع المبينة في الخريطة (06) وهي:

✓ القطاع 01: يضم وسط المدينة.

✓ القطاع 02: يضم كل من حي العربي التبسي، النهضة، حي الأروقة، حي على قواسمية.

✓ القطاع 03: يضم كل من الحي الجديد، حي المجاهدين، حي العيد بن لعبيدي، حي أحمد بن علي، حي عبد الباقي.

✓ القطاع 04: يضم حي مخلوفي.

✓ القطاع 05: يضم كل من حي ابن باديس، حي طريق تازبنت، حي 100 سكن، حي التحصيص البلدي 02، حي تحصيص محمود الشريف.

✓ لقطاع 06: يضم كل من حي ناجي ناجي، حي حركات بوزيان.

✓ القطاع 07: يضم كل من حي العتيق، حي 250 سكن، الحي الوقائي، حي الرحل، حي شريط لزهر وما جاوره.

✓ القطاع 08: يضم كل من تحصيص تحصيص الجرف، حي الشبوكي، حي سوق الفلاح، حي تحصيص أول نوفمبر.

- ✓ القطاع 09: يضم كل من حي التحصيص البلدي 01 تحصيص النور 01، النور 02، النور 03، حي المنظر الجميل، وحي **RHP**.
- ✓ القطاع 10: يضم كل من حي البراهمية، حي تحصيص الفجر، حي تحصيص لعجال عمر، حي سكنات عدل.
- ✓ القطاع 11: يضم كل من حي المباركية، القطب السكني الجديد وما جاوره.

4-2- توزيع عدد السكان على القطاعات العمرانية:

يبين لنا الجدول رقم (2) والخريطة رقم (3) توزيع السكان عبر القطاعات العمرانية لمدينة الشريعة سنة 2022 حيث نلاحظ من خلالها الخريطة أن أكبر تركز للسكان في القطاع رقم 03 بعدد قدره حوالي 11520 نسمة كونه يضم أحياء عريقة وشعبية، يليه على الترتيب القطاع 02 و 06 و 07 و 11 بنسبة متقاربة، ثم يأتي بعده كل من القطاع 10 بنسبة **11%** من العدد الإجمالي لسكان التجمع الرئيسي، يأتي بعدها القطاع 04 و 05 و 08 و 09 بعدد 5760 نسمة 5349 نسمة 4115 نسمة 4114 نسمة على التوالي، و يأتي أخيرا القطاع الأول المتمثل في وسط المدينة وما يجاوره الذي يحتوي على نسبة **03%** من السكان أي ما يعادلها بـ 2469 نسمة وهذا راجع الى أن معظم البنايات في وسط المدينة ذات طابع تجاري، كما تحتوي على العديد من الإدارات ومؤسسات الدولة كمكتب البريد، اتصالات الجزائر، قسمة أملاك الدولة، وكالة موبيليس .... الخ.

- ✓ تعيشها البلدية.

الجدول رقم (04): توزيع السكان على القطاعات العمرانية بمدينة الشريعة.

رقم القطاع	عدد السكان (نسمة)	النسبة (%)
01	**2469**	**%3**
02	**10286**	**%12.5**
03	**11520**	**%14**
04	**5760**	**%7**
05	**5349**	**%6.5**
06	**9874**	**%12**
07	**9875**	**%12**
08	**4115**	**%5**
09	**4114**	**%5**
10	**9052**	**%11**
11	**9874**	**%12**

المصدر: مكتب الإحصاء لبلدية الشريعة+ معالجة الطلبة

الخريطة رقم (06): القطاعات العمرانية بمدينة الشريعة.

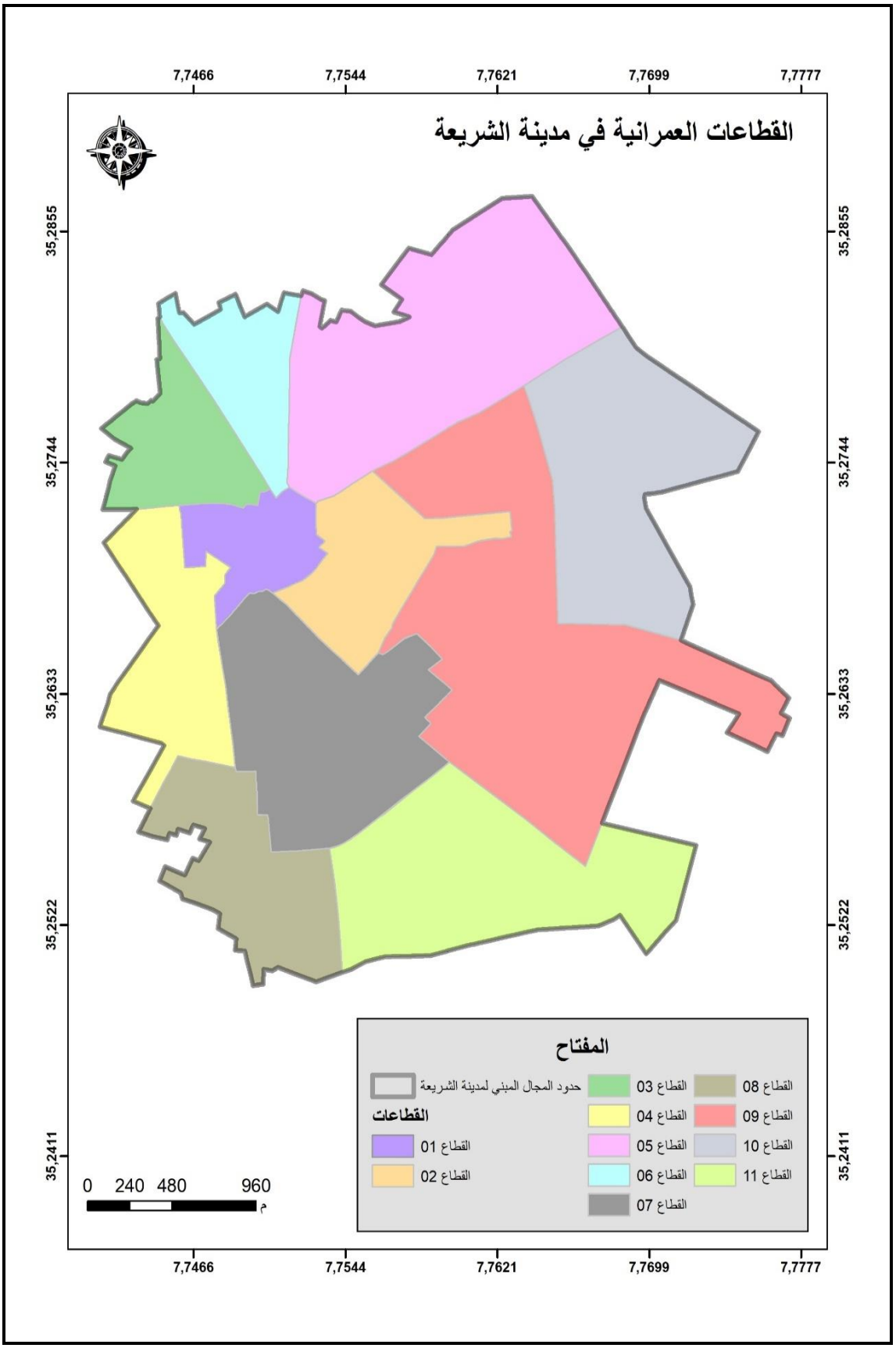

© المصدر: انجاز الطلبة

الخريطة رقم (07): توزيع عدد السكان حسب القطاعات العمرانية في مدينة الشريعة

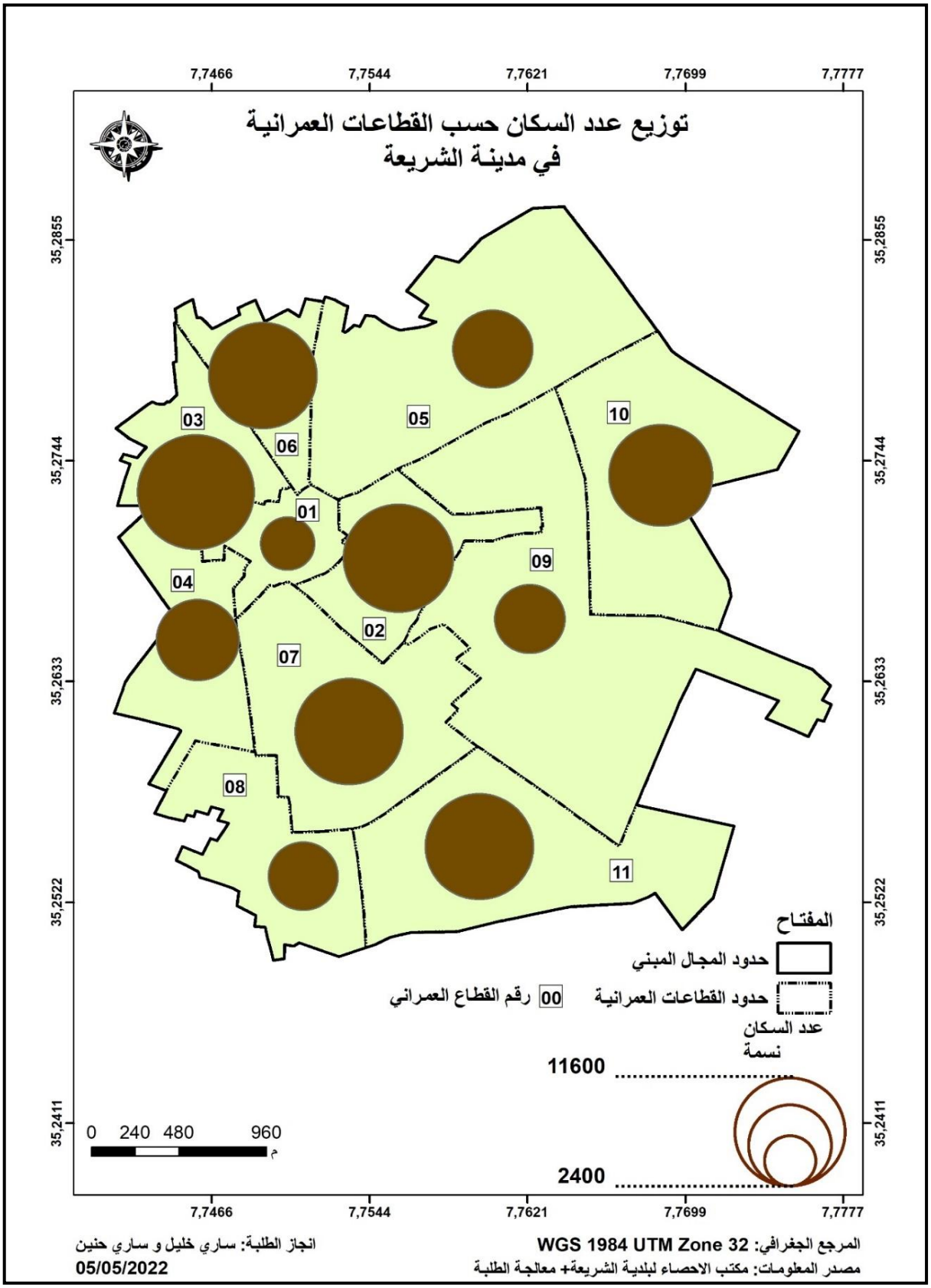

© المصدر: انجاز الطلبة

المبحث الثالث

الدراسة العمرانية (السكنية) لمدينة الشريعة

تمهيد:

تعتبر الدراسة العمرانية للمجال الحضري ذات اهمية بالغة، كونها تمنحنا نظرة شاملة ودقيقة حول ديناميكية النسيج الحضري، وتطوره والعوامل المتحكمة في توجيهه، مما يمنحنا صورة حول استهلاك المجال، واستخدامات الارض بالمدينة، ناهيك على طبيعة الحضيرة السكنية، ومدى احترام أدوات التهيئة والتعمير، ودور هذه الأخيرة في تنظيم المجال الحضري.

تتهيكل مدينة الشريعة على عدة محاور رئيسية، تضمن ربطها بما يجاورها من بلديات داخل وخارج إقليمها، وتتمثل أساسا في الطريق الوطني رقم 83 الرابط بين ولاية تبسة وولاية خنشلة مرورا بمجال الدراسة، الطريق الولائي رقم 01 الرابط بين بلدية الشريعة ببلدية ثليجان والطريق الولائي رقم 05 الذي بلدية الشريعة ببلدية الماء الأبيض، كما نجد بعض الطرق البلدية والمسالك الريفية التي تربط المشاتي والتجمعات الريفية بالتجمع الرئيسي.

1- الشبكة العمرانية لبلدية الشريعة:

تتكون بلدية الشريعة من تجمع رئيسي وهو مقر الدائرة والبلدية بالإضافة إلى التجمع الثانوي أولاد البهلول الواقع غرب التجمع الرئيسي الشريعة .كما نجد عدد من المشاتي: كمشتة مشنتل، البراهمية، أولاد عبد الله، أولاد خليفة ...الخ.

التجمع الحضري الرئيسي الشريعة: يتوسط التجمع الرئيسي الشريعة المجال البلدي، و يتموضع ضمن منطقة سهلية ذات انحدارات متوسطة، ويخترقه العديد من المحاور المهمة، وهي الطريق الوطني رقم 83 والطرق الولائية رقم 01 و 05، إضافة إلى مجموعة من الطرق التي تعمل على ربط المدينة بمختلف الاتجاهات. من الناحية الطبيعية فإن المدينة معرضة لخطر الفيضانات، وبالرغم من إنجاز حاجز حماية ترابي يحيط بالمدينة من الجهات الثلاث الجنوبية، الشرقية والشمالية، فإن مدينة الشريعة تعرف أمطارا موسمية كبيرة تتسبب في معاناة أحياء المدينة من خلال السيول الجارفة التي أغرقتها في الأوحال إثر انسداد قنوات الصرف الصحي وبالوعات المياه.

2- الأنماط العمرانية:

تضم الحضيرة السكنية لمدينة الشريعة حوالي 16778 مسكن و حوالي 2068 سكن هش، حيث ومن خلال المعاينة الميدانية التي قمنا بها للنسيج الحضري لمدينة الشريعة، وجدنا أنه يتميز بتركيبة منظمة يغلب عليها السكن الفردي، مع وجود السكن الجماعي، والمرافق العمومية، حيث تلعب شبكة الطرق الموجودة دورا مهما في ربط مختلف مناطق النسيج، وخلق نوع من الانسجام والتناسق بين مختلف مكونات المجال الحضري من إطار مبني، مساحات خضراء ..... الخ.

تبعا للحالة الإنشائية للمباني السكنيةن وتاريخ نشأتها، يمكننا تصنيف السكنات بالمدينة إلى الأنمط التالية:

2-1- الأنماط العمرانية التاريخية التلقائية القديمة: وتتواجد في أغلب الأحيان في الكتلة العمرانية القديمة من المدينة وتحتوي على نسيج عمراني متصل يصعب تمييزه وهو نمط تخطيطي لا يستطيع أن يلبي المتطلبات الحالية للمدينة المعاصرة حيث تتعدد فيه المشاكل التخطيطية.

2-2- الأنماط العمرانية الحديثة والمعاصر: وتتواجد في أغلب الأحيان عند أطراف الكتلة العمرانية للمدينة المعاصرة وقد ظهرت فيها بعض ملامح التغيير عن الأنماط التلقائية القديمة فهي تبدو أكثر تنظيما وتحقيقا للمتطلبات الحالية للمدينة.

2-3- الأنماط العمرانية العشوائية: وتتواجد في أغلب الأحيان عند أطراف الكتلة العمرانية للمدينة القائمة، وهي لا تخضع لأي ضوابط أو قيود تحكم تخطيطها أو تسيطر عليها أو تنظمها، وهي تعاني من العديد من المشاكل العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

2-4- الأنماط العمرانية الريفية: وهي تتواجد عند أطراف الكتلة العمرانية للمدن القائمة أو قرب حدودها الخارجية، ويغلب عليها الأسلوب الريفي بكل مقوماته، وهي بيئات عمرانية متدهورة تخطيطيا وغير صحية تشكل بتواجدها خطرا بالغا على استقرار المدينة القائمة.

3- الأنماط السكنية بالمدينة:

سمحت لنا المعاينة الميدانية لمجال الدراسة بتكوين فكرة واضحة عن ملامح النسيج الحضري القائم والمشكل أساسا من الانماط السكنية التالية:

3-1- السكن الفردي: يضم هو الآخر الانماط السكنية التالية:

أ-السكن الفردي القديم: وهو أصل النواة الاستعمارية ويشكل حاليا وسط المدينة، يتميز هذا النوع من السكن بسقف قرميدي ومبني بالحجر، وحالته تختلف ما بين المتداعي (المتدهور) والمتوسطة بفعل الفترة التي بني فيها، كما نجد أن بعض المساكن التقليدية طرأت عليها بعض الترميمات.

ب-السكن الفردي الحديث المنظم: وهو الناتج عن مختلف التوسعات التي عرفها التجمع الحضري الرئيسي "الشريعة" في الفترة الأخيرة، وقد لعبت طبيعة الملكية العقارية في هذا النمط من أنماط السكن، حيث نجد: التحصيصات: - تحصيص النور 01-تحصيص النور 02 -تحصيص النور 03 -تحصيص النهضة -تحصيص المنظر الجميل -تحصيص أول نوفمبر -تحصيص المستقبل-تحصيص النصر -تحصيص محمود الشريف -تحصيص الفجر -تحصيص الجرف -التحصيص البلدي رقم 01 -التحصيص البلدي رقم 2، بالإضافة إلى حي 250 سكن.

بالإضافة إلى وجود تحصيصات مبرمجة تتمثل في:

- تحصيص طريق المحدة
- تحصيص طريق الماء الأبيض.
- تحصيص طريق خنشلة1.
- تحصيص طرق خنشلة2.

- تحصيص لمباركية.
- تحصيص طريق المستحية.

ج-السكن الفردي العشوائي: يتمثل في حي سوق الفلاح، أحمد بن على، الشبوكي 1 و2، ناجي ناجي، ابن باديس المنطقة المحصورة بين الطريق الوطني رقم 83 وتحصيص محمود الشريف، بالإضافة إلى حي البراهمية ولمباركية اللذان تطورا في مدة وجيزة.

3-2- السكن الجماعي:

السكن الجماعي هو نوع من المساكن الموجودة بشكل قليل بالتجمع الحضري الرئيسي "الشريعة" مقارنة بالسكن الفردي ونجده يتركز في شمال مقر الدائرة، شمال حي 250 مسكن، شرق حي سوق الفلاح، شرق الحي الوقائي، وشمال تحصيص الجرف، والقطب السكني الجديد. بالإضافة إلى وجود سكنات جماعية مبرمجة في:

- الجهة الجنوبية لمدينة الشريعة (منطقة النشاطات سابقا).
- شرق تحصيص النور 02.
- 750 مسكن جماعي في الجهة الشرقية الجنوبية لتحصيص النور 03.
- 50 مسن جماعي للأمن الوطني جنوب الحي الوقائي رقم 01.
- 110 مسكن جماعي بمحاذاة مقر سونلغاز الجديد منها 50 للأمن الوطني.

4- الحالة الإنشائية للمباني :

من الملاحظة الميدانية للحالة الإنشائية للمبانين خصوصا ما تعلق بالأساسات والجدران، نميز ثلاث حالات للمباني وهي كالتالي:

4-1- بنايات في حالة سيئة: وتتواجد هذه البنايات بشكل نقطي، مغطاة بالقرميد والقزدير.

الصورة (01): بناية في حالة سيئة بالقطاع رقم 03.

المصدر: من التقاط الطلبة (25 مارس 2022).

4-2- بنايات في حالة متوسطة: ونسجل هذا النوع في معظم مجال الدراسة وهي تحتاج إلى صيانة وطلاء كونها لا تعطي أي مظهر جمالي.

الصورة رقم (02): بناية في حالة متوسطة بالقطاع رقم 07.

المصدر: من التقاط الطلبة (25 مارس 2022).

4-3- بنايات في حالة جيدة:

وتتمثل في المباني المنجزة حديثا فيما يخص السكن الفردي، المباني الخاصة بالسكن الجماعي والتجهيزات العمومية.

الصورة رقم (03): بناية في حالة جيدة بالقطاع رقم 01.

المصدر: من التقاط الطلبة (25 مارس 2022).

5- المرافق والتجهيزات القاعدية :

يعد توفر التجهيزات القاعدية والمرافق العمومية مؤشرا مهما على درجة رفاهية السكان وارتفاع مستوى جودة الحياة الحضرية، كما أن عدم توفرها من شأنه التأثير سلبا على الحياة العامة في الحالات العادية، فما بالك في حالة حدوث كارثة أو تعرض المدينة لأي نوع من الاخطار سواء الطبيعية منها أو التكنولوجية.

من خلال المعطيات الغحصائية والمعاينة الميدانية، نلاحظ أن المدينة تتوفر على العديد من المرافق الضرورية لحياة الساكنة، وذلك كونها تعتبر مقر دائرةن بل هي تصنف من بين الولايات المنتدبة. وعليه أمكننا تسجيل الهياكل والمرافق التالية:

الجدول رقم (05): توزيع المرافق و الهياكل القاعدية بمدينة الشريعة

المرافق الإدارية والأمنية	المرافق التعليمية والتكوينية والدينية	المرافق التجارية	المرافق الصحية	المرافق الرياضية والترفيهية
مقر الدائرة – (02) مقر البلدية – (05) ملحق بلدي – محكمة – (02) مركز بريدي – القسم الفرعي للسكن – القسم الفرعي للفلاحة – القسم الفرعي للتجهيزات العمومية –القسم الفرعي للري – القسم الفرعي للأشغال العمومية والبناء – الديوان الوطني للتطهير – مقر الضرائب – المصلحة التقنية للبلدية – الديوان الوطني للحبوب – (02) مقر الحماية المدنية – محطة نقل المسافرين – المحافظة العقارية – مسح الأراضي – مقر سونلغاز – وكالة المراقبة التقنية للسيارات – مقر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي – حظيرة البلدية – القسم الفرعي للغابات – مقر الفرقة الإقليمية للغابات – الوكالة المحلية للتشغيل – صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء. – بنك التنمية الريفية – بنك التنمية المحلية	التعليم الابتدائي: يتوفر التجمع الرئيسي الشريعة 22 مدرسة ابتدائية. – التعليم المتوسط: يتوفر التجمع الرئيسي الشريعة 12 متوسطة. – التعليم الثانوي: يتوفر التجمع الرئيسي الشريعة 05 ثانويات. – مكتبة البلدية. –مركز التكوين المهني. – معهد التعليم المهني – مفتشيه التعليم الابتدائي – (04) مقابر – (13) مسجد	– محلات تجارية –(02) سوق مغطى – سوق بلدي – سوق أسبوعي. – سوق مواشي. – سوق أسبوعي للسيارات. – مذبح – مشتلة (02) بريد الجزائر – مركز هاتفي – موقف سيارات – فندف مغلق. – مركز امتحان رخصة السياقة – الوكالة التجارية لقسمة الغاز والكهرباء – وكالة تجارية لاتصالات الجزائر – (04) محطة خدمات	– مستشفى – المؤسسة العمومية للصحة الجوارية – (03) مركز صحي – (02) قاعة علاج	– دار الشباب. – قاعة متعددة النشاطات. – (04) ملعب جواري – ملعب بلدي – قاعة متعددة النشاطات – مركب رياضي – مسبح.

– (04) هوائيات اتصالات – مفتشيه الضرائب – مفتشيه التجارة – مقر أمن الدائرة – مقر الدرك الوطني – مقر الشرطة				

المصدر : مراجعة المخطط التوجيهي لبلدية الشريعة 2019

فيما تم برمجة العديد من المرافق أهمها: مدرسة ابتدائية، إكمالية، (3) ثانوية، مسجد + مدرسة قرآنية، مشروع وحدة أمن الطرقات، مشروع وحدة الشرطة القضائية، مقر الحماية المدنية، معهد الزراعة الغذائية، إقامة جامعية، القسم الفرعي للفلاحة، مكتبة البلدية، أمن الدائرة، دار الصناعات التقليدية، مفر الفرقة الإقليمية للغابات، توسعة للمستشفى، عيادة متعددة الخدمات، (2) عيادة طبية خاصة، أمن حضري، (3) مساجد، محطة نقل حضري. بالإضافة إلى العديد من المساحات المخصصة للتجهيزات العمومية ضمن التجهيزات الموجودة والمبرمجة.

الفصل الثالث دور المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث الواقع والمأمول

المبحث الأول

المجتمع المدني في مدينة الشريعة

1-واقع المجتمع المدني بمدينة الشريعة:

قبل قانون 06/12 المتعلق بتأسيس وممارسة أي نشاط جمعوي، لم يكن مصطلح المجتمع المدني معروفا ومتداولا في تلك الفترة سواءا على مستوى المدينة أو على مستوى ولاية تبسة، وكان الأكثر بروزا هو مصطلح العرش الذي كان يحوي كل الأعمال والمهام الموكلة للجمعيات من نشاطات و حملات و أعمال مختلفة، وكان له دور مهم جدا آنذاك لتمسك سكان المدينة بعاداتهم وتقاليدهم واحترامهم للعروش وكبارهم، وجعلوا كبير كل عرش ممثل رسمي لهم، أما بعد ظهور قانون 06/12 الذي وضعته وزارة الداخلية والجمعات المحلية والتهيئة العمرانية ظهرت بوادر انتشار مصطلح المجتمع المدني تدريجيا في المدينة وبروز بعض الجمعيات والمنظمات واللجان مختلفة النشاطات والأهداف التي كانت لها دور كبير ومهم في الكثير من المجالات، ومع مرور الوقت برز هذا المصطلح أكثر و تزايد النشاط الجمعوي.

ان الظهور الرسمي لمصطلح المجتمع المدني بين مواطني المدينة ظهر بداية من سنة 2015، و كانت أبرز جمعية في ذلك الوقت هي جمعية جسور الاجتماعية، التي مارست نشاطات مختلفة متعلقة بالبيئة ونظافة المحيط والعديد من المجالات الأخرى، وكانت هذه هي الانطلاقة بالنسبة لمصطلح المجتمع المدني في المدينة، ومع مرور الوقت اتسعت نشاطات المجتمع المدني بتنظيم العديد من النشاطات دوريا لدرجة غرس مفهوم العمل الجمعوي لدى مختلف شرائح المجتمع، وتنوعت هذه النشاطات في عمليات تشجير، حملات نظافة، حملات توعوية، والمساعدات والأعمال التضامنية وخير دليل على ذلك هي أزمة وباء كورونا، لكن مع حلول سنة 2021 بدأت تظهر بوادر فشل و انهيار المجتمع المدني في المدينة بسبب العديد من المعيقات.

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن عدد الجمعيات المسجلة على مستوى البلدية يقدر بـ 183 جمعية منها 125 جمعية مطابقة لمحتوى قانون 06/12 أما باقي 58 جمعية الباقية فهي تحتوي على اعتمادها لكن مجمدة النشاط الى غاية تسوية وضعيتها القانونية حسب ما جاء في قانون 06/12 المتعلق بالجمعيات، بالإضافة الى وجود 02 ملف لجمعيتين قيد الدراسة، ورغم تزايد عدد الجمعيات الا أننا نلاحظ غياب العديد منها في أرض الواقع وعدم بروزها وقلة نشاطها كليا في المدينة.

وقد يكون هذا راجع لاصطدامه بعدت معيقات كانت حائلا دون تقدم سير المجتمع المدني ونشاطاته في المدينة من أهمها:

- عدم فهم وإدراك المواطنين لثقافة الانخراط المدني والذي خلق لنا نقص كبير في المشاركات الشبابية داخل منظمات المجتمع المدني، واللذين يرون ان جميع المسؤوليات والمشاكل الاجتماعية ليست باختصاصهم وهي أمور متروكة للدولة (الفاعلين) حسب إجابات المواطنين في الاستبيانات.
- تقيد المجتمع المدني وحصره في مجالات معينة وإلزامه بشروط وقوانين تعرقل سير وتقدم نشاطاته وتدخلاته.

– فقدان بعض المنظمات والجمعيات للخبرات والمهارات البشرية القادرة على ممارسة العمل الجمعوي بذكاء واتقان، وذلك على الرغم من وجود نخبة مثقفة في بعض الجمعيات في المدينة، الا ان قلة التجربة وغياب ثقافة المواطنة والحس المدني من اهم العوامل حالت دون تقدم المجتمع المدني.

الجدول رقم (06): عدد الجمعيات المسجلة على مستوى بلدية الشريعة.

الصنف	عدد الملفات المودعة قيد الدراسة	عدد الجمعيات المسجلة على مستوى البلدية	الجمعيات المطابقة	الجمعيات غير المطابقة
الجمعيات المهنية	00	04	02	02
الجمعيات الدينية	00	33	33	00
الجمعيات الرياضية	00	20	20	00
جمعيات الفن والثقافة	00	21	13	08
جمعيات أولياء التلاميذ	01	40	23	17
جمعيات العلوم والتقنيات	00	00	00	00
جمعيات الأحياء والقرى	01	43	22	21
الجمعيات البيئية	00	03	00	03
جمعيات المعاقين	00	04	02	02
جمعيات المستهلكين	00	01	01	00
الجمعيات السياحية	00	00	00	00
جمعيات الشباب والطفولة	00	04	03	01
جمعيات المتقاعدين والمسنين	00	00	00	00
جمعيات النساء	00	00	00	00
الجمعيات التضامنية	00	09	06	03
جمعيات التطوع	00	00	00	00
جمعيات الصحة والطب	00	01	00	01
جمعيات قدماء التلاميذ والطلبة	00	00	00	00
المجموع	02	183	125	58

المصدر: مكتب الجمعيات لبلدية الشريعة

– تعرض العديد من الجمعيات والمنظمات الى الاغراءات السياسية من طرف الأحزاب من اجل إدخالها في لعبة السياسة واستغلال دورها المهم في عدة مصالح ومناسبات (الانتخابات ...).

– أصبحت المصلحة الشخصية تغلب على المصلحة العامة هذا ما أدى الى اختلال أهداف المجتمع المدني.

– انعدام الثقة بين المواطنين وممثلي المجتمع المدني جراء استغلال بعضهم تعاطف وتكاتف المجتمع معهم بغرض نجاحهم في الانتخابات.

– نقص التكوين للعديد من أعضاء الجمعيات واللجان أدى الى عشوائية أعمالهم وعدم جدواها.

- الوضع الحالي للمجتمع المدني غير مرضي وضعيف جدا حسب آراء السكان وبعض أفراد الجمعيات، ومنهم من ينفي وجود عمل جمعوي في المدينة ويراها خدمة مصالح شخصية لا أكثر.
- غياب الاستقلالية في العمل الجمعوي والتبعية الدائمة للدولة في العديد من النشاطات لدى بعض الجمعيات.
- استغلال دور العبادة والمساجد وثقة رواد المساجد في الجمعيات الدينية في أعمال دنيئة بحثا عن قضاء مصالح شخصية، حيث أصبحت المساجد تشهد نوع من السعي وراء الشهرة والأضواء وكسب النفوذ من العمل الجمعوي.
- نقص مصادر التمويل والدعم المادي لبعض الجمعيات.
- معظم الجمعيات تنشط بدون حصولها على مقرات لتنظيم أعمالها.

على الرغم من كل هذه السلبيات لا ننسى تدخل المجتمع المدني في العديد من المحطات أهمها:

- حملات التشجير التي شهدتها المدينة بمشاركة مختلف شرائح المجتمع.
- حملات النظافة التي مست العديد من الأحياء في المدينة.
- التضامن والتكاتف مع المتضررين ماديا في ازمة وباء كورونا.
- توفير مساعدات طبية مختلفة لصالح المستشفى.
- حملات التوعية والتحسيس المختلفة والمتعلقة بـ: مخاطر حوادث المرور، المخدرات، الآفات الاجتماعية....
- كتابة عرائض متعلقة بالعديد من النقائص والمخاطر بالمدينة.
- محاولة بعض الجمعيات محاربة بعض المخاطر الحضرية بالمطالبة بمراكز أمن حضري على مستوى المدينة.

2-المأمول من المجتمع المدني مستقبلا:

المجتمع المدني لم ينشأ عبثا بل هناك العديد من الأهداف المرجوة منه والتي يسعى لتحقيقها، فمدينة الشريعة تحتاج بشكل كبير الى العمل الجمعوي وآثاره الاجابية ودوره المهم الذي نأمل في المستقبل القريب أن يتحسن ويكون أكثر بروزا وقوة. ونأمل أن يكون ذلك بـ:

- السعي و العمل بجدية من أجل تنفيذ جميع البرامج و النشاطات التنموية التي من شأنها تحسين وضعية المدينة.
- استقطاب فئة الشباب وتنمية قدراتهم وصقل مهاراتهم في العمل الجمعوي واشراكهم بقوة.
- العمل بشفافية واطلاع المواطنين على كل المستجدات وأخذ آرائهم في كل النشاطات لأنهم المستفيد الأكبر منها.
- السعي على تكوين الفئات الشبانية واطلاعهم على مبادئ العمل الجمعوي وحثهم على إعطاء صورة جيدة لنشاطات الشباب بالمدينة.
- كسب الاستقلالية الجمعوية والابتعاد عن الأحزاب السياسية والمصالح الشخصية.
- أن يتميز العمل الجمعوي بالعدل والمساوات وان تكون جميع نشاطاته وأهدافه تصب في خدمة الصالح العام.

- أن تتكاتف الجمعات واللجان في حالة الازمات والكوارث للوصول لنتائج مرضية.
- أن يدرك المجتمع المدني مدى أهمية تدخلاته في حل الازمات وادارت الكوارث والمخاطر الحضرية.
- الاكثار من حملات التوعية في الأوساط الشبابية خاصتا، حول المخاطر وكيفية التعامل معها والوقاية منها.
- السعي وراء تجسيد الوعود المتعلقة بانشاء مراكز امن حضري على مستوى المدينة لمحاربة مختلف الآفات الاجتماعية.
- العمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ونشر ثقافة العمل الجمعوي في مجتمع مدينة الشريعة.

3-تحليل SWOT (AFOM) للمجتمع المدني في مدينة الشريعة:

تعمل هذه الأداة على تحليل استراتيجي للوضع العام لدور المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث بمدينة الشريعة بالاعتماد على نقاط القوة ونقاط الضعف كعوامل داخلية، والتهديدات والفرص كعوامل خارجية.

الجدول رقم (07): تحليل SWOT.

Weakness **نقاط الضعف**	Strenghts **نقاط القوة**	Interne **داخلي**
❖ قلة انخراط فئة الشباب في مختلف تنظيمات المجتمع المدني. ❖ عدم توفر مقر دائم للجمعيات ومختلف الإمكانيات للمساعدة في تقديم كافة الخدمات بسهولة ويسر. ❖ نقص التكوين والهيكلة والعمل بعشوائية. ❖ انعدام التواصل والتنسيق بين مختلف تنظيمات المجتمع المدني. ❖ عدم فهم وإدراك مفهوم المجتمع المدني وأدواره من معظم سكان المدينة.	❖ تزايد ملحوظ في عدد الجمعيات ولجان الأحياء بعد قانون 12/06. ❖ تنوع نشاطات التنظيمات الجمعوية. ❖ أكثر من نصف عدد سكان المدينة من فئة الشباب. ❖ تعدد مجالات تدخل المجتمع المدني. ❖ توفر الخبرات والكوادر المؤهلة تعتبر من أهم الموارد البشرية للمجتمع المدني.	
Threats **التهديدات**	Opportunities **الفرص**	Externe **خارجي**
نقص مصادر التمويل وانعدامها لدى بعض الجمعيات. غياب الاستقلالية في العمل الجمعوي. عرقلة المصالح الشخصية لسير العمل الجمعوي. تأثر المصلحة العامة بتدخلات الأحزاب السياسية. استمرار انحسار مفهوم العمل الجمعوي في الإعانات فقط.	زيادة المشاركة والوعي المجتمعي وتصحيح المفاهيم الاجتماعية تزيد عدد المنخرطين في الجمعيات. العمل على بناء علاقات جيدة مع المسؤولين على مختلف المستويات. اهتمام بعض الشباب بالتعريف ونشر ثقافة العمل الجمعوي. التغطية الإعلامية لنشاطات مختلف مكونات المجتمع المدني.	

المصدر: إنجاز الطلبة.

المبحث الثاني

المخاطر والكوارث في مدينة الشريعة وتدخلات المجتمع المدني

1- المخاطر والكوارث الطبيعية في مدينة الشريعة:

1-1- التجاويف الكارستية:

تعاني مدينة الشريعة من ظاهرة التجاويف الكارستية تحت الأرض في بعض الأحياء حيث أصبحت تشكل خطرا كبيرا على حياة السكان من الناحية المادية والبشرية، ففي سنة 2009 تعرضت المدينة لهذا الخطر وحسب ما رواه سكان حي طريق الضلعة حوالي الساعة الـ12 ليلا احس معظم السكان بحركة اهتزازية وسمعوا بعض الأصوات فظنوا أنها الحي يتعرض الى زلزال، فتسبب في حالة من الذعر والخوف السكان خارجوا من منازلهم ليشاهدوا انهيارها و ميلانها وتشقق وهبوط أجزاء منها تحت الأرض، كما ظهرت فتحات عميقة فالأرض هذا ما ألحق خسائر مادية كبيرة للسكان، ولحسن الحظ لم تكن هنا أي خسائر بشرية.

الصورة رقم (04): صور لحادثة انهيار التجاويف الكارستية بمدينة الشريعة 2009.

المصدر: أرشيف صور قديمة خاصة بالطلبة.

1-1-1- أسباب الظاهرة: وعن أسباب حدوث الظاهرة، أجابنا كبار السن في المنطقة بأن مدينة الشريعة كانت من أكبر المناطق الغنية بالمياه الجوفية حيث أن معظم المنازل كانت تحتوي على آبار قديما، لكن مع مرور السنوات جفت هذه المياه من مجاريها وخلفت فراغات تحت الأرض، من أهم الأسباب التي أدت الى انهيار هذه الفراغات هي:

- قرب التجاويف الكارستية من السطح.
- تربتها غير متماسكة ولا تتحمل ثقل كبير فوقها نتيجة تكويناتها الصخرية المجوفة.

– الطريق الولائي الرابط بين الشريعة وبلدية الضلعة الذي تمر عليه شاحنات الوزن الثقيل وذو حركية كبيرة في كل الأوقات.

– بنايات غير مدروسة نتيجة عدم توفر العديد من مخططات شغل الأراضي لمدينة الشريعة.

أعمال الحفر والأشغال المتكررة.

1-1-2- تدخل الفاعلين ودور المجتمع المدني حيال الظاهرة:

لم يكن مصطلح المجتمع المدني معروفا ومتداولا في تلك الفترة (قبل قانون 06/12)، حيث كانت كل النشاطات والأعمال التضامنية محصورة في مصطلح "العرش"، فعند حدوث هذا الخطر سنة 2009 تكاتفت العروش بكبارها مع بعضهم البعض لتقديم يد المساعدة للعديد من العائلات المتضررة، فقاموا بتوفير المأكل والمشرب للمتضررين ويوجد من وفر مساكن لبعضهم، هذا لأن سكان مدينة الشريعة معروفين بخصالهم الطيبة وحبهم للعمل التضامني.

بعد دقائق معدودة من حدوث الخطر تم تسخير كل من كل من أفراد الحماية المدنية و الشرطة والدرك الوطني لإحتواء الخطر والوضع من جميع النواحي، بالإضافة الى توجه كل السلطات المحلية (البلدية والدائرة...) إلى عين المكان إلى غاية الصباح حيث التحق المسؤولين على مستوى الولاية، حيث تم رفع تقرير مفصل الى الجهات العليا للبلاد وتم انشاء خلية أزمة لفهم حيثيات الظاهرة. وبعد حوالى 3-4 أيام جاءت لجنة من طرف وزارة الداخلية بحضور مختصين مع العديد من المسؤولين، الذين توصلوا في نهاية عملهم الى أن المدينة بها تجاويف كارستية متباينة المواقع و وطول الإمتداد.

1-1-3- طرق وأساليب الوقاية ومجابهة هذا الخطر:

– دراسة المناطق الكارستية والتكوينات الصخرية بشكل مفصل للمنطقة.

– القيمة بدراسة هيدرولوجية للمياه الجوفية ومساراتها.

– الدراسة الجيومرفولوجية والجيولوجية والتاريخية للمنطقة.

– استخدام مواد بناء مقاومة للانهيارات والهبوط.

– دراسة درجات التهديد التي تتعرض لها الهياكل المبنية واحتمالية حدوث الكارثة.

– التقليل في عدد الطوابق واحترام شروط البناء خاصة عند بناء خزانات المياه.

– وضع أنظمة انذار واستشعار آلي للخطر.

– القيام بحملات توعية من طرف مختلف أطياف المجتمع المدني لشرح مدى خطورة هذه الكارثة لكافة المواطنين.

– وضع قوانين صارمة للبناء وعدد الطوابق وأشغال الحفر خاصة بالمناطق المعرضة لخطر انهيار التجاويف الكارستية.

1-2- الفيضانات:

تعاني مدينة الشريعة من خطر وقوع الفيضانات في بعض أحيائها الذي تعرضت له العديد من المرات ويأتي بشكل مفاجئ ومتباين الأضرار معدل تساقط الأمطار، ويعد حي مخلوفي من أكبر الأحياء تعرضا للفيضانات كونه حي شعبي يقع بجانب وادي عبلة والذي توسع بشكل غير مدروس على ارتفاق الوادي دون وجود قنوات صرف مياه أمطار فأدى

ذلك الى جعله نقطة سوداء معرضة دوريا لهذا الخطر كما أن معظم مياه الأمطار تصرف بإتجاه هذا الحي عن طريق الجزء المغطى من الوادي المار بوسط المدينة. ولا ننسى حاجز الحماية الترابي المحيط بمدينة الشريعة على طول 12 كلم الذي أصبح أكبر خطر متسبب في الفيضانات للمدينة كونه صار داخل مجالها المبني.

وفي يوم 21 جوان 2018 شهدت المدينة سقوط أمطار موسمية غزيرة تسببت في فيضان واد عبلة وواد الشريعة الرئيسي الذي يمر وسط المدينة والمحاذي للأحياء السكنية، فكان حي مخلوفي أكثر الأحياء تضررا الذي خلف خسائر مادية كبيرة (سيارات عالقة، منازل مغمورة بالمياه). كما جرفت السيول سيارة بواد عبلة كان على متنها 3 أشخاص حيث سجلت حالة وفاة أحدهم فيما تم إنقاذ الشخصين الآخرين من طرف مصالح الحماية.

الصورة رقم (05): صور لبعض خسائر فيضان 2018.

المصدر: صفحة فيسبوك ICI Cheria

وكانت الأحياء المتضررة هي كل من: حي النهضة، طريق ثليجان، حي العربي التبسي، طرق عبلة، هنشير عجلة، حي المتقن، حي الجرف، حي 100 سكن طريق تبسة، حي حركات بوزيان، حي ناجي ناجي، حي مخلوفي، وسط المدينة، حي عبدي عبد الباقي (**مديرية الحماية المدنية لولاية تبسة**).

أما بخصوص النقاط السوداء فشملت كل من الاحياء التالية: حي ابن باديس، حي عبدي عبد الباقي، وسط المدينة، المركب الرياضي، الحي العتيق، حي العربي التبسي، حي مخلوفي، حي النهضة حي طريق الضلعة، حي ناجي ناحي (**مديرية الحماية المدنية لولاية تبسة**).

1-2-1- أسباب حدوث الظاهرة: من أكبر الأسباب التي المؤدية لوقوع الفيضانات في مدينة الشريعة ما يلي:

- وقوع بعض الأحياء في مناطق منخفضة او منعدمة الانحدار.
- نسبة الانحدار بالجهة الشرقية للبلدية تساوي او تفوق 25%.
- ربط وادي عبلة وواد الشريعة بشبكات تصريف مياه الأمطار تسبب في عدم استيعابهما الكم هائل من هذه المياه.
- تراكم النفايات الصلبة و النفايات على الأرصفة والطرقات.
- انسداد معظم قنوات تصريف المياه فالمدينة.

- غياب قنوات تصريف المياه فالكثير من الأحياء.
- التوسع العشوائي في المناطق المعرضة للخطر و بمحاذات وادي عبلة والحاجز الترابي دون مراعات الارتفاقات اللازمة.
- عدم اتخاذ التدابير الوقائية اللازمة.

1-2-2- تدخل الفاعلين ودور المجتمع المدني حيال الكارثة: اقتصر تدخل المجتمع المدني في هذا الخطر بتقديم مساعدات للعائلات المتضررة وكذلك رفع عريضة تشرح مدى خطورة الوضع ومعانات سكان الأحياء من أجل إيجاد حلول لهذه الأزمات المتكررة، خاصة بتعجيل أشغال تهيئة الوديان وقنوات صرف المياه لأن المدينة ضمن البرنامج المسطر لحماية المدن من الفيضانات. بينما كان تدخل السلطات المحلية من خلال انقاذ أشخاص من الغرق ومتصاص مياه الأمطار من المنازل والإدارات والمؤسسات التربوية سحب السيارات العالقة. وبخصوص مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في مجابهة هذا الخطر فإن تدخلهم ممنوع كونهم غير مؤهلين لعمليات الإجلاء إلا في حالات خاصة يتم الاستعانة بمن لديهم شهادات تكوين في الإسعافات الأولية ممنوحة من طرف مصالح الحماية المدنية.

أما بالنسبة للسلطات المحلية وبعد انشاء خلية أزمة لمعاينة الأضرار والخسائر تم تخصيص غلاف مالي لحماية المدينة من هذه الكارثة خاصة حي مخلوفي الذي يعد أكثر تضررا، حيث تم تحويل مسار قنوات صرف المياه الى خارج حدود النسيج الحضري في انتظار إعادة تهيئة شبكة الصرف الصحي و قنوات صرف المياه لهذا الحي.

1-2-3- الانتشار المجالي لظاهرة الفيضانات عبر القطاعات العمرانية للمدينة:

تبين الخريطة رقم (8) أن القطاعات المعرضة لخطر الفيضانات في مجال الدراسة حيث نلاحظ أن كل من القطاع 01، 02، 03، 04، 05، 06، 07، 10 و11 هي الأكثر عرضة لهذا الخطر كما أن حاجز الوقاية الترابي سيشكل خطر كبير على المدينة بأكملها نتيجة تواجده في المجال الحضري للمدينة خاصة بالنسبة للقطاعين 10 و 11 نتيجة تخلله داخلهما.

1-2-4- أساليب الوقاية من هذه الكارثة: بغية تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في التصدي والوقاية من هذه الظاهرة تم اقتراح ما يلي:

- القيام بعمليات تحسيسية وتوعوية بخطر الفيضانات على الأشخاص والممتلكات.
- برمجة حملات نظافة على مستوى المدينة تمس كل من حاجز الوقاية الترابي، البالوعات و قنوات صرف المياه خاصة في أوقات الأمطار الموسمية.
- مشاركة السلطات المحلية في رفع النفايات الصلبة من الطرقات والمحاور الرئيسية للمدينة.
- كتابة شكوى تبين مدى خطر حاجز الحماية الترابي كون بعض أجزائه متواجدة داخل النسيج الحضري نتيجة التوسعات غير المدروسة.
- الإسراع في انجاز مخططات شغل الأراضي الناقصة ومراجعة القديمة منها.
- تطبيق قوانين رادعة على المواطنين الذين لم يحترموا شروط الارتفاق مع الوديان.

الخريطة رقم (08): القطاعات المعرضة لخطر الفيضانات بمدينة الشريعة.

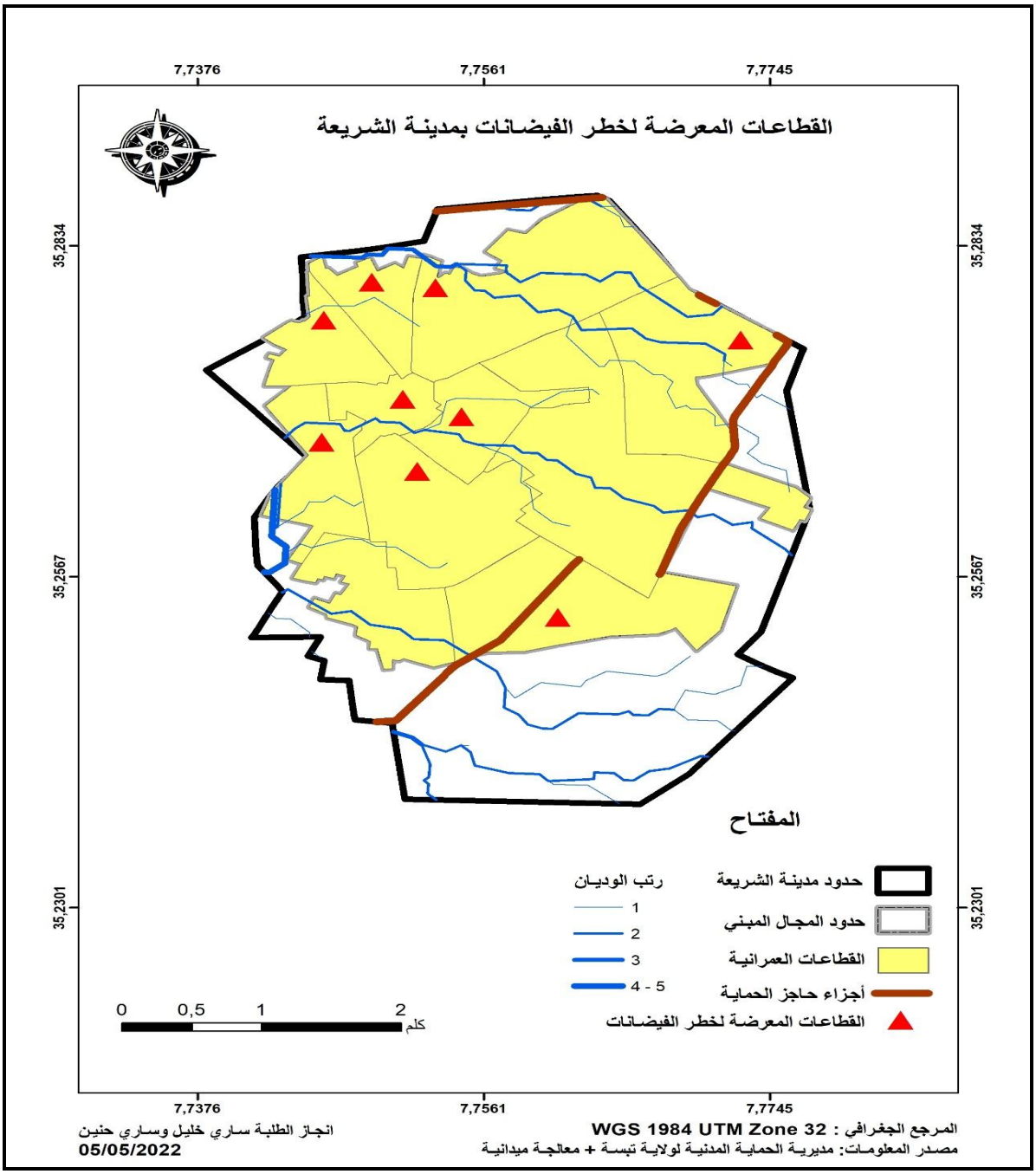

© المصدر: انجاز الطلبة

1-3- التصحر والجفاف: من أكثر المخاطر تهديدا للمدينة هو التصحر والجفاف الذي أصاب المدينة جراء النقص الواضح في الغطاء النباتي والرعي غير المنتظم ونقص عمليات التشجير والمياه الجوفية، تناقص التساقط والتغيرات المناخية الغير منتظمة، انجراف التربة والزوابع الرملية المتكررة، الزيادة في المساكن والمجالات المبنية ونقص المساحات الخضراء، الرعي الجائر الذي دمر الغطاء النباتي، وكذلك اختلال التوازن المائي خصوصا السماط الباطني.

1-3-1- تدخل الفاعلين والمجتمع المدني: تمثلت مساهماتهم خصوصا فيما يلي:

- القيام بعمليات تشجير على مستوى العديد من الأحياء ومحاور المدينة الرئيسية.
- المطالبة بإنجاز سد أم خالد الذي بقي مجرد حبر على ورق منذ سنة 2012.
- المطالبة بربط بلدية الشريعة بسد بني هارون لتغطية النقص الفادح في مياه الشرب والسقي.
- فيما اقتصر تدخل السلطات المحلية في مراسلات وتقارير حول نقص المياه للسلطات العليا.

1-3-2- أساليب الوقاية من هذه الكارثة: تتلخص عموما فيما يلي:

- إيقاف الزحف السكني والامتداد العمراني على الأراضي الزراعية
- تحيين القوانين الخاصة بحماية الأراضي الزراعية والرعوية من السلوكيات البشرية المسببة للتصحر.
- تشجيع الأعمال الجمعوية التطوعية للزراعة والتشجير داخل المدينة.
- إطلاق حملات توعية للسكان حول التصحر وطرق حماية التربة والموارد المائية بشكل دوري.
- توعية المواطنين وإعلامهم بمدى خطورة التصحر والجفاف واهمية الاستغلال العقلاني للمياه وعدم تبذيرها .

2- المخاطر التكنولوجية:

2-1- خطر الانفجارات:

لم تكن مدينة الشريعة معرضة لهذا النوع من المخاطر إلا أن التوسع العمراني للمدينة جعل معظم محطات الوقود والخدمات داخل النسيج الحضري وعددهم أربعة محطات الأولى في محور الطريق الوطني رقم 83، الثانية على الطريق الرابط بين بلدية الشريعة وبلدية قريقر، الثالثة على مستوى الطريق الولائي رقم 01 والرابعة على مسنتوى الطريق الولائي رقم 05.و رغم أنها تحترم الارتفاقات إلا أن خطر انفجار خزاناتها قد يكون له مجال تأثير كبير يهدد المدينة وساكنيها في أي لحظة خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة وعدم احترام تعليمات الوقاية داخل المحطات من طرف بعض الأشخاص.

الصورة رقم (06) الارتفاق بين محطة الخدمات المتواجدة في القطاع رقم 05 والحي المجاور له.

المصدر: التقاط الطلبة.

الصورة رقم (07): خزانات الوقود الخاصة بالمحطة المتواجدة في القطاع رقم 05.

المصدر: التقاط الطلبة.

تعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي الى هذا الخطر تدفق كميات من الوقود على الأرض عند عمليات التزود مما يزيد نسبة حدوث الاشتعال داخل المحطة. وكذلك تناول السجائر داخل المحطات من طرف بعض المستهترين. كما أن تعرض الخزانات وبعض المضخات بشكل مباشر لأشعة الشمس قد يؤدي كذلك لحدوث مثل هذه الانفجارات.

3-حوادث المرور:

تحصد حوادث المرور العديد من الأرواح سنويا، حيث أن المدينة لم تشهد تلك الحوادث الكبيرة داخل مجالها الحضري الا بعض الحوادث الطفيفة المؤدية الى اصتدامات خفيفة بين السيارات، لكن خارج مجالها تحدث العديد من الحوادث المسببة في الخسائر البشرية. من أهم الأسباب المؤدية الى الحوادث في المجال الحضري للمدينة:

- انعدام إشارات ولافتات المرور.
- تسليم رخص السياقة من بعض المدارس لغير مستحقيها مقابل أموال مربحة دون المرور بالاختبارات اللازمة.
- اهتراء بعض الطرقات وغياب المطبات أو إنجازها دون الشروط المطلوبة.
- عدم تطبيق القانون على المخالفين مما تسبب في تماديهم.
- عدم الالتزام بقواعد السير والقيادة بسرعة جنونية أو القيام بتجاوزات خطيرة.

3-1- تدخل الفاعلين والمجتمع المدني:

طالب المجتمع المدني في العديد من المرات من مصالح البلدية بوضع لافتات توجيهية ولافتات المرور في كل ارجاء المدينة نظرا لعدم وجوتها تماما، وبعد مجهوداتهم في المطالبة بذلك تم الشروع في وضعها بتاريخ 2022/05/17، حيث لاقت هذه العملية استحسانا من مختلف شرائح المجتمع. ولا ننسى سعيهم في المطالبة بالإسراع في تحويل الطريق الاجتنابي الحالي الى المكان المبرمج المحاذي لحاجز الحماية الترابي شرق و شمال المدينة. بعد جهود المطالة بوضع اللافتات من قبل المجتمع

المدني، قامت مصالح البلدية بوضع لافتات المرور على مستوى المحاور الرئيسية داخل المدينة في انتظار استكمال باقي النقاط.

الصورة رقم (08): عملية تركيب اللافتات من طرف عمال حضيرة البلدية.

المصدر: خلية الإعلام والاتصال لبلدية الشريعة.

الصورة رقم (09): عملية تركيب اللافتات من طرف عمال حضيرة البلدية.

المصدر: خلية الإعلام والاتصال لبلدية الشريعة.

4-المخاطر البيولوجية:

4-1- الأمراض المتنقلة عن طريق المياه: يعتبر هذا النوع من المخاطر مشكل عويص يهدد حياة السكان اذا لم يتم معالجته، كونه يتسبب في الإصابة و تفشي العديد من الأمراض والأوبئة. من أسباب حدوث وانتشار هذا الخطر نجد:

- تلوث خزانات المياه الصالحة للشرب سواءا في المنازل، المؤسسات أو خزانات توزيع المياه الصالحة للشرب.
- عدم تقيد بعض أصحاب الصهاريج بتدابير النظافة.
- تلوث الآبار الإرتوائية.
- تهشم شبكات المياه الصالحة للشرب و اختلاط بعضها مع شبكات الصرف الصحي جراء بعض أخطاء الأشغال العمومية.

4-1-1- تدخل الفاعلين والمجتمع المدني: اقتصر تدخلهم في تقديم شكاوي على مستوى مكتب حفظ الصحة والوقاية تفي بوجود حالات تلوث للمياه في بعض الأحياء. كما وأنه عند اتصالنا بمكتب حفظ الصحة والوقاية لبلدية الشريعة تم اعلامنا بالبروتوكول المعمول به لمحاربة الأمراض المتنقلة عبر المياه و المتمثل في:

- تنظيف الخزانات: حيث تم الاشراف سنة 2021 على عملية تنظيف خزانات توزيع المياه الصالحة للشرب (خزان بئر الطويل، خزان القواسمية1، خزان القواسمية2) بشكل دوري كل 03 أشهر من طرف مؤسسة الجزائرية للمياه فرع الشريعة.

- مراقبة نسبة الكلور في الماء: تم مراقبة جميع نقاط توزيع المياه الفردية و مراقبة نسبة الكلور في الماء، وقد تمت مراقبة 1310 نقطة منها 560 إيجابية و 758 سلبية نتيجة عدم معالجة المياه مؤسسة الجزائرية للمياه بالرغم من الحث على توفير أجهزة التجفيل في جميع النقاط.

- تحليل المياه في المخبر: قيام أعوان مكتب حفظ الصحة والوقاية بأخذ عينات من المياه بشكل دوري و أخذها للمخبر المتواجد بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية حيث تم تسجيل 31 عينة سلبية أي أن الماء صالح للشرب و 08 عينات إيجابية فقط " غير صالحة للشرب".

- معالجة الابار:قيام مكتب حفظ الصحة والوقاية بمعالجة الابار بانواعها (عميقة، جافة، تقليدية)،ببكرات الكلور فتم توزيع 362قرص على 118 بئر بالمناطق التالية :المرجة ، عبلة ، هنشير عجلة والكراع مع العلم ام معظم الابار في حالة جفاف .

- مراقبة وصيانة شبكات المياه الصالحة للشرب:قام أعوان مكتب حفظ الصحة والوقاية بمراقبة شبكات المياه الصالحة للشرب عبر مختلف الأحياء لتسجيل التهشمات والتسربات، وقد تم التبليغ عن 350تهشم وتصليح 213 تهشيم من طرف الجزائرية للمياه وتبقى غير مجدية لأنها صلحت بطريقة تقليدية .

- إحصاء ومراقبة شبكات المياه القذرة : قيام أعوان مكتب حفظ الصحة الوقائية باحصاء 11 قناة مسربة وقد تم تبليغ ديوان التطهير عن التسربات والانسدادات بمجمعات صرف مياه الامطار حيث تم تنظيفها وتطهيرها .

– مراقبة المياه الموزعة عنة طريق الصهاريج : من خلال تزويد أصحاب نقاط استخراج المياه الموجهة للاستهلاك ببكرات الكلور لمعالجة المياه المنقولة.

4-2- الأمراض المتنقلة عن طريق الحيوان: تعاني المدينة من ظاهر الكلاب المتشردة التي انتشرت في العديد من شوارع المدينة وأحيائها، حيث أصبح التنقل للعمل ليلا أو في الصباح الباكر يشكل خطر على حياة المواطنين وحياة أولادهم، الذين أبدوا سخطهم من هذه المشكلة المهددة لهم والتي من شأنها أن تسبب عدة أمراض و أضرار جسيمة لكثرة تواجدها داخل المجال الحضري، فقد سجلت المؤسسة العمومية للصحة الجوارية 54 حالة نهش من طرف الكلاب.

الصورة رقم (10): انتشار الكلاب المتشردة في المدينة في وضح النهار.

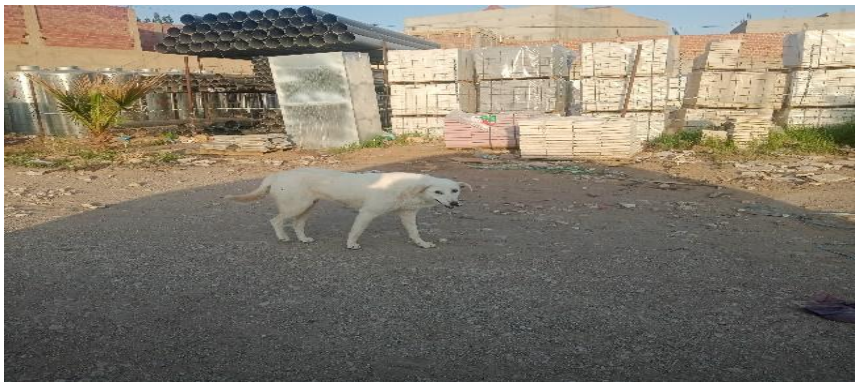

المصدر: التقاط الطلبة.

الصورة رقم (11): انتشار قطعان من الكلاب المتشردة ليلا.

المصدر: التقاط الطلبة.

و عن أسباب تفشي الظاهرة نجد ما يلي:

- قرب مركز الردم التقني بطريق خنشلة من مدينة الشريعة.
- انتشار النفايات المنزلية بشكل عشوائي عبر العديد من النقاط بالمحيط العمراني للمدينة.
- استدراج الكلاب بروائح فضلات المذابح المتواجدة بالمدينة.

4-2-1- تدخل الفاعلين والمجتمع المدني: أبدى المجتمع المدني سخطه من ظاهرة انتشار الكلاب الضالة داخل النسيج الحضري وطالبوا بتكثيف حملات القضاء عليهم، وقد تم مراسلة مكتب حفظ الصحة والنظافة عديد المرات بشأن هذا الموضوع. أما بخصوص تدخل الفاعلين من سلطات محلية، فبين سنتي 2020 و 2021 قام مكتب حفظ الصحة والوقاية بـ 155 حملة للقضاء على الكلاب المتشردة وتم تأجيل 15 حملة لعدة ظروف أهمها:

- صعوبة الإجراءات الإدارية والقانونية لهذه الحملات
- المشاكل الموجودة بين جمعية الصيادين و مصالح المكتب.
- رداءة نوع الذخيرة المستعملة.

4-2-2- الإجراءات الوقائية من هذه الظاهرة: بغية التصدي والحد من تداعيات هذه الظاهرة يجب:

- تكثيف حملات النظافة.
- فرض عقوبات على من يرمي فضلات الذبح في غير مكانها المخصص.
- تسهيل إجراءات المتعلقة بحملات القضاء على الكلاب.
- تطعيم كلاب الصيد وكلاب الحراسة من طرف ملاكها.

4-3-الأمراض و الأوبئة المعدية: لم تسجل سنة 2022 أي حالة لوباء أو مرض معدي على مستوى المدينة، فبعد التدابير المتخذة من طرف المجتمع المدني و الفاعلين لمجابهة وباء كورونا لم يتم تجيل أي حالة إصابة بهذا الوباء. من بين **التدابير الوقائية و الاحترازية لمكافحة الكورونا**، قامت السلطات المحلية على مستوى المدينة و الجمعيات الفاعلة وفعاليات المجتمع المدني باعداد برنامج شامل للقضاء على الوباء وتمثل في:

- التعقيم والتطهير الذي مس كل المؤسسات العمومية والأحياء ووسائل النقل و عيادات الأطباء الخواص والمساجد و المؤسسات التربوية.
- توزيع ملصقات ومنشورات توعوية وتقديم نصائح وارشادات للحد من انتشار فيروس كورونا.
- التطبيق الصارم للعقوبات على المخالفين لإجراءات الحجر الصحي.
- تكثيف الخرجات الميدانية لمراقبة مختلف النشاطات التجارية للوقوف على التزام التجار والحرفيين بشروط الوقاية.

4-4-خطر المذابح: لاننسى أن هذه الهياكل تعد أكبر تهديد في المجال الحضري للمدينة كونها متواجدة داخل النسيج الحضري نتيجة التوسع العشوائي، حيث أصبحت مصدر جلب للكلاب الضالة وانتشار الروائح الكريهة التي أرهقت السكان المجاورين لها، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالذبح العشوائي أو غياب الرقابة الصارمة، خصوصا وأن عمليات بالذبح تتم في الصباح الباكر.

الصورة رقم (12) المذبح البلدي المتواجد في حي مخلوفي.

المصدر: التقاط الطلبة.

الصورة رقم (13): مذبحة الدواجن المتواجدة في حي عبدي عبد الباقي.

المصدر: التقاط الطلبة.

4-4-1- تدخل الفاعلين والمجتمع المدني: طالبت العديد من الجمعيات وخاصة جمعية حي مخلوفي وحي عبد الباقي بنقل هذه المذابح الى منطقة النشاطات المتواجدة شرق المدينة لكن الوعود لم تجسد الى غاية يومنا هذا. أما بخصوص تدخل الفاعلينمن سلطات محلية، فحسب مكتب حفظ الصحة والوقاية فإن المذبح البلدي قد تم برمجة تغيير مكانه في انتظار الغلاف المالي له، وبخصوص مذبح الدواجن الذي يقع في حي عبدي عبد الباقي فهو مستوفي لكل شروط النظافة والسلامة ولا يمكن نقله لأن الترخيص الممنوح له من طرف مديرية البيئة والصحة تم وفق الشروط المطلوبة ولا يتحمل صاحبه مسؤولية التوسع العمراني غير المنتظم.

4-5خطر النفايات المنزلية: تعد هذه النقطة مشكل عويص تعاني منه العديد من المدن فالباعتماد على التحقيق الميداني ونظم المعلومات الجغرافية **Arc Gis** تم إحصاء 12 نقطة سوداء للنفايات المنزلية ونقطة سوداء للنفايات الصلبة.

الصورة رقم (14): نقطة سوداء لتجمع النفايات بالقطاع رقم 11.

المصدر: التقاط الطلبة.

الصورة رقم (15): نقطة سوداء لتجمع النفايات بالقطاع رقم 07.

المصدر: التقاط الطلبة.

الصورة رقم (16): نقطة سوداء لتجمع النفايات بالقطاع رقم 05.

المصدر: التقاط الطلبة.

4-5-1 تدخل الفاعلين والمجتمع المدني: قام المجتمع المدني في آخر 6 سنوات بعمليات نظافة تطوعية مست العديد من الأحياء و المحاور الرئيسية للمدينة لكن بعد الانتخابات المحلية الأخيرة غابت هذه العمليات عن الساحة. أما بخصوص تدخل الفاعلين من سلطات محلية، فحسب ما يتواجد في حظيرة البلدية فإنه يوجد حوالي 10 شاحنات ضاغطة و 03 جرارات بمقطورة مسخرة لجمع النفايات الصلبة، وحسب مكتب حفظ الصحة والوقاية تم رفع 17484.85 طن من النفايات المنزلية و 22182.2 طن من النفايات الصلبة سنة 2021.

4-6-التوزيع المجالي لمختلف المخاطر التكنولوجية والبيولوجية عبر مدينة الشريعة:

تبين الخريطة رقم (09) توزيع الأخطار التكنولوجية والمخاطر البيولوجية في المدينة حيث نلاحظ أن محطات الوقود التي تمثل خطر الانفجار متواجدة على مستوى القطاع 06 و07 و09 و11، وأكثرهم تهديدا هي المحطة المتواجدة على مستوى القطاع رقم 09 حيث تعد الأكبر بين المحطات وتحتوي على العديد من خزانات البنزين ومادة المازوت وغاز **GPL** بالإضافة الى قارورات غاز البوتان. أما بالنسبة للنقاط السوداء للنفايات فقد أحصينا حسب التحقيق الميداني 12 نقطة نفايات منزلية و01 نقطة سوداء للنفايات الصلبة متواجدة بين القطاع رقم 09 و القطاع 11. وبخصوص انتشار الكلاب الضالة فهي متمركزة في 08 قطاعات مبينة فالخريطة أعلاه لكنها تصل في الكثير من الأحيان الى التجول وسط المدينة ليلا. أما القطاعين رقم 03 و04 فهما يعانيان من تواجد المذبح البلدي في حي مخلوفي ومذبح الدواجن المتواجد في حي عبدي عبد الباقي.

5-الآفات الاجتماعية:

أصبحت الآفات الاجتماعية مصدر تهديد كبير للمدينة التي تفشت ونخرت كل المجتمعات على الصعيد المحلي والدولي، وبسبب انعدام مراكز الأمن الحضري داخل المدينة وقلة عناصر الشرطة المتواجدة على مستوى أمن الدائرة ساهم في انتشارها بصفة مهولة، ولحساسية هذا الموضوع لم نتمكن من الحصول على تفاصيل كبيرة على انتشارها أو أعدادها.

5-1-وتتمثل هذه الآفات في:

1-السرقة: انتشرت ظاهرة السرقة بشكل معتبر داخل اسوار المدينة حيث تنوعت بين سرقة الأشخاص سرقة المحلات وسرقة المنازل، وفي 04 أشهر الماضية تم تسجيل 03 حالات سرقة للسيارات من أمام منازل أصحابها، هذا ان دل فهو يدل على ضعف المنظومة الأمنية في المدينة، إذ لم يتم تغطية مجال الدراسة أمنيا.

2-الاعتداءات: في الآونة الأخيرة تعرض بعض المواطنين الى حادثة اعتداء جسدي لنزع ممتلكاتهم في 3 نقاط، وتعد هذه الظاهر بالجديدة على المدينة نظرا لتفشي البطالة واستهلاك المخذرات بصفة رهيبة.

3-البطالة: تعتبر البطالة أيضاً من أنواع وأسباب انتشار الآفات الاجتماعية فهي تزيد من الفقر والجهل والأمية وترسيخها في المجتمع وبالتالي سد الفراغ الناتج عن هذه البطالة بأساليب منحرفة.

4-بيع واستهلاك المخدرات: تفشت ظاهرة بيع وتعاطي المخدرات بأنواعها بمعدل رهيب جدا، الذي دمرت مجتمع المدينة وخلق لنا مجموعة من المجرمين والمسبوقين قضائيا، حتى أن فئة القصر أصبحت تتناول وتتاجر بهذه السموم بسبب غياب مراقبة الأولياء وعدم قدرة الشرطة على تغطية كافة الأحياء.

الخريطة رقم (09): توزيع المخاطر البيولوجية والتكنولوجية في القطاعات العمرانية بمدينة الشريعة.

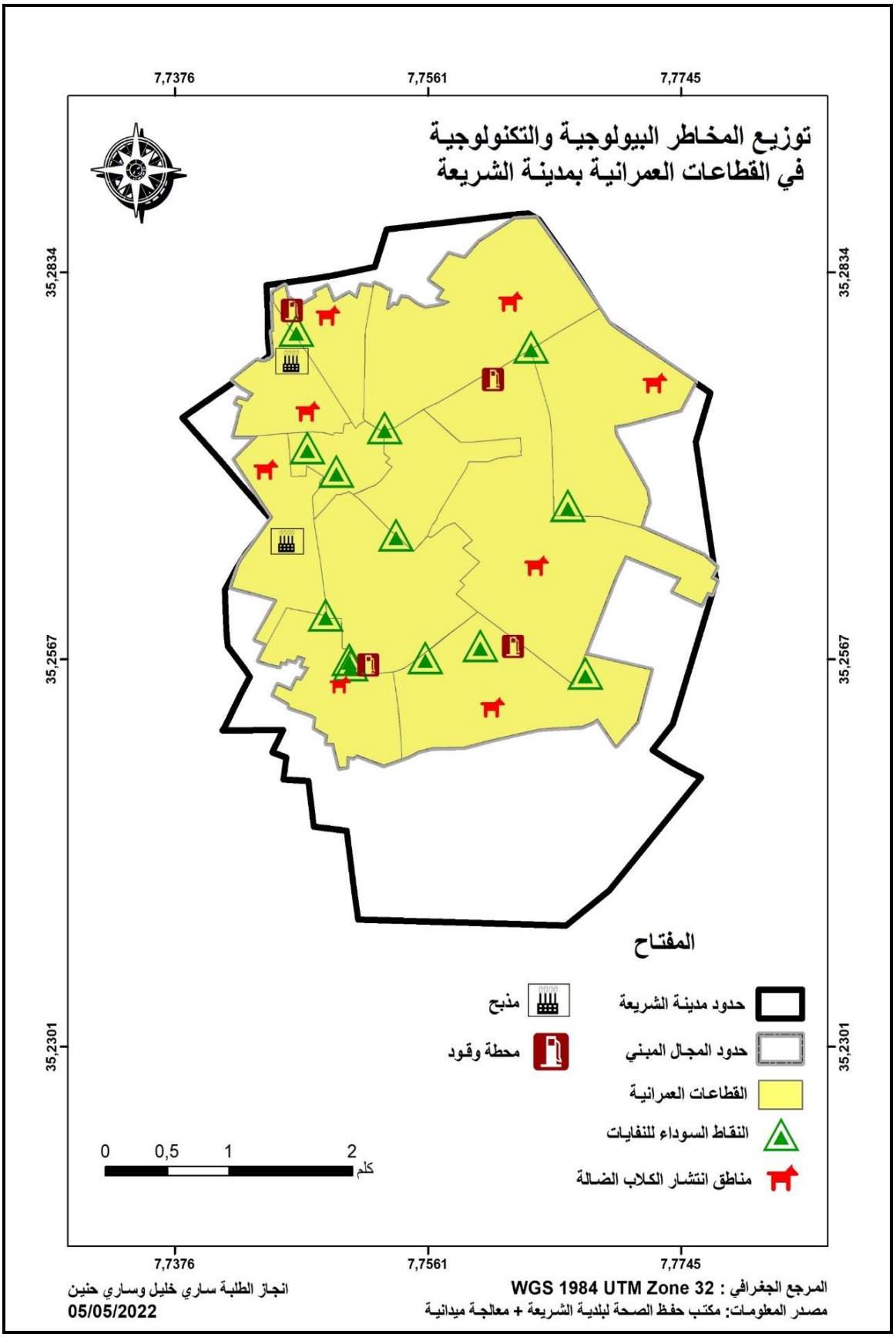

© المصدر: انجاز الطلبة

الصورة رقم (17): عملية نوعية لمكافحة الإتجار بالحبوب المهلوسة لأمن دائرة الشريعة.

المصدر: صفحة الفيسبوك ICI Cheria.

5-2-أسباب انتشار هذه الآفات: من اهم أسباب انتشار مختلف الآفات الاجتماعية السالفة الذكر نجد: الفقر والبطالة، اهمال الأولياء لأولادهم وعدم مراقبتهم، غياب الردع والوازع الديني والأخلاقي الناتج عن تفكك الأسر ونقص التربية، زيادة النمو السكاني مما خلق ضغط على الموارد ومناصب الشغل، والانحلال الأخلاقي في المجتمع.

5-3-تدخل الفاعلين والمجتمع المدني: طالب المجتمع المدني في العديد من اللقاءات والزيارات من كبار المسؤولين بتوفير 03 مراكز أمن حضري على الأقل، لتغطية المدينة لإحتوائها على 90 الف نسمة، لأن مختلف ظواهر الآفات الاجتماعية قد عاثت فسادا، بالإضافة الى المطالبة بتوفير مناصب عمل أو انشاء مصانع للحد من تفشي البطالة التي تعد أول خطر ساهم في انتشار الباقي الأخطار. أما بخصوص تدخل الفاعلين من سلطات محلية، فجل ما تحصلنا عليه هو أرقام لعدد القضايا المعالجة من طرف مصالح الأمن (سرقات، اعتداءات، بيع واستهلاك المخدرات).

الجدول رقم (08): عدد قضايا الجرائم الحضرية المعالجة على مستوى مدينة الشريعة.

السنة	عدد القضايا المعالجة	عدد الموقوفين
2020	556	649
2021	489	541
المجموع	1045	1190

المصدر: خلية الاعلام والاتصال بالأمن الولائي تبسة

5-4-التوزيع المجالي للآفات الاجتماعية عبر مدينة الشريعة: قمنا بتوزيع بعض الآفات الاجتماعية حسب تواجدها في القطاعات، فمعظم قطاعات المدينة تنتشر فيها ظاهرة بيع واستهلاك المخدرات والحبوب المهلوسة، ومصالح الأمن تسعى جاهدة على القضاء عليها. وتتنوع السرقات في مجال المدينة بين سرقة الأشخاص، وسرقة المنازل خاصة في القطاعين 08 و09، وسرقة المحلات خاصة في وسط المدينة. كما توجد 03 نقاط معروفة بالاعتداءات الجسدية متواجدة على مستوى القطاع 02 بجانب المقبرة العتيقة والقطاع 06 في طريق الضلعة حيث تعرضت العديد من الأشخاص الى محاولة اعتداء على متن سياراتهم ليلا بغرض نهبهم وسرقتهم وأخيرا القطاع 09 في محيط المحطة البرية لنقل المسافرين لوجودها في مكان شبه معزول وقد تعرض بعض المسافرين الى اعتداءات في أوقات الصباح الباكر.

الخريطة (10): توزيع الآفات الاجتماعية في القطاعات العمرانية بمدينة الشريعة.

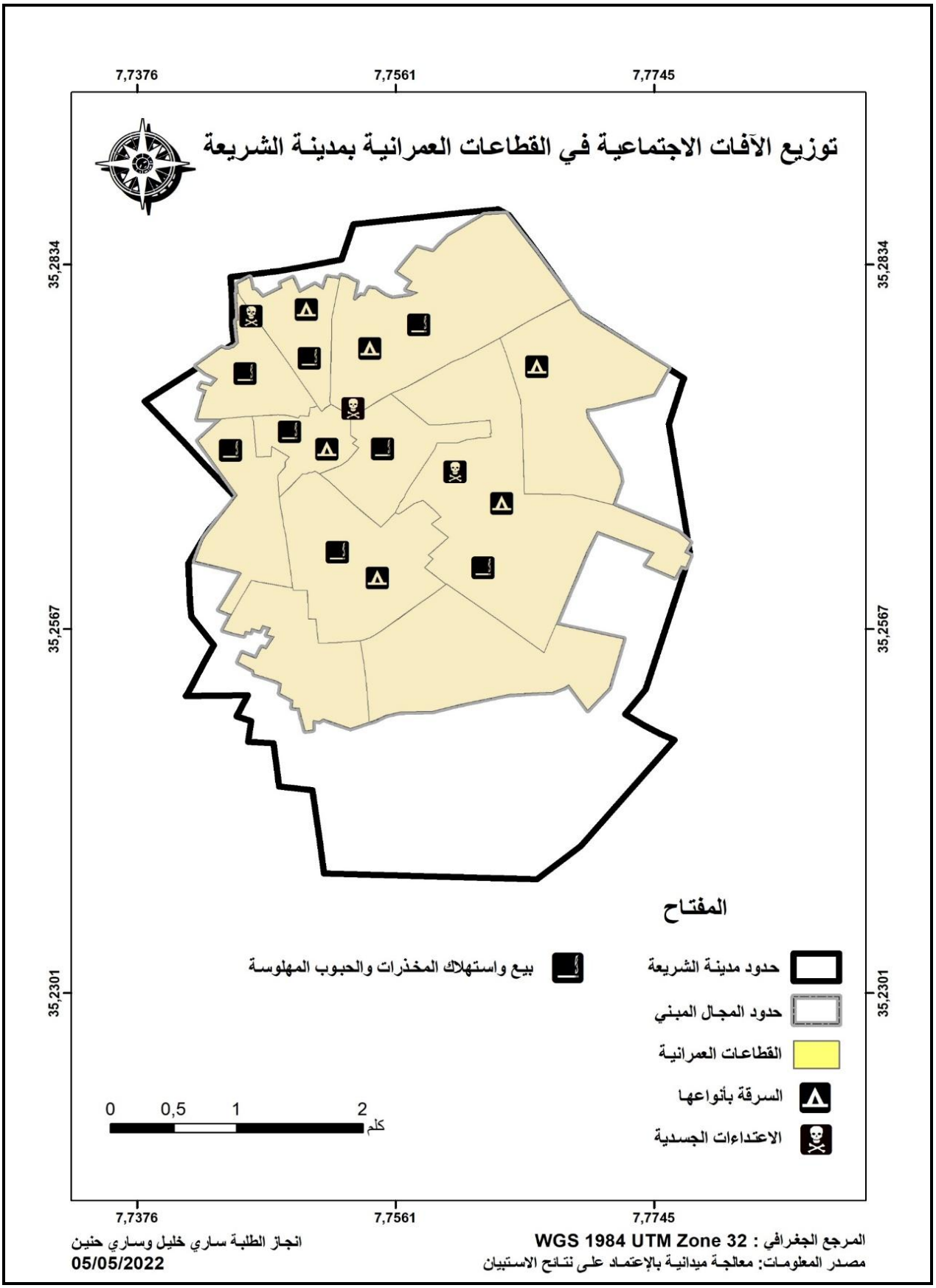

© المصدر: انجاز الطلبة

المبحث الثالث

المجتمع المدني ودوره في تسيير الكوارث والمخاطر بمدينة الشريعة

الدراسة الميدانية التحليلية

تمهيد

بعد تعرفنا على أهم الجوانب النظرية المطروحة في مشكلة بحثنا، وتقديم أهم المفاهيم والأمثلة، سنتطرق في هذا المبحث إلى الجانب التطبيقي ودراسة الإشكالية على أرض الواقع من خلال عدة طرق وأساليب علمية تمكننا من انتهاج المقاربة التحليلية، بما يمكننا من الوصول إلى بات أو نفي الفرضيات واقتراح الحلول الممكنة.

1-الاستبيان الميداني:

الاستبيان "**Questionnaire**" وسيلة للحصول على إجابات عن عدد من الأسئلة المحددة والمكتوبة التي يرسل عادة بالبريد أو بأية طريقة أخرى على عينة. ويطلب من تلك العينة الإجابة الأسئلة التي قد تكون مغلقة أو مفتوحة. ويعد الاستبيان من أكثر الأدوات استخداما في مجالات البحوث الاجتماعية وهو من الأدوات الرئيسية التي تخدم الباحث في استقصاء المعلومة ميدانيا. خلال بحثنا قمنا بالاستعانة والاعتماد على برنامج "سفانكس" لإعداد الصيغة النهائية للاستبيان.

1-1- التعريف ببرنامج سفانكس بلوس "sphinx Plus":

الصورة رقم (18): واجهة برنامج سفانكس بلوس.

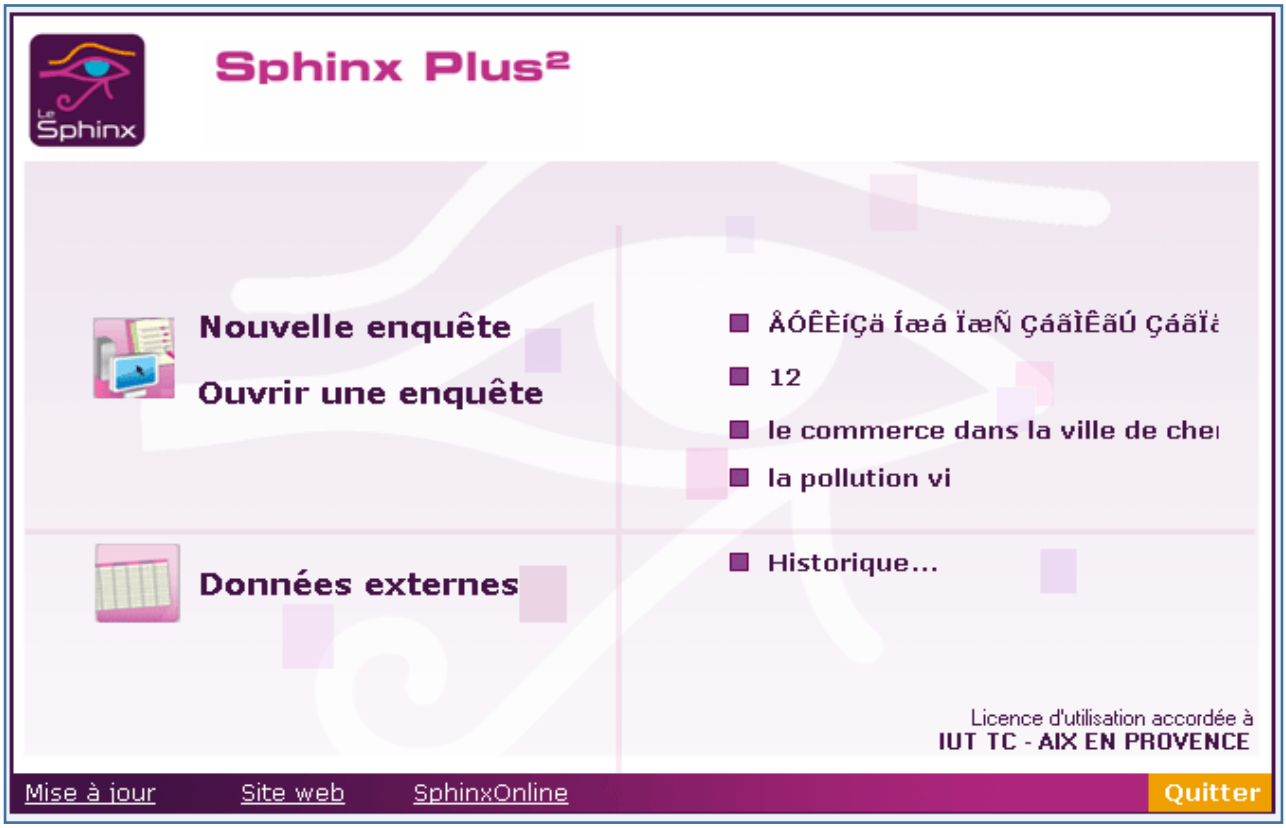

الصورة رقم(19): أيقونة برنامج سفينكس بلوس.

المصدر: التقاط الطلبة.

" سفانكس" هو برنامج لإنشاء الاستبيانات والتحليل الإحصائي للمعطيات. هذا البرنامج مشهور جدا في فرنسا ويقال إنه ينافس **spss** هناك. يوفر البرنامج مجموعة كاملة من الوظائف من تصميم المسح وجمع البيانات وإدخال البيانات إلى التحليل الكمي والنوعي، واستخراج البيانات وانشاء التقارير. تطور هذا البرنامج على مدى فترة 25 سنة. **Sphinx** يقدم أدوات مثيرة لجميع أنواع البحوث والدراسات، مما يجعلها جديرة الاستخدام في الشركات والمنظمات.
(https://www.facebook.com/ibrahimtahaaboalazm/photo)

1-2- مراحل انجاز الاستبيان وتحليله:

1-2-1- بلورة استمارة الأسئلة: بناءا على ما درسناه في مقياس تقنيات الإستبيان وبالاعتماد على المنهجية المتبعة في انجاز استبيان بواسطة هذا البرنامج قمنا بتصميم استمارة تحتوي على 38 سؤالا مقسمة إلى أربعة أجزاء وهي:

- ✓ الجزء الأول: معلومات اجتماعية ومهنية تحتوي على 06 أسئلة.
- ✓ الجزء الثاني: المخاطر الحضرية والكوارث بمدينة الشريعة يحتوي على 19 سؤالا.
- ✓ الجزء الثالث: واقع المجتمع المدني في مدينة الشريعة يحتوي على 12 سؤالا.
- ✓ الجزء الرابع: سؤال تقييمي حول آفاق المجتمع المدني في مدينة الشريعة سؤال واحد 01.

1-2-2- توزيع الاستبيان: بعد استئناف الإجراء الإداري والمتعلق بالتأشير على استمارة الاستبيان من طرف رئيس قسم علوم الأرض والكون تم التوجه الى مقر الشرطة مدينة الشريعة لأخذ الضوء الأخضر لمباشرة الاستبيان الميداني.
حيث تم توزيع الاستبيان بداية من تاريخ 2022/02/22 إلى غاية 2022/03/25.

ولكي تكون الدراسة الميدانية أكثر مصداقية قمنا باختيار ستة 06 أماكن متباعدة لتوزيع الاستبيان، حيث قدر عدد الاستمارات الموزعة بـ 240 استمارة وتمت عملية التوزيع على مختلف شرائح المجتمع بدون استثناء وفي النهاية استرجعنا منها 154 إجابة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (09): توزيع الاستبيانات ونسبة الإجابات المسترجعة.

مناطق التوزيع	الاحياء التابعة أو المحاذية	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الضائعة	عدد الاستمارات التالفة أو إجابات غير منطقية	النسبة من مجمل الاستمارات المسترجعة
وسط المدينة	حي العربي التبسي. حي أول نوفمبر. حي الأروقة.	40 (%100)	25 (%62.5)	12 (%30)	3 (%7.5)	%10.4
طريق تبسة	حي 100 سكن. حي ابن باديس. حي الضمان الاجتماعي.	40 (%100)	15 (%37.5)	17 (%42.5)	8 (%20)	%6.2
الحي الجديد	الحي الجديد. حي العيد بن لعبيدي. حي عبد الباقي.	40 (%100)	35 (%87.5)	1 (%2.5)	4 (%10)	%14.6
حي مخلوفي	حي مخلوفي. الحي البلدي. حي العتيق.	40 (%100)	35 (%87.5)	3 (%7.5)	2 (%5)	%14.6
طريق الضلعة	حي طريق الضلعة. حي حركات بوزيان.	40 (%100)	20 (%50)	14 (%35)	6 (%15)	%8.4
حي الجرف	حي الجرف. التحاصيص النور 1 و2 و3.	40 (%100)	24 (%60)	11 (%27.5)	5 (%12.5)	%10
المجموع		**240** (%**100**)	**154** (%**64.2**)	**58** (%**24.2**)	**28** (%**11.6**)	

المصدر من انجاز الطلبة

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة استجابة للاستبيان الميداني في كل من الحي الجديد وحي مخلوفي بعدد 70 إجابة أي ما يقدر بـ 29.2 **%** من اجمالي الإجابات وهذا يرجع أن الأول هو الحي الذي نقيم فيه وتم التعاون معنا من طرف رواد مسجد الحي والجيران والثاني قربه من مقر الوكالة الوطنية للتشغيل **ALEM** و سوق الخضر الشعبي، يليها وسط المدينة بنسبة10.4 **%** وقد الذي يحتوي على بعض المقرات الإدارية كمكتب البريد واتصالات الجزائر...، اما حي الجرف وهو حي سكن اجتماعي فنسبته كانت لا تتعدى 2.5**%** واضطررنا للذهاب الى حي التحاصيص الذي يعد قريبا منه نوعا ما، أما كل من طريق تبسة وطريق الضلعة فنسبتهم على التوالي 8.4**%** و 6.2**%** وهما الحيين الأقل استجابة للاستبيان ويرجع هذا لخوف و عدم ثقة المستجوبين بفحوى الاستمارة المقدمة لهم.

1-2-3- تحليل نتائج الاستبيان:

الجزء الأول: معلومات اجتماعية ومهنية:

1-الجنس : من خلال الشكل رقم (4) نلاحظ أن عدد الذكور المتجاوبين مع الاستبيان في العينة أكثر من عدد الاناث فنسبة الذكور 78% بعدد 120ذكر اقل منه اناث بنسبة **22%** بعدد 34 انثى.

وتفسير هذه النسب ان الاستبيان وزع في عدة احياء من المدينة والتواجد النسوي في شوارع الاحياء قليل جدا وقد يرجع هذا لكون مدينة الشريعة مدينة محافظة وسكانها متعصبين ومتمسكين بالعادات بشكل كبير ولا يؤيدون تجول النسوة في الشوارع.

الشكل رقم (04): توزيع أفراد عينة الاستبيان حسب الجنس.

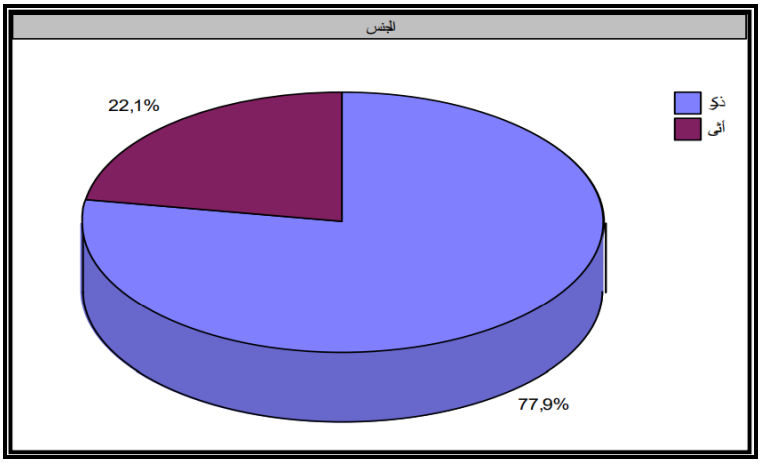

2- الفئات العمرية: نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها و المبينة في الشكل رقم (5) أن الفئة العمرية المنوالية لعينة الدراسة هي الفئة من 25الى 34 سنة بنسبة 36 % بعدد 56 شخصا لتليها الفئة العمرية [من 35 الى 44سنة] بنسبة 29% بعدد 45 شخصا وصولا الى اقل فئة بنسبة **6%** بعدد 18 شخصا وهي الفئة التي تضم الاشخاص الذين أعمارهم أكثر من 65.

الشكل رقم (05): توزيع أفراد عينة الاستبيان حسب العمر

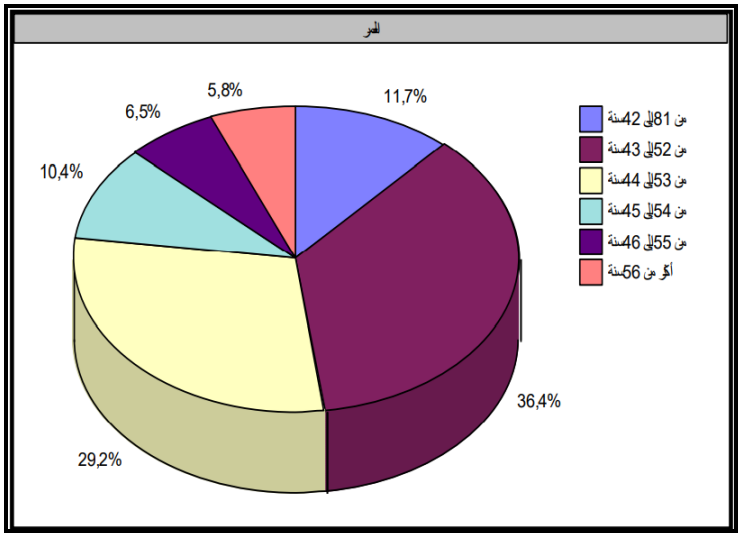

وتفسير هذه النتائج راجع الى ان أكبر نسبة تجاوب كانت من فئة الشباب لأنها الفئة النشطة والأكثر اهتماما بالقضايا الاجتماعية وكل الانشغالات المطروحة في المدينة وهذا لِاستيعابهم وفهمهم لموضوع بحثنا، اما اقل الفئات هي فئة كبار السن ربما يكون هذا راجع للتعب والتقدم في العمر الذي نتج عنه عدم المبالات او عدم الادراك وفهم الموضوع المطروح.

3- الحالة الاجتماعية : من خلال الشكل رقم (6) نلاحظ أن أكثر الأشخاص في العينة حالتهم الاجتماعية متزوج بنسبة 49.4 % وتليها أعزب بنسبة ليست بقليلة بعدد 70 شخصا واقل نسبة أرمل 1.3% . وقد يرجع الارتفاع الملحوظ في نسبة العزوبة الى مشاكل السكن والبطالة المنتشرة بكثرة بين الفئة الشبابية.

الشكل رقم (06): دائرة نسبية للحالة العائلية لعينة الاستبيان.

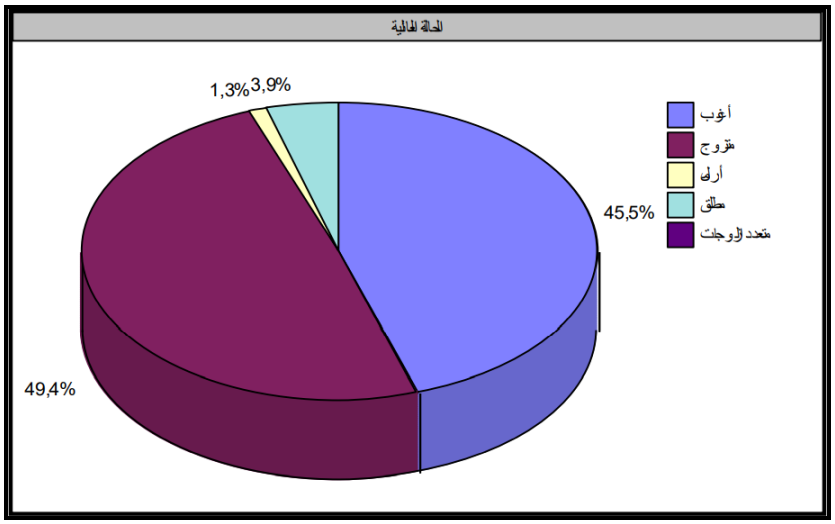

4- المستوى التعليمي : نلاحظ من خلال الشكل رقم (7) أن أكبر فئة استحوذ عليها أصحاب المستوى الجامعي بنسبة 39.6% تليها فئة المستوى الثانوي بنسبة 26.6% ثم المتوسط والابتدائي واقل نسبة يقرا ويكتب بنسبة 4.5%. ومنه نستنتج ان مجتمع مدينة الشريعة مجتمع متعلم ومثقف وان أكبر الفئات فيه حاملي شهادات جامعية ومنهم أصحاب دراسات عليا وعدد قليل جدا من الذين يقرؤون ويكتبون.

الشكل رقم (07): دائرة نسبية للمستوى التعليمي لعينة الاستبيان.

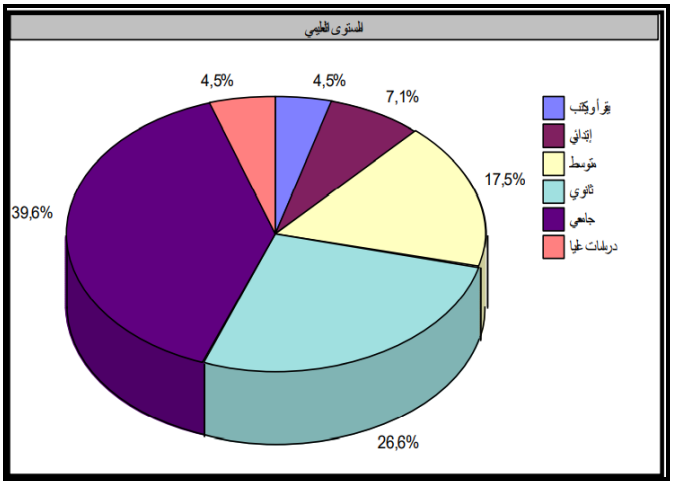

5- الحالة المهنية: من خلال الشكل رقم (8) نلاحظ أن أكبر نسبة منهم يمارسون مهن حرة بنسبة 29.2% تليها موظف عمومي بنسبة 27.3% و29شخصا أي بنسبة 18.8% عاطلين عن العمل واقل نسبة متقاعد ويعمل.

-أكبر نسبة هي الاعمال الحرة لان البطالة تنتشر بشكل كبير لذي يسعى جميع الشباب لخلق فرص عمل يومية لتلبية بعض من متطلباتهم وحاجياتهم اليومية، ونلاحظ ان نسبة البطالة أيضا ليست بقليلة لعدم توفر مناصب عمل لنقص المصانع، المعامل.... لتشغيل الشباب العاطل عن العمل واقل نسبة متقاعد ويعمل وقد يكون هذا راجع الى عدم الاكتفاء براتب التقاعد أو لاستثمار الأموال في مشاريع خاصة.

الشكل رقم (08): دائرة نسبية للحالة المهنية لعينة الاستبيان.

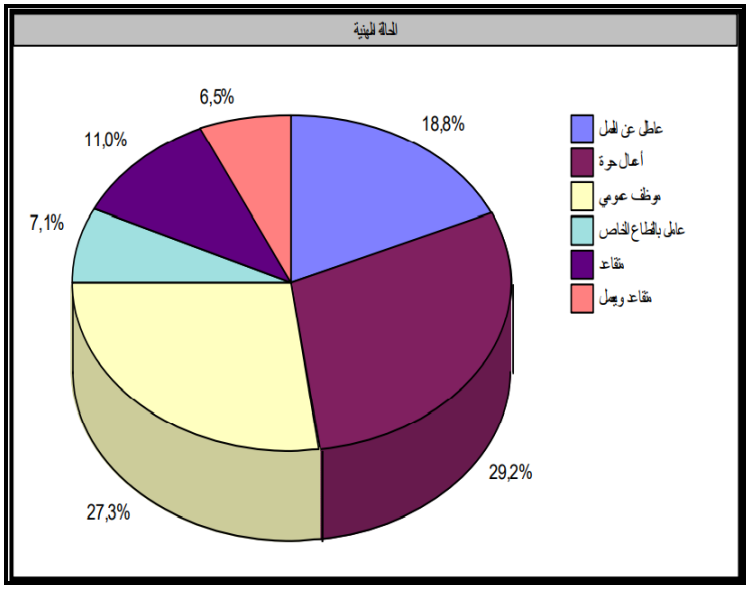

الجزء الثاني: المخاطر الحضرية والكوارث بمدينة الشريعةّ:

1- المخاطر والكوارث في المدينة: نلاحظ من خلال الشكل رقم (9) أن أكبر المخاطر التي تواجه السكان في المدينة اكثرها المخاطر المتعلقة بالحيوانات بنسبة 21.2%، تليها الامراض والاوبئة بـ 19.6%، ثم الفيضانات بنسبة 19.1% والتجاويف الكارستية 18.8% لنصل لأقل الاخطار انتشارا وهي الحرائق. والانتشار الكبير للمخاطر الحيوانية راجع وتربيتها داخل المجال الحضري للمدينة (الكلاب الضالة، القطط، الأغنام....) اضافة الى المذابح والمداجن وأسواق المواشي والتي بدورها شكلت عدت مخاطر ومشاكل كالتلوث والأمراض. ومن المعروف ان الحيوانات قد تشكل عامل خطر على الانسان إذا لم تتبع بعض الشروط للوقاية من اخطارها اهم هذه الاخطار داء الكلب، الانفلونزا الحيوانية، الحساسية ونقل الامراض بين البشر وغيرها.

وأيضا الفيضانات التي يعاني منها سكان بعض الاحياء في المدينة خاصتا في فصل الشتاء مع تزايد تساقط الامطار وهذا راجع لسوء البنا التحتية وشبكات تصريف المياه والبناء دون احترام الارتفاقات مع الوديان.

والتجاويف الكارستية من أبرز المخاطر في مدينة الشريعة منذ القدم فكما كان يحكي لنا اجدادنا وكبار السن في لمدينة انها كانت جد غنية بالمياه الجوفية في لقديم ومع مرور الزمن جفت المياه في جوف الأرض لتخلف تجاويف كارستية عميقة

وممتدة تحت الأرض والتي تهدد سكان بعض الاحياء وبناياتهم بالهبوط والانهيار لهشاشتها وضعف مقاومتها وصعوبة تحملها للبنايات خاصتا مع عدم التقيد بعدد الطوابق.

الشكل رقم (09): توزيع الكوارث الطبيعية في المدينة

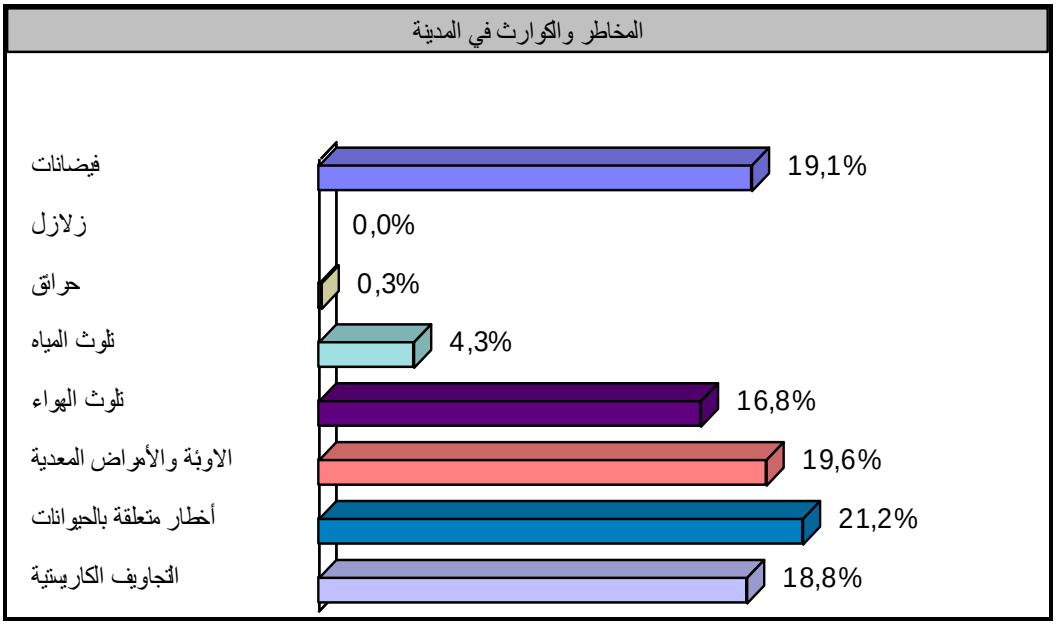

2- معايشة المخاطر: طرحنا سؤال "هل عايشت أحد المخاطر في المدينة؟"، فتبين لنا أن نسبة 57.8% من العينة عايشوا اخطار في لمدينة أي النسبة الأكبر و42.2%كانت اجابتهم "لا" أي لم يعايشوا أي من الاخطار فيها، كما يبين ذلك الشكل رقم (10)

الشكل رقم (10): معايشة أحد المخاطر من طرف سكان المدينة.

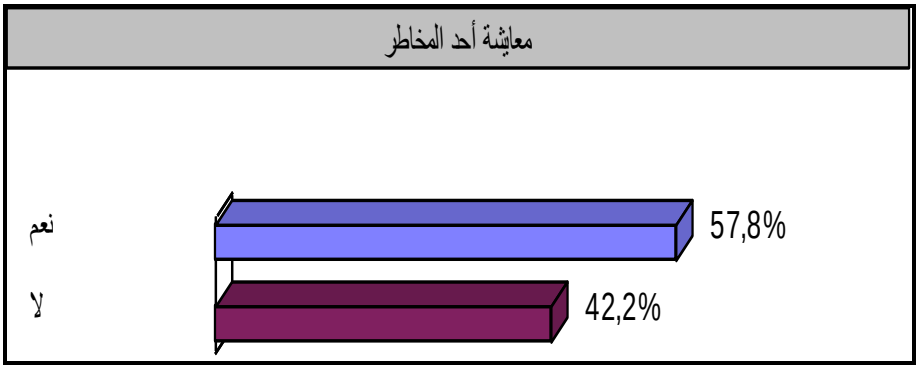

يرجع هذا إلى أن المخاطر في لمدينة تتواجد في بعض الأحياء وأخرى تخلو منها لكن أكبر نسبة عايشوا الأخطار وهذا لأن السكان في المدينة سريعي الإنفعال مع المخاطر، فمنهم من يسعى للمساعدة ومنهم من يدفعه فضوله لمشاهدة كيفية حدوث الخطر والتدخلات الحاصلة ومنهم من كانوا في محل الخطر أو تعرضوا له شخصيا.

3- رد فعل السكان اثناء حدوث الخطر: من خلال الشكل رقم (11) نلاحظ أن نسبة الذين يقومون بمساعدة فرق التدخل تقدر بـ 25.3 %تليها من بقدم مساعدات تتمثل في المشاركة بالتوجيه والتوعية بنسبة 20.1% واقل نسبة كانت اجابتهم عدم التدخل هذا لأنهم غير مهتمين لهذا، أما بخصوص نسبة 37.7% من الأشخاص في العينة لم يجيبوا على هذا السؤال فتمثل الذين لم يعايشوا أي خطر أو كارثة.

طغت فئة مساعدة فرق التدخل لأن سكان المدينة بطبعهم يميلون للمساعدة وتلبية النداء وقت وقوع الخطر حتى قبل وصول فرق التدخل، وهذا لأننا عايشنا خطر ورأينا كيفية تدخل السكان حتى قبل وصول فرق التدخل، واختار اختاروا التوعية لربما يكونوا غير قادرين على المساعدة ومن السكان أيضا من لا يهتم ولا يبالي بأي من المشاكل في المدينة ولا يهتم الا بمصالحه الشخصية وما يخدمه فقط.

الشكل رقم (11): رد فعل السكان ممن تعرضوا لأحد المخاطر

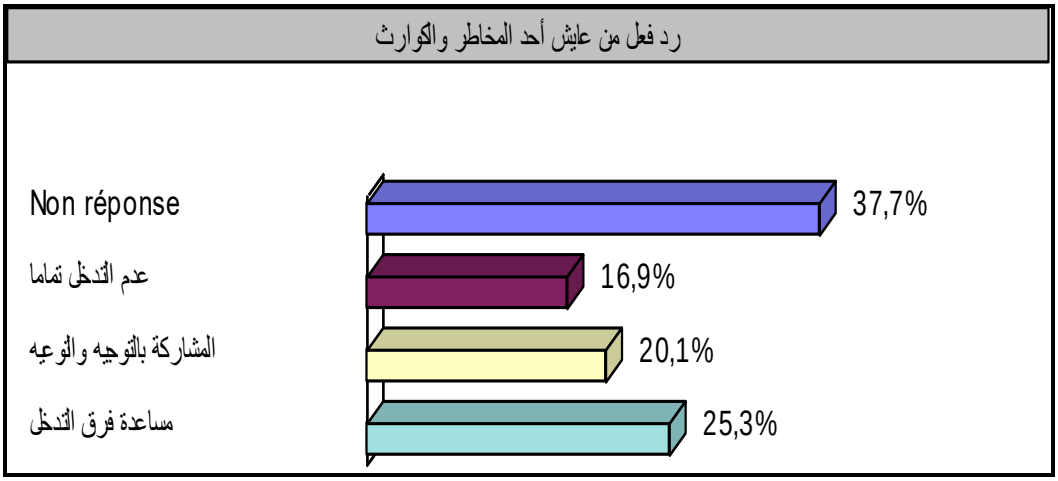

4- المشاركة في الوقاية من المخاطر: نلاحظ من خلال الشكل رقم (12) أن نسبة 76.6% كانت اجابتهم كانت "نعم" ويؤيدن فكرة المشاركة في الوقاية من المخاط واقل منها نسبة من قالو "لا "، وهذا راجع لوعي السكان وسعيهم لتخلص او التقليل من هذه المخاطر ومحاربتها بشتى الطرق.

وطرحنا سؤال لأصحاب الإجابات بـ "لا" حول السبب في رفضهم للمشاركة في الوقاية من المخاطر فأكبر نسبة منهم لم يجيبوا على هذا السؤال اما لبقية فكانت اجاباتهم انهم غير مهتمين لهذا ومنهم من أجاب بأنه يجهل ولا يعرف هذه الطرق ومنه من يرى أن لهاذا العمل هيئات خاصة به وقد يرجع هذا لانشغالهم بأمورهم الخاصة أو عدم ادراكهم لأهمية مشاركتهم ودورهم المهم في هذه المشاركة واسنادهم كل المسؤوليات لفرق التدخل وللهيئات الخاصة بذلك.

الشكل رقم (12): نسبة مشاركة عينة الاستبيان في الحد من المخاطر.

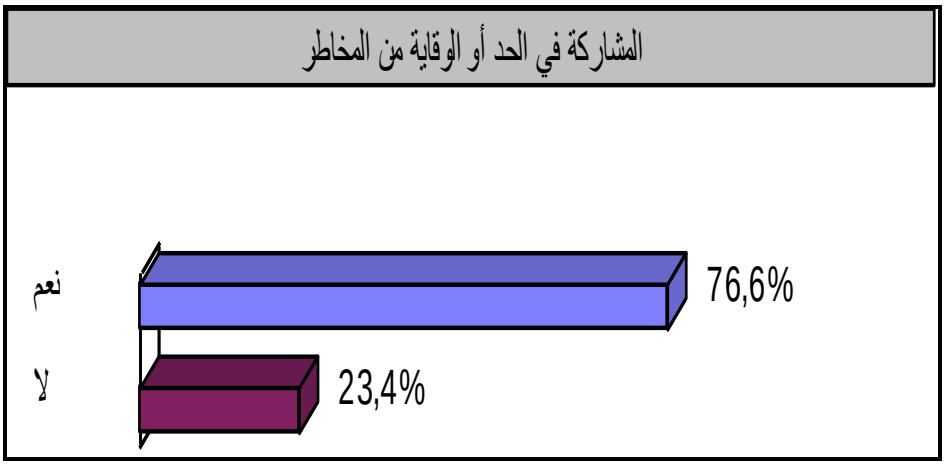

5- طبيعة المساعدة التي يمكن تقديمها: من خلال الشكل رقم (13) نلاحظ تساوي النسب بين من قالو المساعدة بالتوجيه والاعلام والتوعية ومساعدة فرق الانقاض بنسبة ونسبة اقل منها ممن قالو ان بإمكانهم تقديم مساعدات مادية وهذا وكما ذكرنا سابقا ان أكبر نسبة هي فئة شبابية يستخدمون مواقع التواصل والاعلام ويمكنهم لعب دور مهم جدا في نشر التوعية عير عدة مواقع وأيضا هم متمكنين من مساعدة فرق الانقاذ لأنهم الفئة الأكثر نشاطا وتواجدا في المدينة وأيضا لا ننسى كرم سكان المدينة وقت وقوع الخطر وعدم تفانيهم في تقديم المساعدات المادية للمتضررين.

الشكل رقم (13): طبيعة المساعدة التي يمكن تقديمها من طرف السكان خلال حدوث الكارثة

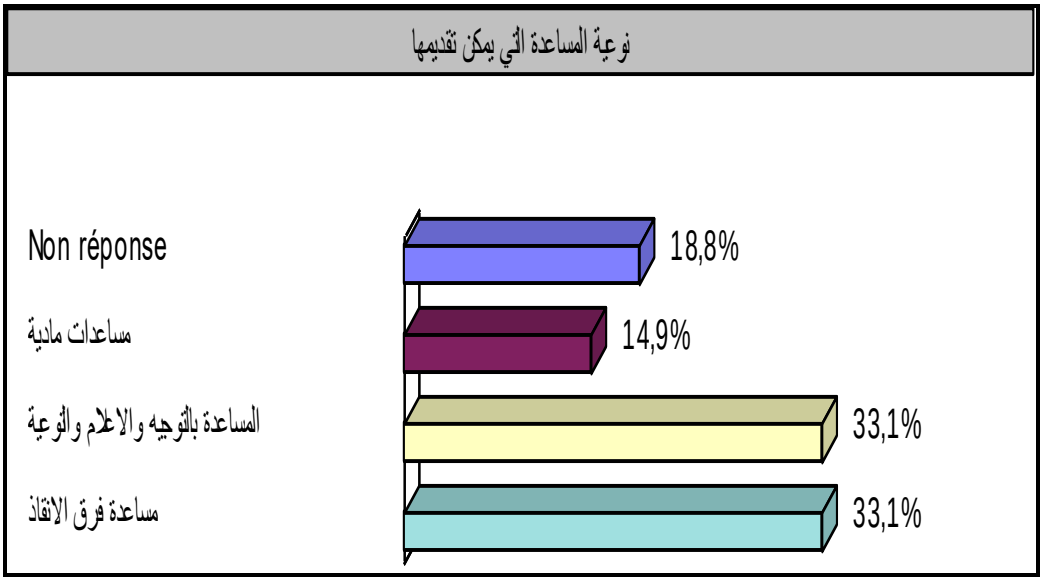

6- الدراية بالقوانين المتعلقة بالأخطار: طرحنا تساؤلا حول مدى دراية السكان بقوانين الوقاية من المخاطر فكانت الإجابات حسب الشكل رقم (14) أن أكبر نسبة من الأشخاص في العينة يجهلون هذه القوانين ولا دراية لهم ها اما النسبة الأقل منها كانت اجاباتهم انهم على علم بهذه القوانين وقد يكون هذا راجع إلى نقص التوعية واللامبالاة وتقصير الهيئات المسؤولة في نشر التوعية واطلاع السكان بمختلف القوانين والشروط المهمة في الوقاية من المخاطر الحضرية.

الشكل رقم (14): مدى دراية عينة الاستبيان بالقوانين المتعلقة بالمخاطر.

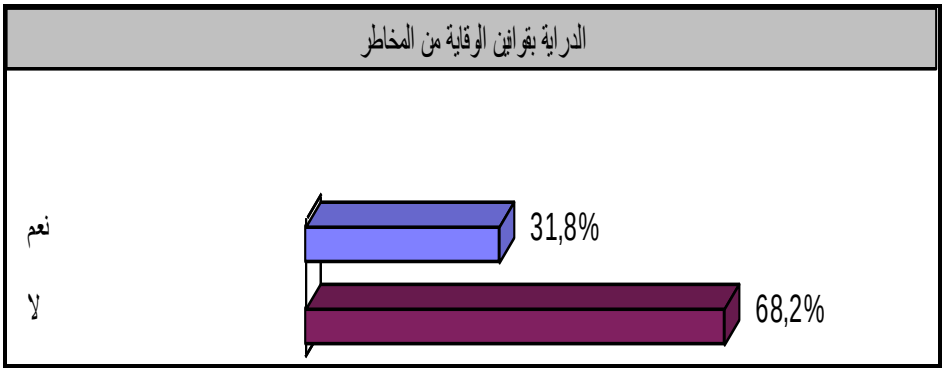

وطرحنا تساؤلا لمن أجابوا بنعم حول مصدر معرفتهم واطلاعهم بهذه القوانين فمنهم من أجاب بأنهم اطلعوا عليها من خلال وسائل الاعلام، ومنهم من كانت إجابتهم أنهم صادفوها في الدراسة، أما نسبة قليلة منهم فكانت إجابتهم أنهم تلقوها من خلال حملات التوعية التي تنظمها الهيئات الحكومية ووسائل الإعلام وغيرها.

7- ردود الفعل عند حدوث كارثة أو خطر: من خلال الشكل رقم (15) نلاحظ أن نسبة 55.2% من العينة قالو أنهم على أتم الاستعداد لتقديم يد المساعدة ومحاولة مجابهة الخطر وقالت نسبة 39.6% منهم أنهم سيكتفون بالاتصال بالمسؤولين، أما باقي العينة فأبدوا عدم اهتمامهم بالأمر.

الشكل رقم (15): ردود أفعال السكان عند حدوث الخطر.

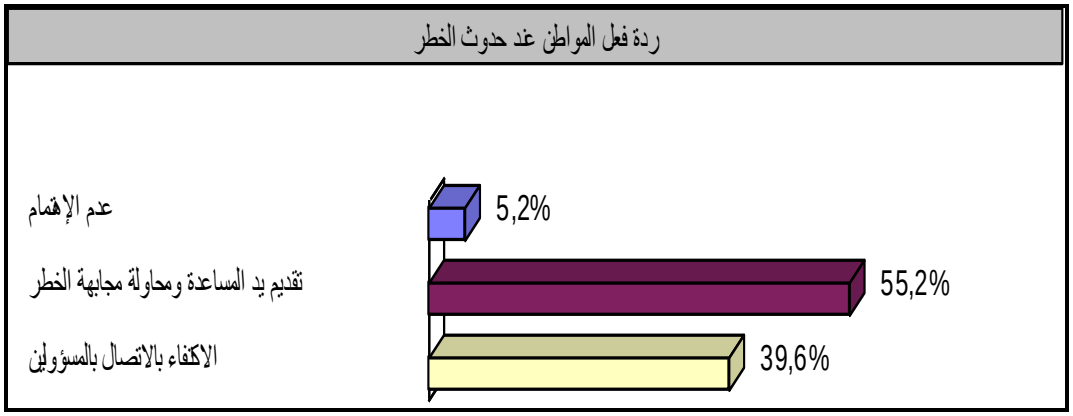

8- الاحتياطات المتخذة من طرف السلطات المختصة من عدمها: نلاحظ من خلال الشكل رقم (16) أن أكبر نسبة كانت إجابتهم بـ "لا" تليها الإجابات "بلا أعلم" بنسبة أقل، أما الإجابات "بنعم" فسجلت أضعف نسبة أي أن هناك تناقض بين العينة فمنهم من يرى أن الجهات الوصية تقوم بعملها تجاه الكوارث والمخاطر ومنهم من ينفي تحركها وقيامها بالتدابير اللازمة إجمالا.

الشكل رقم (16): مدى اتخاذ الجهات المختصة لإجراءات الوقاية

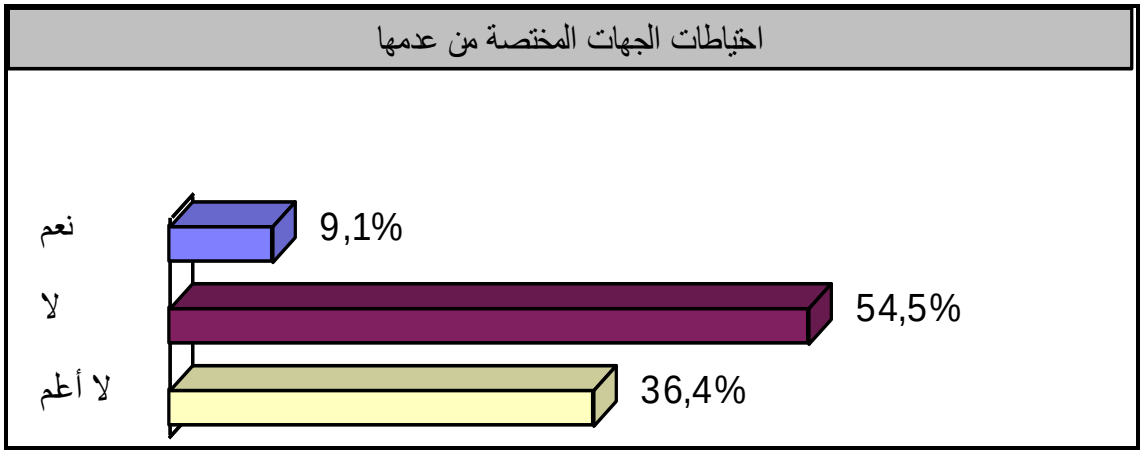

9- العوامل الأكثر خطورة : نلاحظ من خلال الشكل رقم (17) أن أكبر نسبة 46.1 % كانت إجابتهم الجهل بطريقة الوقاية والتسيير و37% أجابوا بأن الأخطر هي المخاطر في حد ذاتها وأقل نسبة قالو عدم التعامل معها بالشكل الصحيح. وهذا راجع لجهل عدد كبير من الأشخاص لأساليب التعامل مع الخطر عند حدوثه ولا يدركون كيفية التعامل معه وبالتالي عدم للخروج منه بأقل الأضرار والخسائر.

الشكل رقم (17): العوامل الأكثر خطورة حسب السكان

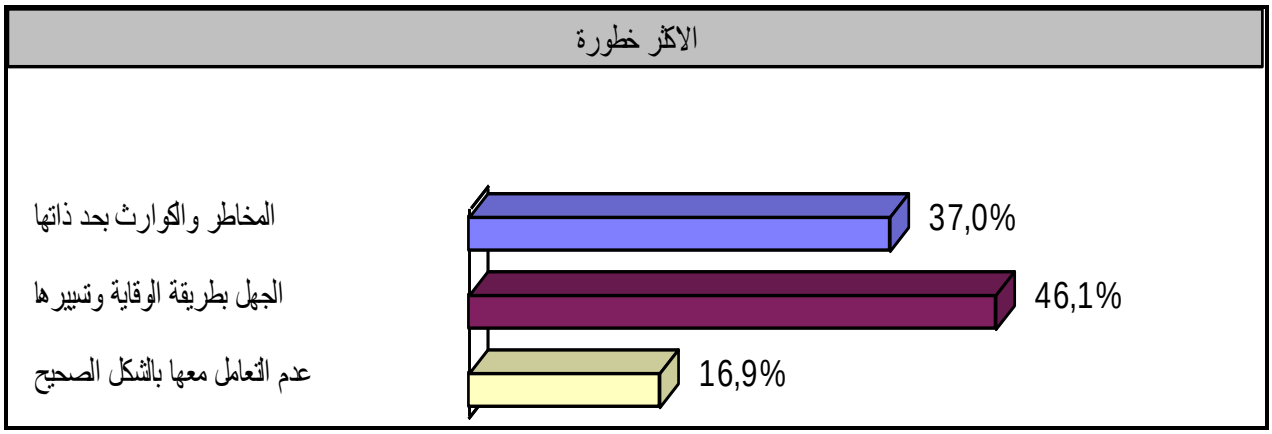

9- توزيع الأفات الاجتماعية : نلاحظ من خلال الشكل رقم (18) أن هناك العديد من الآفات الاجتماعية كثيرة الانتشار في المدينة، وأكبر نسبة من السكان كانت إجاباتهم السرقة والنشل، تليها بيع المخدرات والحبوب المهلوسة بنسب كبيرة جدا لنجد أقلها انتشارا جرائم القتل والإرهاب.

الشكل رقم (18): توزيع الآفات الاجتماعية في المدينة حسب السكان

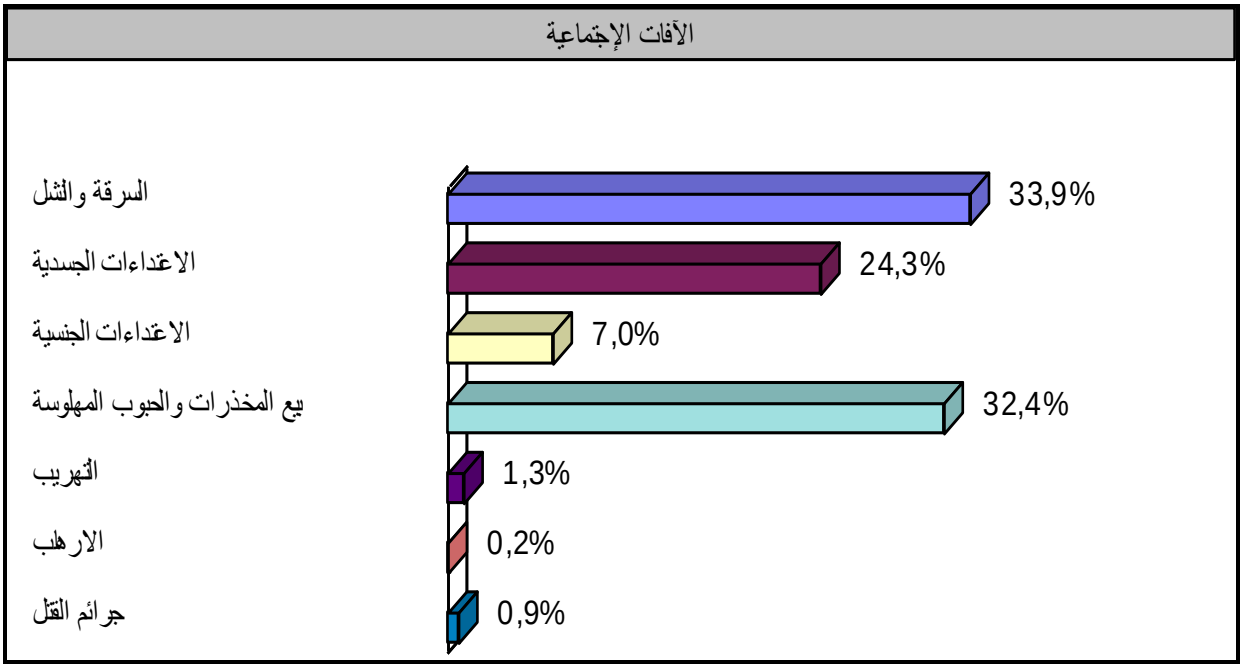

10- أسباب انتشار الافتات الاجتماعية: نلاحظ من خلال الشكل رقم (19) أن أكبر عدد من الأشخاص يرجعون ذلك للفقر التهميش والبطالة وآخرون يلقون اللوم على الأولياء وغياب دورهم وقلت اهتمامهم، وأقل نسبة منهم قالوا أن غياب التوعية سبب مهم في هذا، لأن الفقر والبطالة في انتشار سريع ومتزايد في المدينة خاصة مع الغلاء المعيشي ما يخلق مجالا لتفشي هذه الظواهر والآفات خاصة بين فئة الشباب والعاطلين على العمل الذين يرون أن هذه المخاطر والآفات مخرج لهم لحل مشاكلتهم وتحسين أوضاعهم جهلا منهم لمدى خطورة هذه الآفات على حياتهم وحياة من حولهم.

الشكل رقم (19): أسباب انتشار الآفات الاجتماعية حسب مجتمع عينة الدراسة

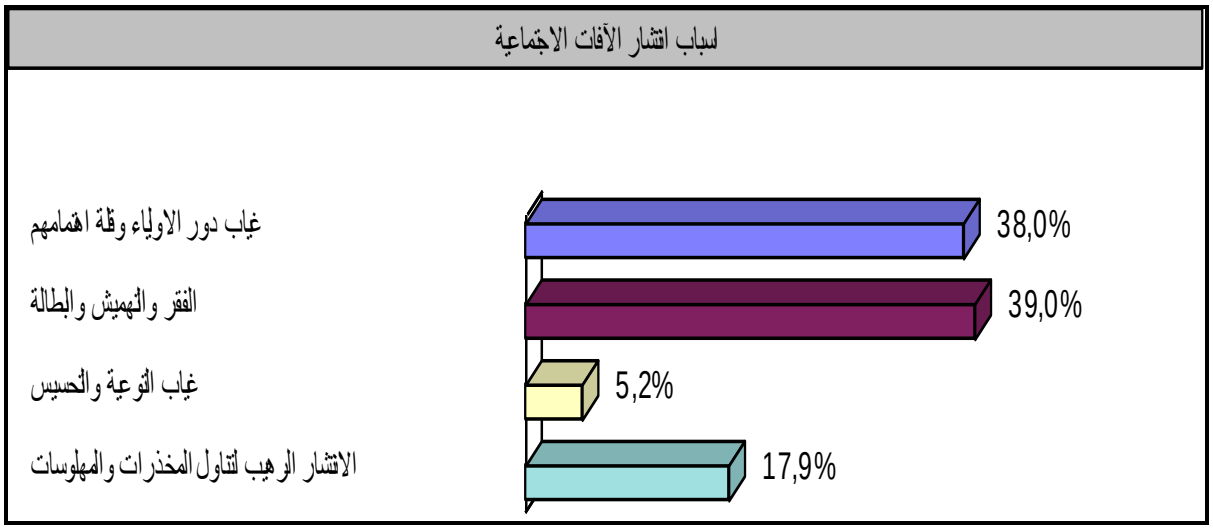

11- المخاطر الناتجة عن الحيوانات: نلاحظ من الشكل رقم (20) أن أكثر الإجابات كانت الكلاب الضالة والمسعورة، تليها الزواحف والعقارب السامة والخنازير البرية. كما أن ظاهرة انتشار الكلاب التي من شأنها أن تلحق الأذى بالصغار والكبار، إذ وقعت العديد من حوادث تهجم الكلاب على المواطنين خاصة في ساعات الليل المتأخرة وقد يرجع هذا لتراخي المسؤولين في مكافحتها والسيطرة عليها.

الشكل رقم (20): أعمدة بيانية توضح المخاطر الناتجة عن الحيوانات في المدينة.

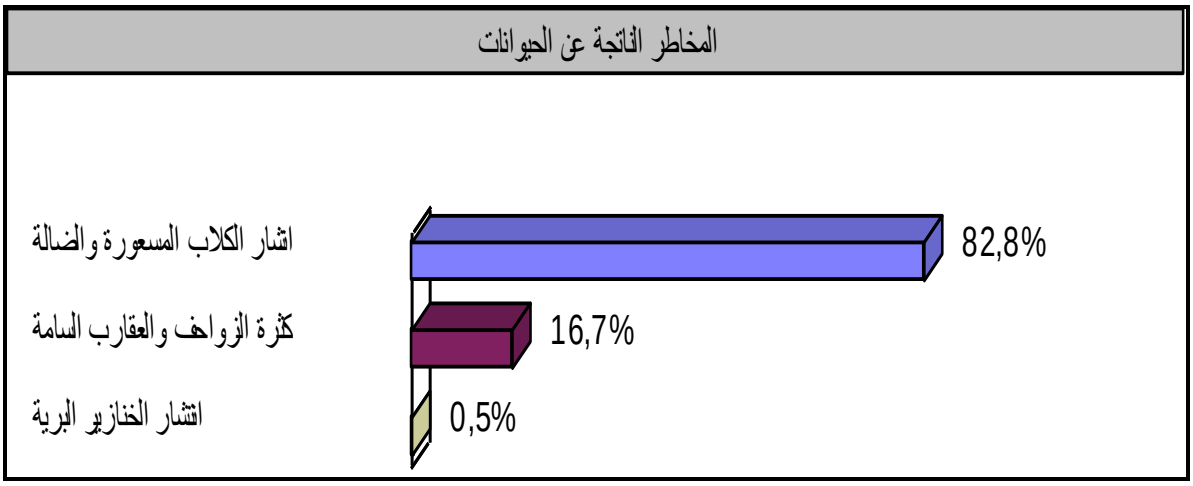

12- المخاطر البيولوجية: من خلال الشكل رقم (21) يتبين لنا أن أهم المخاطر البيولوجية حسب آراء الأشخاص في عينة الدراسة هي فضلات المذابح والمداجن التي أجمع عليها عدد كبير منهم، تليها النفايات المنزلية والروائح (تلوث الهواء)، فيما تنعدم النفايات الطبية في المدينة. يرجع هذا الترتيب لكون المذابح والمداجن وبمخلفاتها وروائحها سببت العديد من الأمراض للسكان والتي خلفت انتشارا رهيبا للحشرات والحيوانات الضالة، ناهيك على التلوث ...، إذ معظم السكان يرون أنها وضعت في أماكن غير مناسبة لها.

الشكل رقم (21): المخاطر البيولوجية الأكثر انتشارا في المدينة حسب السكان

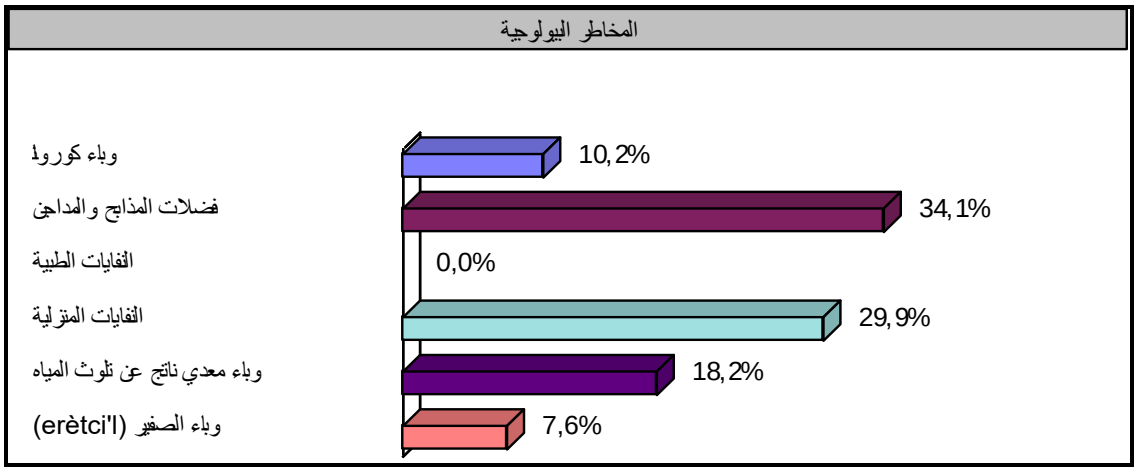

الجزء الثالث: واقع المجتمع المدني في مدينة الشريعة:

1- الانخراط في الجمعيات واللجان: نلاحظ حسب الشكل رقم (22) أن أكبر نسبة من العينة غير منخرطين في أي من الجمعيات واللجان ونسبة قليلة جدا منهم منخرطين ويرجع هذا لعدم ثقتهم بالعمل الجمعوي أو عدم معرفتهم بدور الجمعيات والمجتمع المدني.

الشكل رقم (22): نسبة انخراط السكان في الجمعيات واللجان

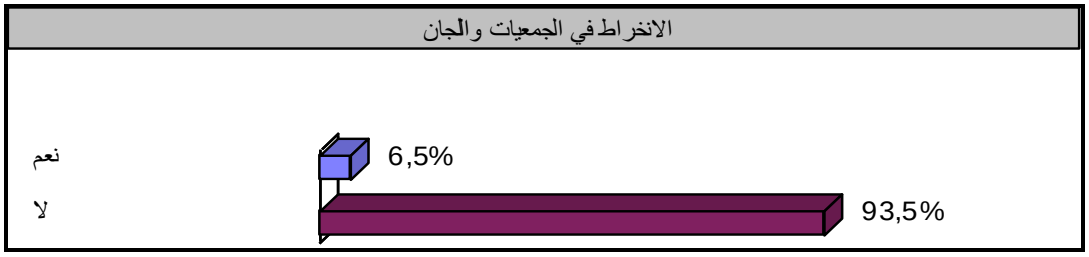

اما بخصوص النسبة المنخرطة فتتمثل جمعياتهم في:

الصورة رقم (20): قائمة الجمعيات محل انخراط السكان

2- طبيعة نشاط الجمعية: حسب الشكل رقم (23) فإن المنخرطين كانت إجابتهم حول طبيعة نشاط الجمعية أن معظمها جمعيات ذات طابع اجتماعي ونسبة قليلة منهم في الجمعيات الخيرية والدينية. فيما سجلنا رفض 93% من المستجوبين الإدلاء برأيهم في الموضوع، مما يطرح إشكالية انعدام الثقة لدى المواطن.

الشكل رقم (23): طبيعة الجمعيات التي انخرط فيها السكان

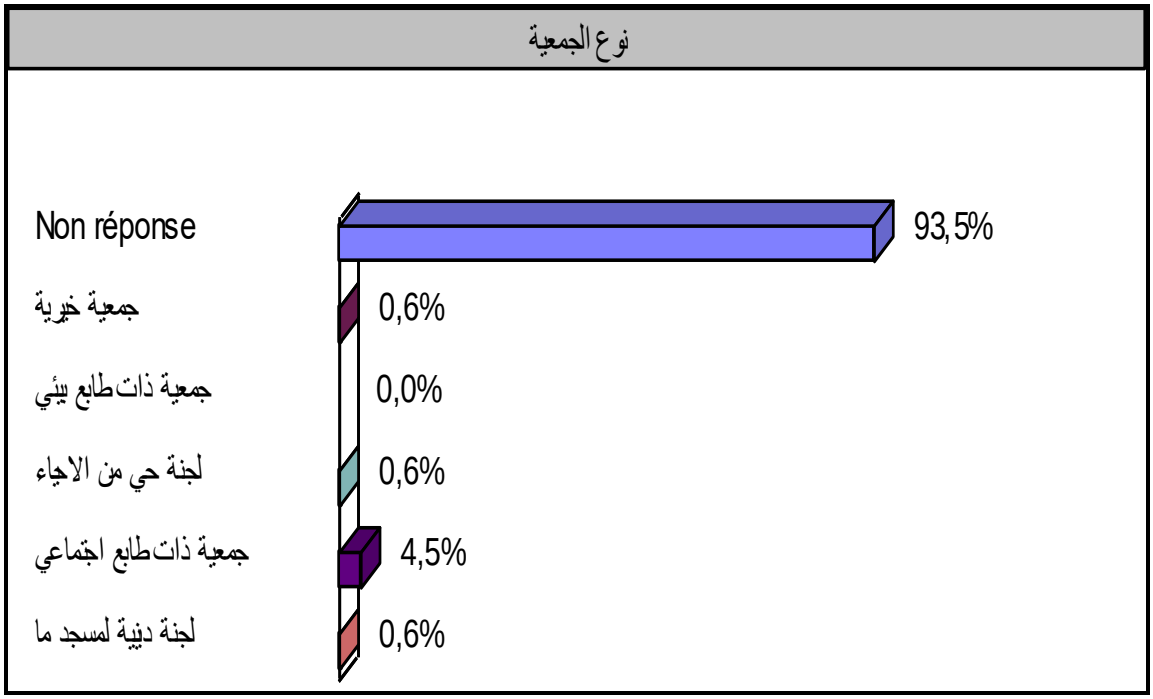

3- مدى إدراك السكان لمفهوم المجتمع المدني: الملاحظ من الشكل رقم (24) أن أكثر الأشخاص هم على دراية بمفهوم المجتمع المدني، بمقابل نسبة ليست بقليلة لا يدركون مفهومه، وقد يكون هذا راجع إلى عدم اهتمامهم أو اطلاعهم عليه وعدم حصولهم على تكوين لممارسة النشاطات الجمعوية.

الشكل رقم (24): مدى إدراك السكان لمفهوم المجتمع المدني.

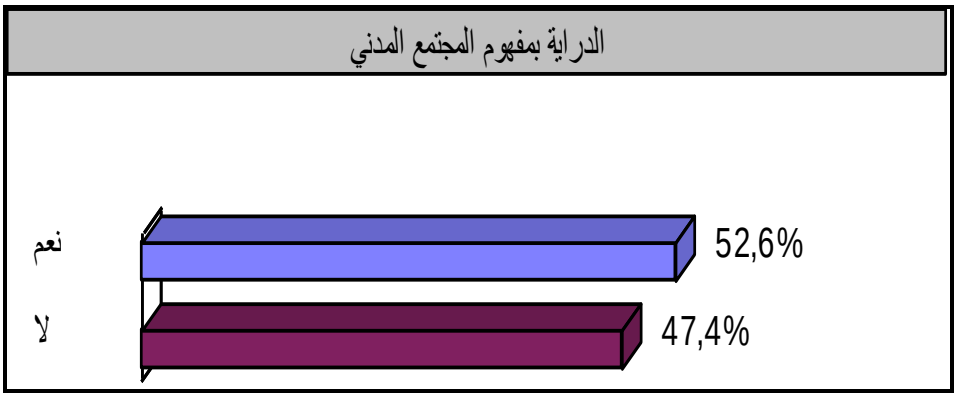

4- رأي السكان حول مدى أهمية مشاركة المجتمع المدني: نلاحظ من الشكل رقم (25) أن نسبة 46.8% من العينة يرون أن مشاركة المجتمع المدني مهمة بينما 35.7% منهم صرحوا على أنها مهمة جدا، أما فيما يخص باقي العينة فإنهم يرون أن مشاركة هذا الأخير لا تهم اطلاقا. يرجع هذا التباين في الآراء إلى أن المؤيدين لمشاركة المجتمع المدني

يعلمون بدوره بالرغم من أن واقعه في المدينة جد سيء ومن يرى أنه غير مهم معظمهم فئات ذات مستوى ثقافي ضعيف ويجهلون مفهوم المجتمع المدني.

الشكل رقم (25): رأي السكان حول أهمية مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر

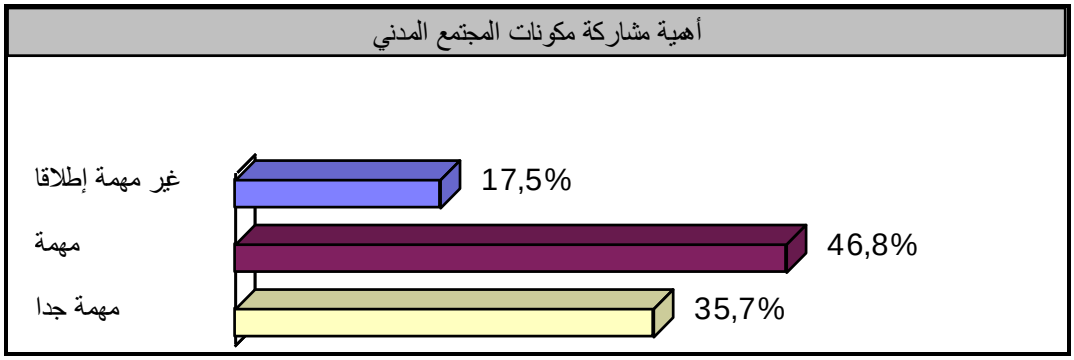

5- مجالات مشاركة المجتمع المدني: من خلال الشكل رقم (26) يتبين لنا أن أكبر مجالات مشاركة المجتمع المدني في مدينة الشريعة هي ضمن حملات التشجير والعمل الخيرين فيما ينعدم التدخل من طرف الجمعيات في تسيير الكوارث. وهذا راجع لتراخي المجتمع المدني في أداء دوره وفرض وجوده وخلق فرص لتطوير مهامه وجهله أو عدم إدراكه لمدى أهميت دوره في تسيير الكوارث والأخطار، وإلقائه المسؤولية على أطراف أخرى.

الشكل رقم (26): مجالات مشاركة المجتمع المدني بالمدينة في تسيير الكوارث

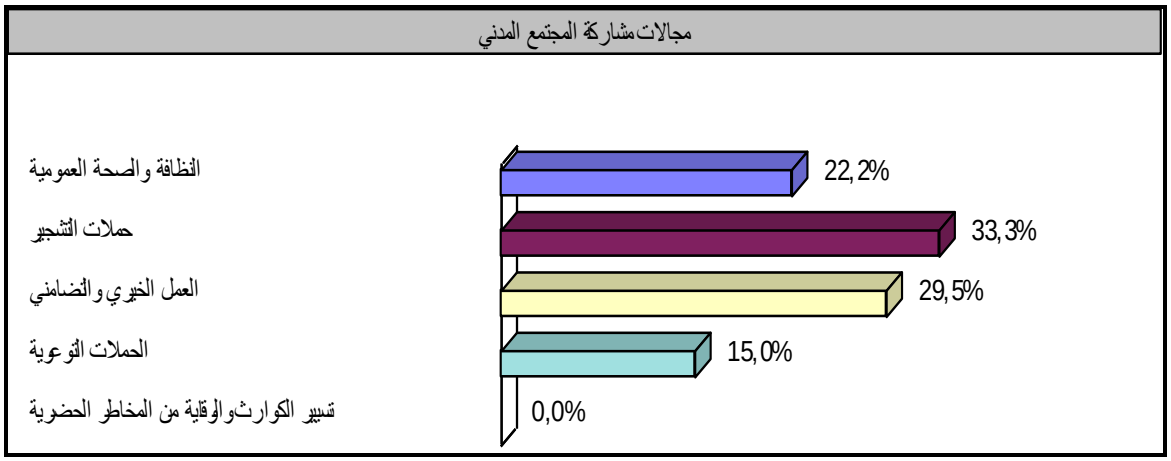

6- نسبة مشاركة المجتمع المدني في تسيير الكوارث: لدى استفسارنا حول مشاركة المجتمع المدني في تسيير أحد الكوارث أو المخاطر التي وقعت سابقا، لاحظنا حسب الشكل رقم (27) أن نسبة 64.9% أجابت "بنعم"، أما البقية يعني 35.1% فكانت إجابتهم بـ "لا"، لأن المشاركة قليلة وغير ظاهرة للعيان.

الشكل رقم (27): نسبة مشاركة المجتمع المدني بالمدينة في الوقاية من المخاطر

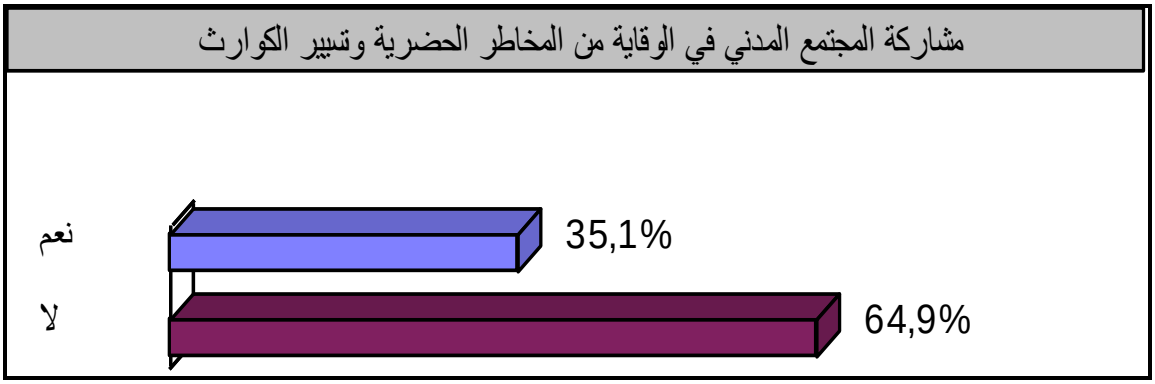

7- دور اللجان الدينية للمساجد في التوعية: من خلال الشكل رقم (28) نلاحظ أن نسبة 51.3% من العينة يرون أن دور المساجد واللجان الدينية في التوعية كبير جدا، تليها نسبة37.7% قالو أن لها دورا ضئيلا، بينما يرى 11% منهم أنه ليس لها دور. هذه الفئة الأخيرة العينة ترى بأن المساجد أصبحت أماكن للصراعات المختلفة والعديد من المشاكل والحسابات السياسوية، مما أفقد المواطنين ثقتهم في اللجان الدينية.

الشكل رقم (28): رأي السكان حول دور اللجان الدينية للمساجد في التوعية.

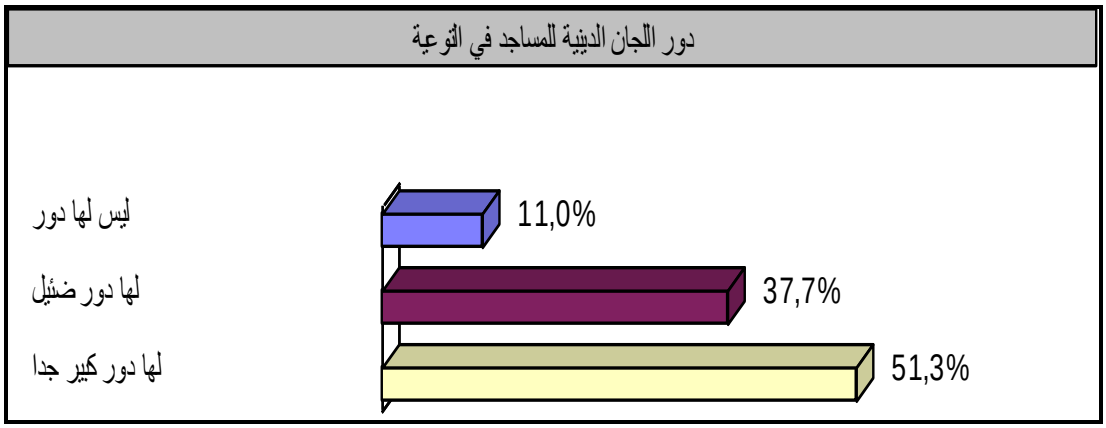

8- دور المجتمع المدني في الحد من جائحة كورونا: نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة 55.8% من العينة كانت اجاباتهم بـ "نعم" وأكدوا لنا مشاركة المجتمع المدني في تسيير وباء كورونا، فيما كانت نسبة 44.2% إجاباتهم بـ "لا" أي قاموا بنفي عمل المجتمع المدني في مكافحة هذه الجائحة. كل ذلك راجع للدور الفعال الذي لعبه المجتمع المدني في ظل الحجر المنزلي بسبب الجائحة، أين ساهم بشكل ملموس في توعية مختلف أفراد المجتمع والتحسيس بخطورة الوضع والمساعدات المقدمة في توفير أدوات الوقاية (الكمامات المعقمات ...).

الشكل رقم (29): مدى مشاركة المجتمع المدني في الحد من وباء كورونا.

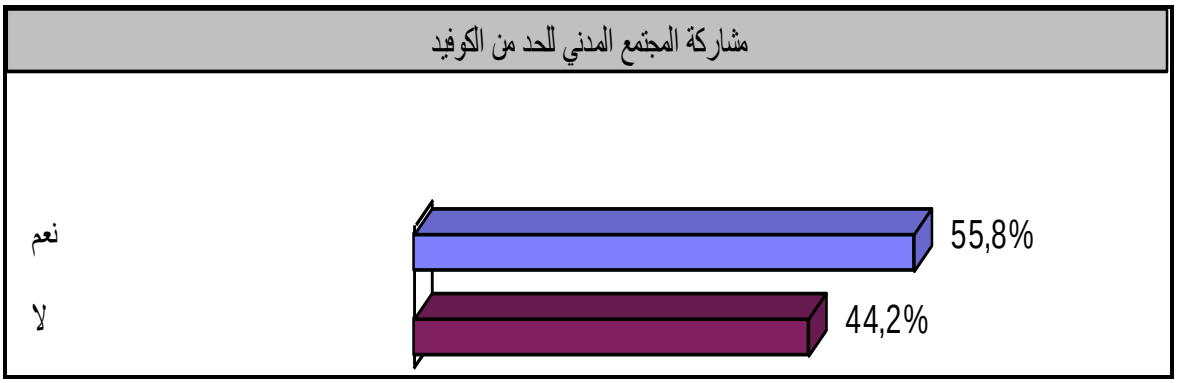

9- معيقات تسيير المجتمع المدني للمخاطر: نلاحظ من خلال الشكل رقم (30) أن أكبر معيق لعمل المجتمع المدني هو نقص الوعي الاجتماعي، ذلك ما عبر عنه 32.2%، تليها البيروقراطية الإدارية وانعدام الشفافية بنسبة 23.6% ، ثم 23% ترى أن المجتمع المدني يجهل دوره في تسيير المخاطر والكوارث، وأخيرا نسبة 21.4% يرون أن غياب التنظيم والعمل بعشوائية في حال حدوث الخطر أيضا معيق لها.

الشكل رقم (30): العوامل المعيقة لمشاركة المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر

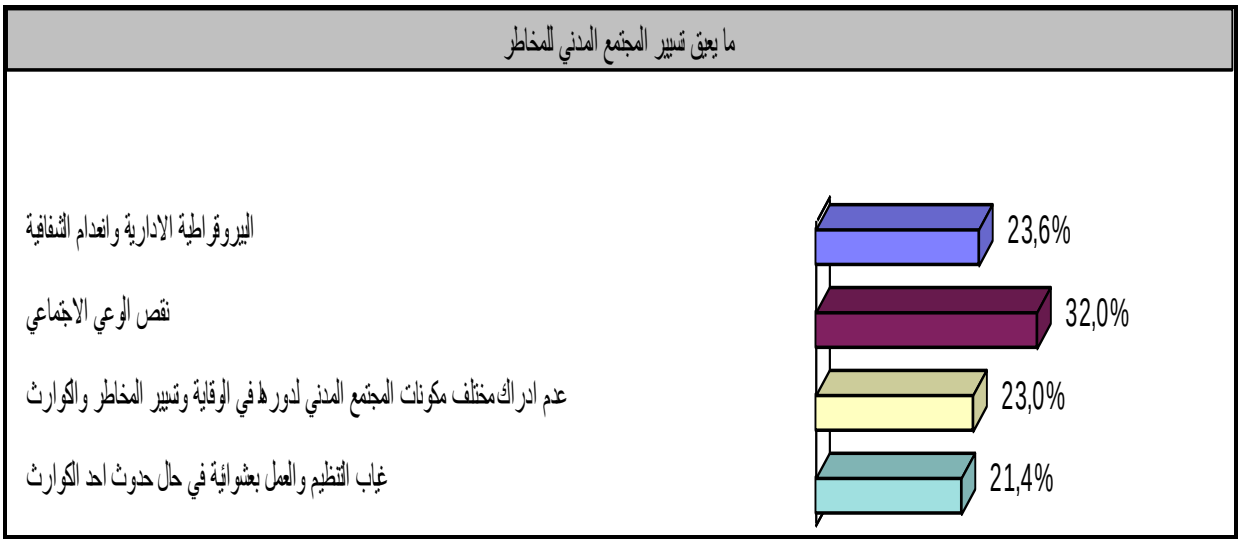

10- رد فعل المجتمع المدني والفاعلين: من خلال الشكل رقم (31) نلاحظ أن نسبة 50.6% صرحوا أن ردة فعل الإثنين تتمثل في إلقاء المسؤولية واللوم على بعضهم البعض دون التدخل في الكارثة، وتليها نسبة 30.5% يرون أن كل من المجتمع المدني والفاعلين يتدخلون في الوقت غير المناسب، متأخرين لينقذوا ما يمكن إنقاذه بعد انتهاء الكارثة، أما 18.8% من العينة صرحت أن مؤسسات الدولة والمجتمع المعدني يتحركون منذ بداية الكارثة أو الخطر للحد أو التقليل من الخسائر الناجمة عنه، لكن الملاحظ هو نقص الإمكانيات المتوفرة وعدم نجاعتها وكفاءتها. هذه الوضعية ترجع

بالأساس لتراخي المجتمع المدني والفاعلين في أداء دورهم وعدم ادراكهم لمدى أهمية تدخلهم، في هذه الحالات لمحاربة الخطر أو التقليل من أضراره، على الرغم من وجود احتمال تزايد الخطر في حالات عدم التدخل بسرعة.

الشكل رقم (31): أعمدة بيانية توضح رد فعل المجتمع المدني والفاعلين عند حدوث أحد المخاطر.

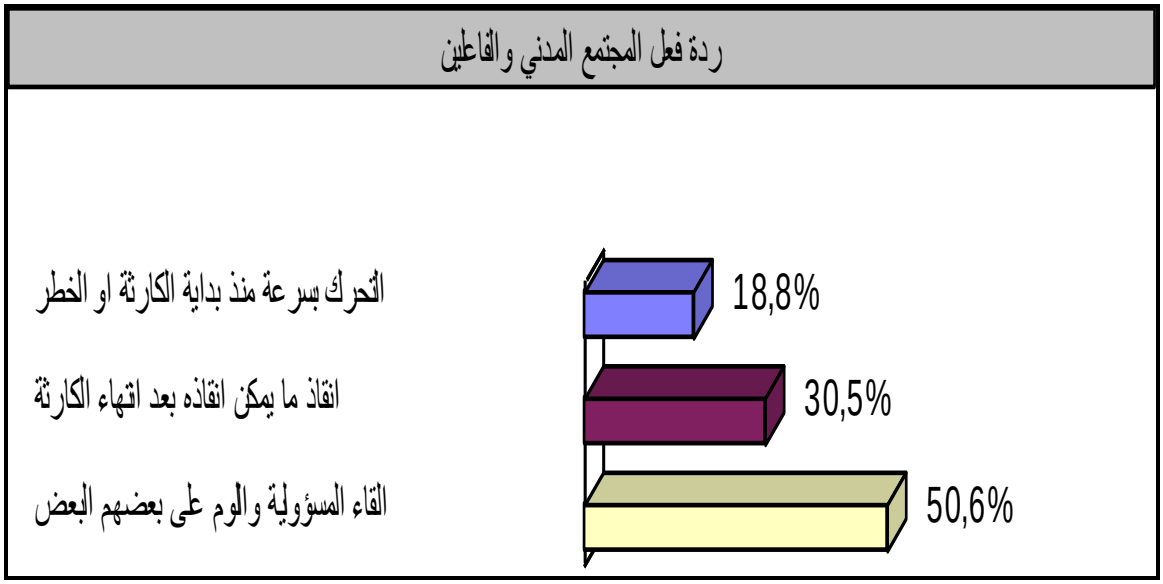

الجزء الرابع: سؤال تقييمي حول آفاق المجتمع المدني في مدينة الشريعة.

1-افاق مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر: نلاحظ من خلال الشكل رقم (32) أن نسبة 49.4% من العينة يرون أنه مع مرور الزمن وفي المستقبل القريب يمكن للمجتمع المدني أن تكون له آفاق كبيرة في الوقاية وتسيير الكوارث والمخاطر الحضرية، تليها نسبة 21.4%يرون أنه ممكن جدا و11.7% أجابت بأنه لا يمكن إطلاقا.

الشكل رقم (32): رأي السكان حول آفاق مشاركة المجتمع المدني بالمدينة في الوقاية من الكوارث

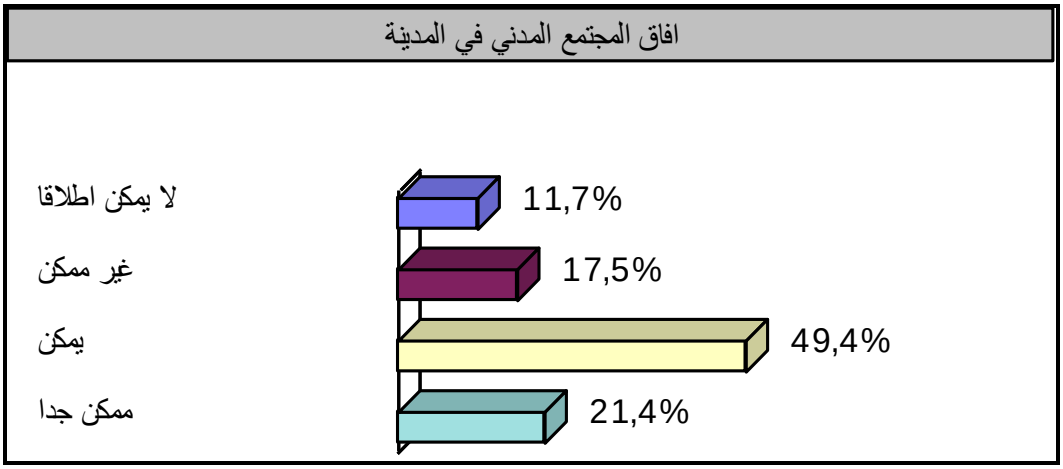

2- الاستبيان الإلكتروني:

2-1- تعريف نماذج جوجل docs.google.com.Form:

هي خاصية من خصائص محرر المستندات المدمج بخدمة غوغل درايف "**Google Drive**" تستخدم في عمل استبيانات واستطلاعات الرأي أو اختبارات أو عمل مسابقات لما تتضمنه من أشكال متعددة للأسئلة، يتم تقديم تلك الأسئلة بطريقة منظمة ومتابعة بمشاركتها في أحد مواقع التواصل الاجتماعي بحيث تكون موجهة لشريحة معينة من الناس، كما يتميز بسهولة الاستعمال معالجة الردود بطريقة آلية. تتميز هذه النماذج بما يلي (https://mafhome.com):

الصورة رقم (21): واجهة نماذج غوغل.

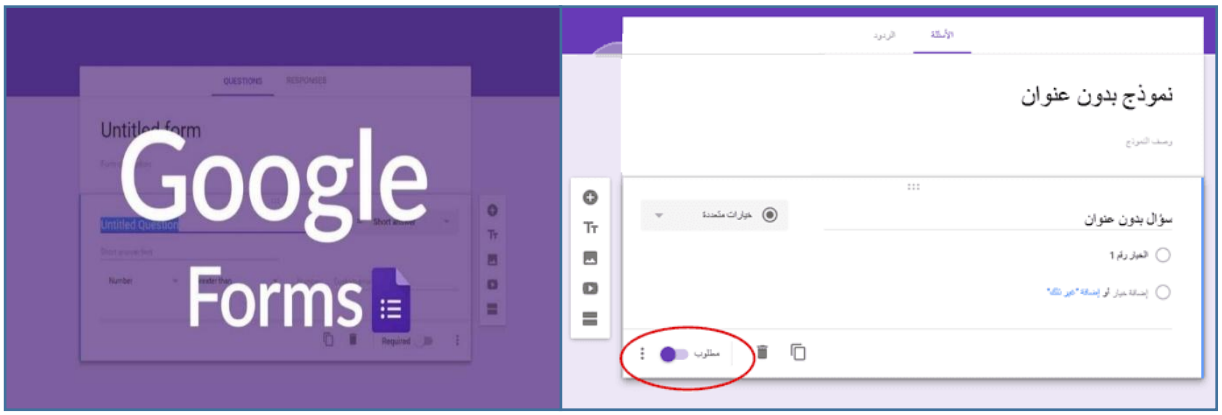

- إنشاء نماذج مجانية غير محدودة.
- تقدم مجموعة متنوعة من القوالب التي يمكنك الاختيار منها لإنشاء استطلاعات مناسبة لاحتياجاتك.
- قابلية مشاركة النتائج.
- توافقها مع جميع أنظمة التشغيل جعلها تساعد هذه الميزة في الحصول على معدل استجابة أعلى من المتوقع مقارنة بأي أداة منافسة خاصةً بعد زيادة أعداد مستخدمي الهواتف الذكية.

2-2- تعريف شركة ميتا "META":

ميتا بالإنجليزية (**Meta**): هي شركة تكنولوجيا أمريكية متعددة الجنسيات مقرها مينلو بارك، كانت تعرف سابقا باسم شركة فيسبوك (قبل 20سنة 2022)، وهي الشركة المالكة لمواقع التواصل الاجتماعي التالية: فيسبوك، واتساب، أنستقرام. (**ويكيبيديا بتصرف**)

الصورة رقم (22): شعار شركة ميتا.

المصدر: التقاط الطلبة

2-3-تعريف موقع فيسبوك:

يعتبر الفيسبوك إحدى وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة التي ساعدت على ربط العديد من الناس مهما اختلفت مواقعهم وأماكنهم وأوقاتهم وأعمالهم، وهو موقع إلكتروني، تملكه شركة ميتا "**Meta**". تتعدد الجهات التي تستخدم الفيسبوك في الوقت الحالي وتتعدد الأغراض أيضا، فقد يستخدم الفيسبوك لأغراض تعليمية أو سياسية أو اجتماعية أو لقيادة حملات توعوية مجتمعية أو لأغراض ترفيهية أو للعلاقات الاجتماعية أو للتجارة والدعاية والإعلان، وقد ارتبط موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك في كافة مناحي وأمور الحياة ومتطلباتها لما وفره من سهولة في تكوين القاعدة الجماهيرية المطلوبة لأي عمل من هذه الأعمال، ولما وفره أيضا من سهولة في نشر الآراء والأفكار والأنشطة التي تصل إلى مختلف الناس مهما كانت شرائحهم وفي أسرع وقت ممكن. وقد بلغ عدد مستخدمي الموقع في اخر الاحصائيات حوالي 2.8 مليار مستخدم حول العالم. (https://mssader.com)

الصورة رقم (23): شعار موقع فيسبوك.

المصدر: التقاط الطلبة

2-4-تحليل الاستبيان الإلكتروني:

تم انشاء هذا الاستبيان الإلكتروني على نماذج جوجل **docs.google.com.form** وتمت مشاركته في العديد من المجموعات والعديد من الأشخاص من مستخدمي موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك بتاريخ 06 أفريل 2022 إلى غاية 17 أفريل 2022، حيث كان عدد الردود 275 ردا وهي كالتالي:

الصورة رقم (24): ردود الاستبيان الالكتروني.

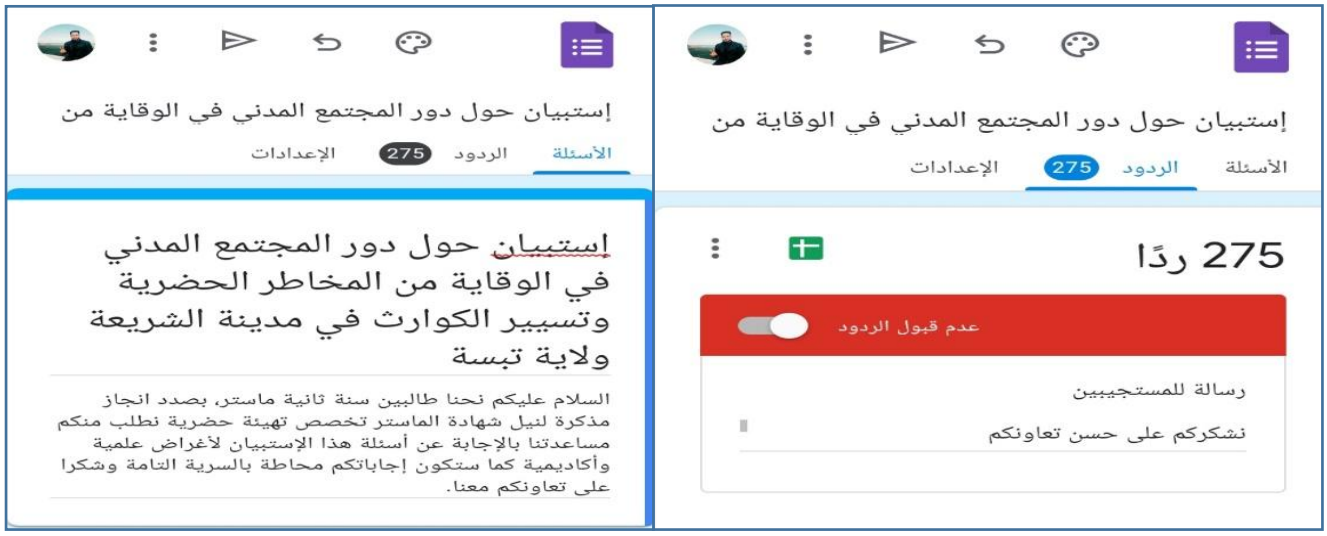

المصدر: التقاط الطلبة

الشكل رقم (33): نسبة الإستجابة للاستبيان الالكتروني حسب أحياء المدينة

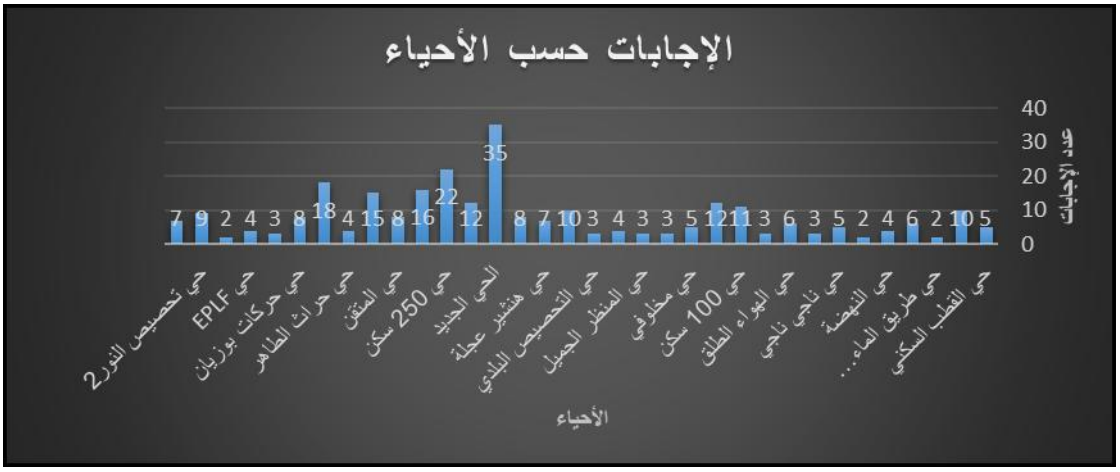

المصدر: انجاز الطلبة

2-4-1- توزيع عينة الدراسة حسب الجنس: من خلال الشكل رقم (34) نلاحظ أن أكبر نسبة من العينة هم من فئة الذكور بنسبة 60.4% أما الإناث فنسبتهم بلغت 39.6% وهذا راجع إلى أن الفئة الأكثر نشاطا في مواقع التواصل والمهتمة لموضوع بحثنا هم من الذكور، ناهيك على أن الإناث غالبا ما يتحاشون الولوج للمواقع الإلكترونية بسبب الرقابة العائلية.

الشكل رقم (34): توزيع عينة الدراسة بالاستبيان الالكتروني حسب الجنس.

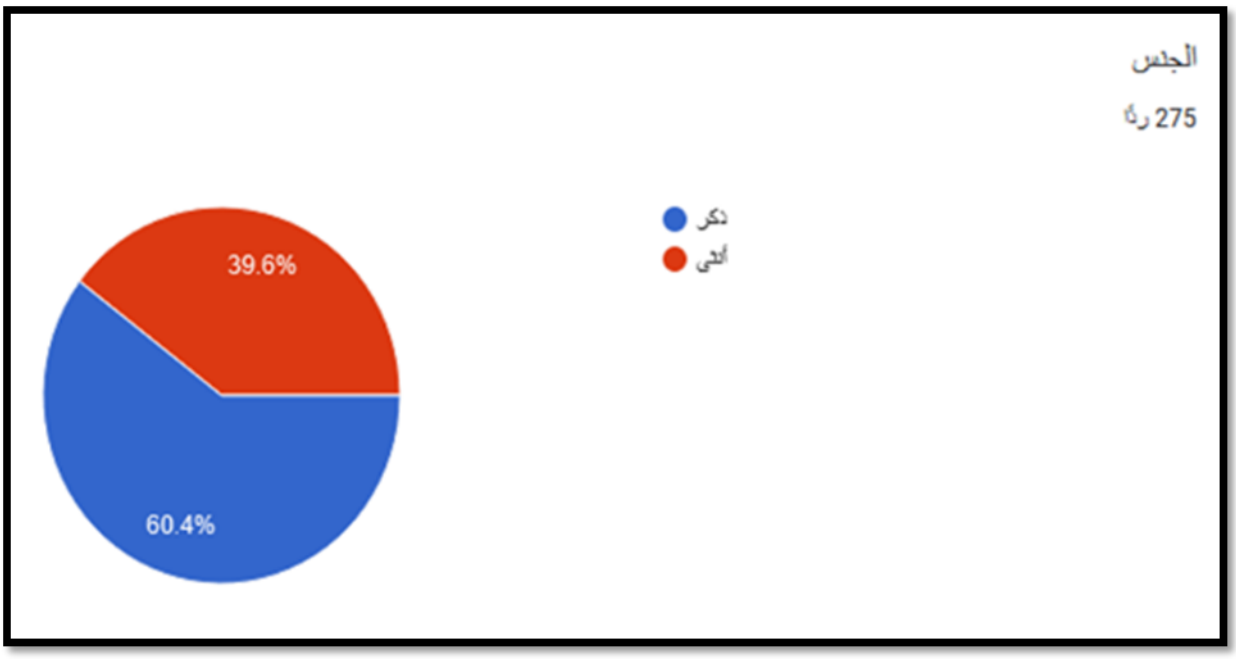

2-4-2توزيع عينة الدراسة حسب العمر: الملاحظ حسب الشكل رقم (35) أن أكبر فئة عمرية تجاوبا مع الاستبيان حسب الدائرة النسبية هي الفئة العمرية [من 25الى34سنة]،بـ نسبة 46.2%من العينة تليها الفئة [من 18الى24سنة] وصولا للفئة العمرية الأقل تجاوبا وهي الفئة الأكثر من 54سنة، وهذا لان اكبر الفئات نشاطا في مواقع التواصل الاجتماعي هي الفئات الشبابية عكس كبار السن لأنهم قليلو الإطلاع على المواقع ولا يهتمون بها بشكل كبير.

الشكل رقم (35): دائرة نسبية لأعمار عينة الاستبيان الالكتروني.

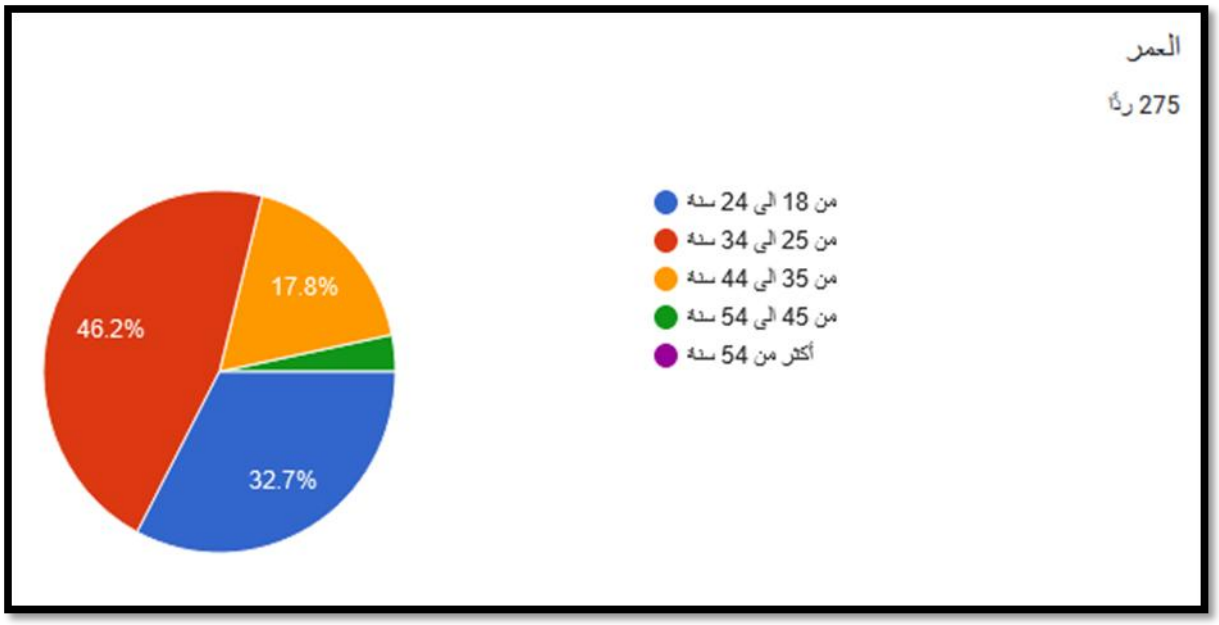

2-4-3-توزيع عينة الدراسة حسب المستوى الدراسي: الملاحظ حسب الشكل رقم (36) أن النسبة الأكبر هم من ذوي المستوى الجامعي بنسبة 68%من العينة، تليها فئة الدراسات العليا بنسبة 17.8% بينما فئة يقرا ويكتب وفئة الابتدائي والمتوسط سجلت أضعف النسب. قد يفسر ذلك بكون مجتمع مدينة الشريعة مثقف ويحتوي على فئة كبيرة جدا من طلاب الجامعات وأصحاب الدراسات العليا ممن ينشطون بشكل كبير في مواقع التواصل ويهتمون بالمشاكل والقضايا والمواضيع المختلفة التي تعاني منها المدينة.

الشكل رقم (36): المستوى الدراسي لعينة الاستبيان الإلكتروني

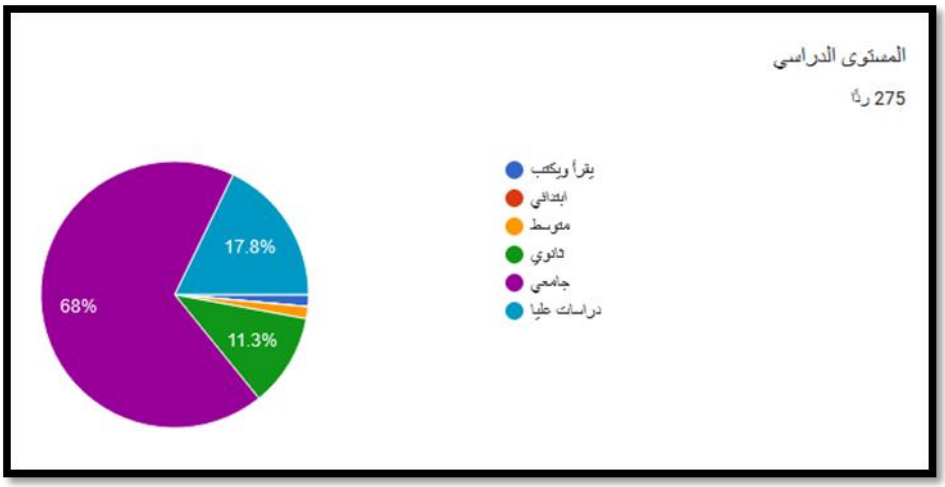

2-4-4المخاطر الطبيعية التي تواجهها المدينة: من خلال الشكل رقم (37) نلاحظ أن أكثر المخاطر الطبيعية التي تهدد مجال الدراسة حسب ما أدلت به الفئة المستجوبة إلكترونيا هي الجفاف بنسبة 84.7% تليها ظاهرة التصحر

بنسبة 63.6% والتجاويف الكارستية بنسبة 28.7% ثم الفيضانات بنسبة 27.3% وأخيرا الحرائق والزلازل بنسبتي 5.8% 2.9% على التوالي.

الشكل رقم (37): المخاطر الطبيعية التي تواجه مدينة الشريعة حسب إجابات عينة الاستبيان الالكتروني

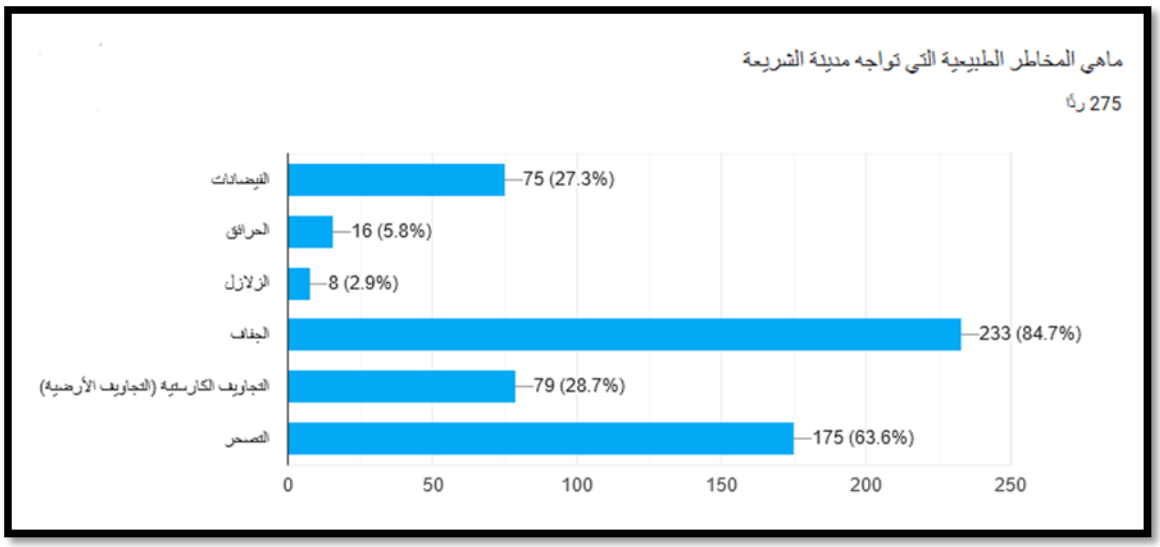

2-4-5-المخاطر التكنولوجية التي تواجه المدينة: من خلال الشكل رقم (38) نلاحظ أن أكثر الأخطار التكنولوجية انتشارا هي "التلوث" بمختلف أنواعه (هوائي، بري، مائي)،بنسبة 78.9% ، فيما يرى 62.2% منهم أن حوادث المرور منتشرة بكثرة، تليها الفئة الأقل التي صرحت حول انفجار محطات الوقود.

أان المدينة تعاني بشكل كبير من مشاكل التلوث المزايد في جميع الأحياء، مع قلة الاهتمام من المواطنين والمسؤولين فأصبح التلوث يشكل خطرا كبيرا على السكان وعلى صورة المدينة ونتيجة لنقص الوعي وتسليم رخص السياقة الأشخاص عديمي الخبرة والمسؤولية ونتيجة لتهور وسوء الطرقات وعدم احترام قوانين المرور ونقص الأمن المروري للطريق انتشرت الحوادث المرور المختلفة بشكل كبير في المدينة.

الشكل رقم (38): المخاطر التكنولوجية التي تواجه المدينة حسب عينة الاستبيان الالكتروني.

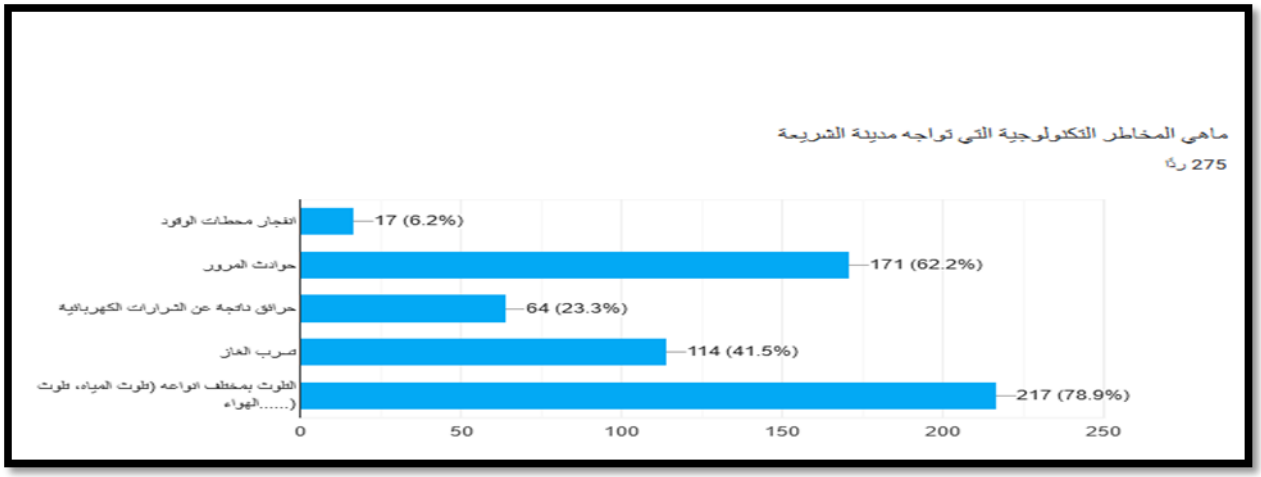

2-4-6- الآفات الاجتماعية التي تعاني منها المدينة: من خلال الشكل رقم (39) نلاحظ أن أكبر الآفات الاجتماعية انتشارا في المدينة حسب إجابات العينة هي بيع واستهلاك المخدرات والحبوب المهلوسة بنسبة 90.5%

تليها السرقة والنشل (سرقة المحلات والمنازل والشخاص...) بنسبة 81.1% ثم الاعتداءات الجسدية بنسبة 45.9% وهذا الانتشار الكبير لاستهلاك وترويج المخدرات ناتج عن نقص الرقابة والأمن وانتشار البطالة والفقر وغياب حملات التوعية.

الشكل رقم (39): الآفات الاجتماعية المنتشرة في المدينة حسب عينة الاستبيان الالكتروني.

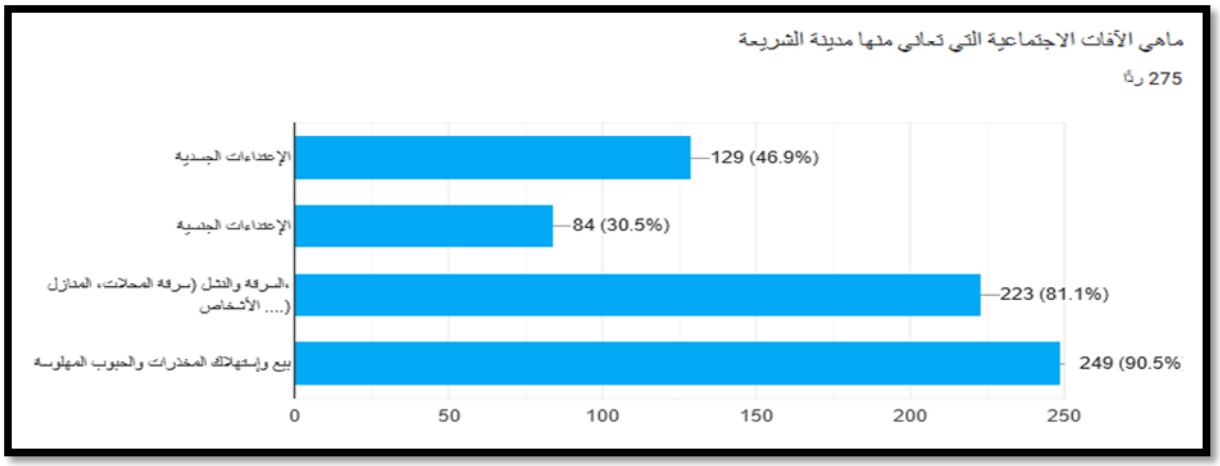

2-4-7-أكثر المخاطر البيولوجية التي تتعرض لها مدينة الشريعة: نلاحظ من خلال الشكل رقم (40) أن أكثر المخاطر البيولوجية المصرح عنها هي "انتشار الكلاب الضالة والمسعورة "و"فضلات المذابح والمداجن" بنسب متساوية 59.3% تليها وباء كرونا والأوبئة والأمراض المعدية بنسب أقل منها والتي سببها الرمي العشوائي لهذه الفضلات، التي تسبب انبعاث روائح كريهة جدا وتجلب مختلف الحشرات الضارة.

الشكل رقم (40): المخاطر البيولوجية التي تتعرض لها المدينة حسب عينة الاستبيان الالكتروني

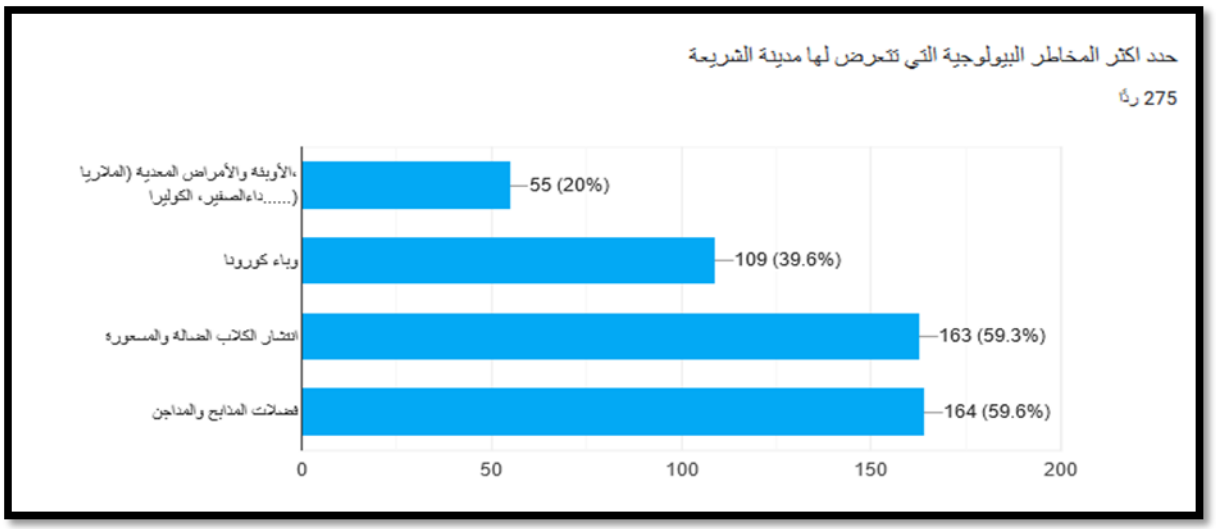

2-4-8-مدى اتخاذ الجهات المختصة لاحتياطاتها للحد من المخاطر المذكورة: من خلال الشكل رقم (41) نلاحظ أن أكبر نسبة 45.8% من العينة كانت إجابتهم بـ "لا" ونسبة اقل بقليل 40.4% أجابوا بعدم علمهم، أما

أضعف نسبة كانت لأصحاب الإجابة بنعم 13.8%، وهذا راجع لقلة الرقابة وتراخي المسؤولين والجهات المختصة في أداء مهامهم على أتم وجه.

الشكل رقم (41): مدى اتخاذ الجهات المختصة احتياطاتها من المخاطر

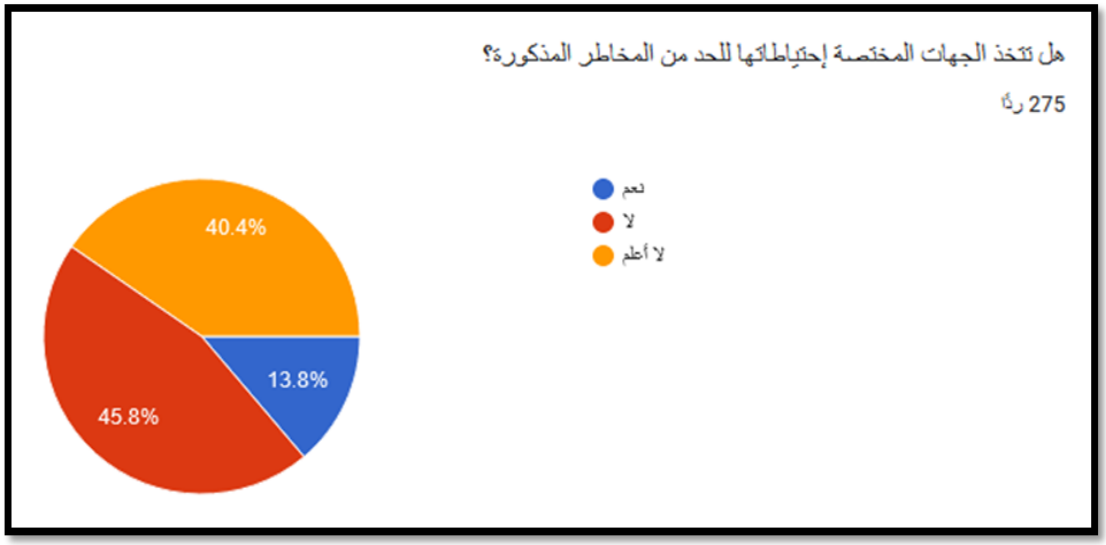

2-4-9-مدى إدراك عينة الدراسة لمفهوم المجتمع المدني: من خلال الشكل رقم (42) نلاحظ أن أكبر نسبة 85.5%من العينة على دراية بمفهوم المجتمع المدني و من لا يدركون مفهومه نجد ان نسبتهم فليلة جدا 14.5% مقارنة بمن يدركونه. وهذا لان أصحاب الإجابات الالكترونية من اكثرهم جامعيين ومثقفين ومطلعين على هذا المفهوم.

الشكل رقم (42): مدى إدراك عينة الاستبيان الالكتروني لمفهوم المجتمع المدني

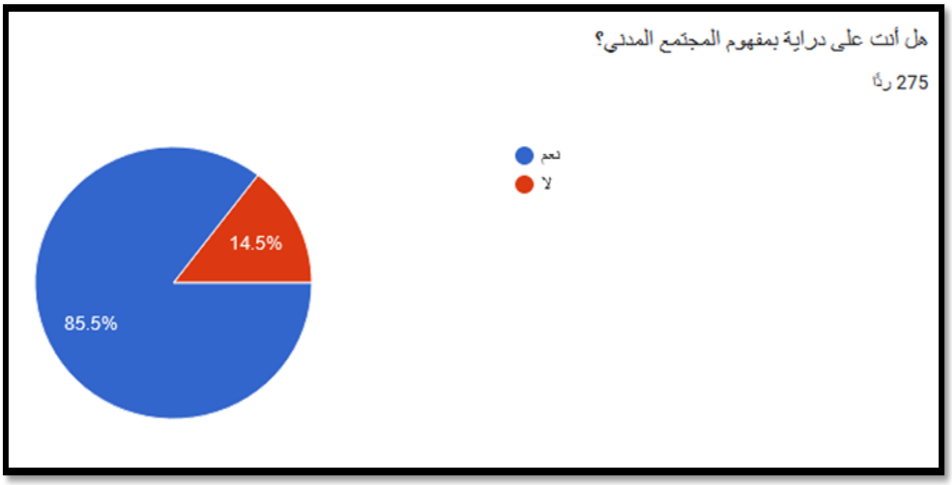

2-4-10-أهمية مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية: نلاحظ من خلال الشكل رقم (43) أن 90.9% من عينة الدراسة يرون أن مشاركته مهمة، فيما صرح 9.1% بأنها غير مهمة إطلاقا، وهذا لإدراكهم لأهمية مشاركته في حال وقوع الأزمات والمخاطر ومدى فعالية دوره في حال تدخله (واطلاعهم على نشاط المجتمعات المدنية في بلدان اخرى.).

الشكل رقم (43): رأي عينة الاستبيان الالكتروني في مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر

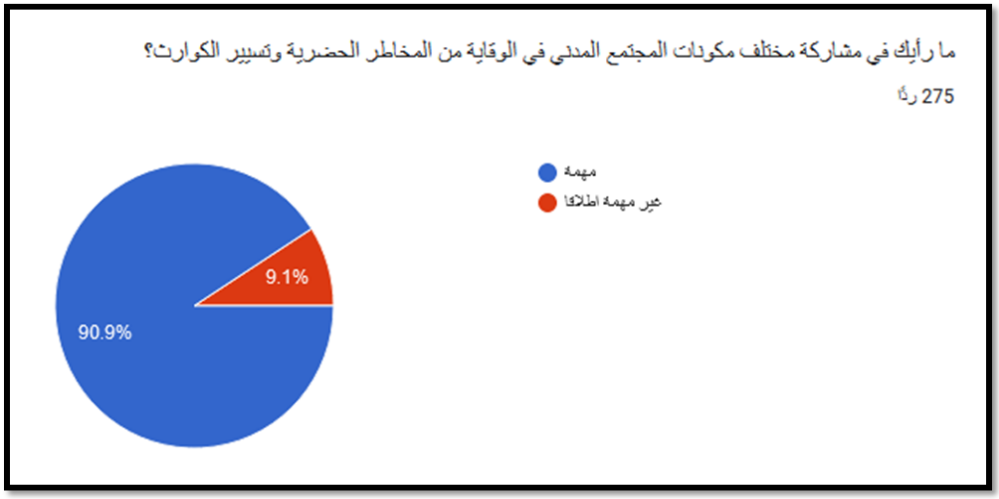

2-4-11-اقتراحات العينة فيما يخص موضوع الاستبيان:

قدمت العينة العديد من الاقتراحات بالنسبة لهذا الموضوع نذكر منها بعض الأمثلة (الصورة رقم 11):

- تكثيف الحملات التوعوية خاصة في مواقع التواصل الاجتماعي لأنها المتنفس الوحيد والمقصود في مدينة الشريعة وخاصة الشباب الذي يمثل اكبر نسبة في هذه المدينة وايضا عبر الجمعيات ومختلف التجمعات والدوائر خاصة التجمع الطلابي.
- تغيير مكان المذبح البلدي لتواجده داخل تجمع سكاني مما أدى إلى العديد من الاضرار.
- انشاء خلايا مختصة في مكافحة و مجابهة هذه المخاطر.
- حمالات النظافة يجب ان تكون دائما ودورية على كامل المدينة.
- توعية المواطنين وتحفيز الجهات المعنية بتكثيف جهودها.
- الزيادة من عمليات التشجير + زيادة الحملات التحسيسية حول : _ احترام قانون المرور _ المحافظة على نظافة البيئة . زيادة عدد مرافق الترفيه الموجهة لفائدة الشباب و التشجيع على الانشطة الشبابية مثل مباريات كرة القدم ... الخ . تحرك السلطات الأمنية للقضاء على مروجي المخدرات . تحرك السلطات الإدارية بالتنسيق مع السلطات الأمنية للقضاء على الكلاب الضالة التي تهدد امن و سلامة المواطن خاصة ليلا . فرض عقوبات صارمة على المذابح و المداجن التي لا تتخلص من فضلاتها بطريقة قانونية و في الأماكن المخصصة لذلك .
- تكثيف الجهود و القيام بدوريات للحد من المخدرات ، أما فيما يخص الجفاف و التصحر القيام بعملية تشجير واسعة اشمل و تنس كل أرجاء المدينة و ذلك لمساعدة و مشاركة كل فران المجتمع المدني.
- توفير الامن ، ونهوض المجتمع المدني وقيامه بحملات تحسيسية وتوعوية خاصة لفئة الشباب للحد او التقليل من انتشار الافات الإجتماعية ولإطلاعهم على كيفية مواجهة المخاطر للحد من انتشارها.
- تكثيف الدورات الأمنية و إنشاء مراكز أمنية جديدة و تنظيف الوادي الكبير للحد من مخاطر الفيضانات.

الصورة رقم (25): اقتراحات عينة الاستبيان الالكتروني للحد من المخاطر داخل المجال الحضري.

3- تحليل المقابلات الميدانية:

3-1- تعريف المقابلة: المقابلة هي محادثة أو حوار موجه بين الباحث من جهة وشخص أو أشخاص آخرين من جهة أخرى بغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث والحوار يتم عبر طرح مجموعة من الأسئلة من الباحث التي يتطلب الإجابة عليها من الأشخاص المعنيين بالبحث.

3-2- تصنيف أسئلة المقابلة: أسئلة المقابلة يمكن تصنيفها إلى:

- **مفتوحة (غير محددة الإجابة):** هي الأسئلة التي لا تعطي أي خيارات للإجابة مثال: ما هو رأيك بالنسبة للتعليم المختلط؟ ولعمل المرأة؟، حيث تمتاز هذه النوعية من الأسئلة بغزارة المعلومات التي يمكن الحصول عليها ولكن مع صعوبة تصنيف الإجابات.

- **مغلقة (محددة الإجابة):** هي الأسئلة التي تكون الإجابات عليها محددة إما بنعم –لا – أحيانا .... الخ مثال: هل توافق على التعليم المختلط؟

3-3- أنواع المقابلة: هناك ثلاثة انواع للمقابلة وهي:

- **المقابلة الشخصية:** هي المقابلة وجها لوجه بين الباحث والأشخاص المعنيين بالبحث وهي الأكثر شيوعا

– **المقابلة التلفزيونية:** تجري للأشخاص المبحثين عل الهاتف لأسباب تخرج إدارة الباحث والمبحوث.

– **المقابلة بواسطة الحاسوب:** محاولة المبحوث عبر البريد الالكتروني أو المقابلة بالفيديو عن بعد.

3-4- خطوات إجراء المقابلة: (شروط المقابلة الجيدة)

– **تحديد الهدف أو الغرض من المقابلة:** يجب على الباحث عند إعداده للمقابلة أن يحدد هدفه من إجراء المقابلة الأمور التي يريد انجازها والحقائق التي يريد مناقشتها والمعلومات التي يسعى إليها، وأن يقوم بتعريف هذه الأهداف للأشخاص التي سيجري معهم المقابلة ولا يترك هذا الأمر معلقا بالصدفة إلى أن يجري المقابلة.

– **الإعداد المسبق للمقابلة:** ويتضمن النقاط التالية:

أ) تحديد الأشخاص المعنيين بالمقابلة أو الجهات المشمولة بالمقابلة (الأشخاص والجهات التي لديها معلومات كافية ووافية لأغراض البحث)

ب) تحديد وإعداد قائمة الأسئلة والاستفسارات وربما يكون من الأفضل إرسالها قبل إجراء المقابلة لإعطاء المقبلين على المقابلة فكرة عن الموضوع ويراعي فيه إعداد الأسئلة للوضوح والصياغة الدقيقة.

ت) تحديد مكان ووقت المقابلة بما يتناسب مع ظروف المقبلين على المقابلة والالتزام بذلك (عادة ما تتم المقابلة في مكان عمل المبحوث وإذا كان في الإمكان التأثير على ظروف المقابلة ويمكن اقتراح إجراء مقابلة في مكان خاص لسرية المعلومات وتوفير الهدوء.

3-5- تنفيذ المقابلة وإجرائها: هناك عدة أمور على الباحث إتقانها لإثارة اهتمام وتعاون المبحوث وحتى تكون المقابلة مفيدة:

أ) إيجاد الجو المناسب للحوار من حيث إيجاد المظهر اللائق للباحث واختيار العبارات المناسبة للمقابلة.

• يخلق الباحث أجواء صداقة وثقة وتعاون مع المبحوث بأن يوجد بيئة ودية للمقابلة وأن تكون المحادثة ضعيفة أيضا وتلقائية وألا يشعر المبحوث بأن المقابلة عبارة عن استجواب

ب) دراسة الوقت المحدد لجمع المعلومات بشكل لبق.

ت) التحدث بشكل مسموع وعبارات واضحة.

ث) إذا كانت المقابلة تخص شخصا واحدا محددا يستحسن أن تكون معه على انفراد بمعزل عن بقية العاملين معه.

ج) أن يتجنب الباحث تكذيب المبحوث أو إعطاء المبحوث الانطباع بأن جوابه غير صحيح بل يترك للمبحوث إكمال الإجابات والطلب منه توضحيها وإعطاء أمثلة وما شابه ذلك.

3-6- تسجيل وتدوين المعلومات:

أ) يجب تسجيل المعلومات والإجابات أثناء الملاحظة مباشرة ويكون ذلك على أوراق محددة سلفا حيث تقسم الأسئلة إلى مجاميع وتوضيح الإجابة أمام كل منها وكذلك الملاحظات الإضافية ومن الأفضل (إذا أمكن) تسجيل الحوار بواسطة جهاز تسجيل.

ب) أن تسجل المعلومات بنفس الكلمات المستخدمة من الشخص المعني بالمقابلة (لا يقع في خطأ في استبدال الكلمات).

ت) أن يبتعد الباحث عن تفسير العبارات التي يقدمها الشخص المبحوث والإضافة عليها بل يطلب الباحث منه إعادة تفسير العبارات إذا تطلب الأمر ذلك (الباحث يجب أن يميز بين الحقائق والمعلومات واستنتاجاته ولا يقع في خطأ الإضافة والحذف.

ث) إجراء التوازن بين الحوار والتعقيب وبين تسجيل وكتابة الإجابات.

ج) إرسال الإجابات والملاحظات بعد كتابتها بشكل نهائي إلى الأشخاص التي تمت مقابلتها للتأكد من دقة التسجيل.

3-7- مميزات وعيوب المقابلة: لها العديد من المميزات اهمها:

-تقدم معلومات غزيرة ومميزة لكل جوانب الموضوع.

-معلومات المقابلة أكثر دقة من معلومات الاستبيان لإمكانية شرح الأسئلة وتوضيح الأمور المطلوبة.

-من أفضل الطرق لتقييم الصفات الشخصية للأشخاص المعنيين بالمقابلة والحكم على إجاباتهم.

-وسيلة هامة لجمع المعلومات في المجتمعات التي تكثر فيها الأمية.

-يشعر الفرد بأهميتهم أكثر في المقابلة مقارنة بالاستبيان.

أما عيوبها فتتمثل فيما يلي:

-مكلفة من حيث الوقت والجهد وتحتاج إلى وقت أطول للإعداد وجهد أكبر في التنقل والحركة.

-قد يخطئ الباحث في تسجيل بعض المعلومات.

-نجاحها يتوقف على رغبة المبحوث في التعاون وإعطاء الباحث الوقت الكافي للحصول على المعلومات.

-إجراء المقابلة يتطلب مهارات وإمكانيات تتعلق باللباقة والجرأة قد لا تتوافر لكل باحث.

-صعوبة الوصول إلى بعض الشخصيات المطلوب مقابلتهم بسبب المركز السياسي أو الإداري لهذه الشخصيات.

3-8- تحليل المقابلات التي أجريناها على عينة من المجتمع المدني والفاعلين بمجال الدراسة:

لإضفاء الشفافية على موضوع البحث قمنا بإجراء مقابلات مست العديد من الأطراف منها بعض العناصر الفعالة في المجتمع المدني بمدينة الشريعة وأعضاء في جمعيات أو من له نشاط جمعوي، كما مست المقابلات بعض مؤسسات الدولة والسلطة الرابعة في البلاد "الصحافة".

– **المقابلة الأولى**: قمنا بإجراء أول مقابلة مع **السيد يعقوب عثماني** الذي يعد من أبرز العناصر التي تمثل المجتمع المدني في مدينة الشريعة، حيث طرحنا عليه أسئلة متعلقة بواقع المجتمع المدني في مدينة الشريعة وآفاقه، فكانت اجاباته ملخصة فالنقاط التالية:

- حسب رأيه فمجتمع المدينة متناقض في آرائه ومواقفه، ويغلب على الكثير منه نقص وقلة الوعي.
- المصلحة الشخصية تغلب على المصلحة العامة.
- عدم إيصال الانشغالات من طرف بعض تكوينات المجتمع المدني بسبب قلة تكوينهم.
- مجمل انشغالات المجتمع المدني في المدينة لا تتجاوز محور التهيئة الحضرية.
- المطالبة بمراكز أمن حضري فالعديد من المرات و مراسلة كل الهيئات المختصة لكن دون تجسيد في أرض الواقع.
- كتابة عريضة حول مخاطر الفيضانات المهددة للمدينة وخاصة حي مخلوفي.
- مجتمع يجهل ثقافة الوقاية بالمخاطر الحضرية الا القلة القليلة التي هي على دراية و تحترم شروط الوقاية والسلامة.
- أولوية الاهتمام بالنقائص (الأثاث الحضري، التهيئة) على المخاطر الحضرية.

ومطالبه متمثلة في:

- إنشاء مرافق للجمعيات من أجل تكوين مختلف أطياف المجتمع.
- تحسين دور المجتمع المدني مع المسؤولين بتجنب التعامل بالبيروقراطية.
- فتح المجال للتعريف بدور المجتمع المدني لدى مختلف أطياف الشعب ليتسنى للجميع المشاركة بالنهوض بالمدينة.

– **المقابلة الثانية**: تم اجراء هذه المقابلة مع **السيد نبيل مالك** رئيس المكتب البلدي لجمعية "انت الخير"، الذي يعد قامة من قامات المجتمع المدني بمدينة الشريعة، وكانت فحوى هذه المقابلة متمثلة في النقاط التالية:

- قبل قانون 06/12 كان المجتمع المدني في المدينة محصور في مصطلح **العرش** وخير مثال على ذلك حادثة التجاويف الكارستية سنة 2007، التي أظهرت تكاتف جميع عروش المدينة في تقديم يد المساعدة للمتضررين.
- جهل مجتمع المدينة لمفاهيم الأخطار بأنواعها.
- بالنسبة للمذابح تم الاتصال بالعديد من الجمعيات و قمنا بمراسلة " مديرية الصحة، مديرية البيئة، البلدية" بخصوص نقلها وتغيير مكانها لكن دون تجسيد للوعود.
- إشكالية نقص تكوين أفراد المجتمع المدني تسبب في عرقلة العديد من الأمور.
- المطالبة بمقرات أمن حضري لتغطية المدينة بشكل مستعجل لتفشي العديد من الظواهر لكن تبقى الوعود مجرد حبر على ورق في انتظار تجسيدها.

خلال أزمة كورونا تم معالجة الوباء بأربعة نشاطات:

- نشاط اجتماعي متمثل في الإعانات المالية والغذائية للمتضررين خاصة فئة العمال اليوميين.
- نشاطات موجهة للمساعدات الطبية متمثلة في توفير الألبسة والكمامات و توفير الأكسجين.
- نشاطات التعقيم التي شملت مختلف الإدارات والأحياء

- الحملات التحسيسية الخاصة بإجراءات الوقاية و بعدها حملة التلقيح.

– المقابلة الثالثة: كانت المقابلة الثالثة مع **السيد صالح مصباحي** رئيس اللجنة المحلية لبلدية الشريعة للهلال الأحمر الجزائري، الذي أبدى ترحيبا كبيرا بنا، و ما تناولناه في هذه المقابلة ملخص فالنقاط التالية:

– الهلال الأحمر هو هيئة حكومية.

– معظم تدخلاته لا تتعدى مجال الإعانات.

– عند حدوث الكوارث يتم تلبية النداء ومساعدة المتضررين.

– خلال فترة وباء كورونا كان التدخل محصور في تقديم إعانات لـ 666 عائلة متضررة في المدينة وكذلك مناطق الظل.

– المقابلة الرابعة: تمت هذه المقابلة في مكتب حفظ الصحة والوقاية مع طبيبة المكتب، وقمنا بسؤالها عن بعض النقاط المتعلقة بالمخاطر البيولوجية، وهذا ما جاء فيها:

– بالنسبة للأمراض والأوبئة فمدينة الشريعة لا تعاني من أي وباء لكن نادرا ما يتم تسجيل حالة أو اثنين لمرض ما ويتم معالجته عن طريق المؤسسة الاستشفائية التي بدورها تعلم المكتب بخطورة الوضع من عدمه.

– يسعى المكتب للقضاء على الكلاب المتشردة حيث أن عمليات الإبادة التي يقوم بها المكتب هي الأكبر على مستوى الولاية، لكن قرب مركز الردم التقني المتواجد غرب المدينة هو بحد ذاته بؤرة لتكاثر الكلاب المتشردة.

– المذبح البلدي المتواجد على مستوى حي مخلوفي سيتم نقله عند توفر الغلاف المالي.

– مذبح الخواص المتواجد على أطراف حي عبدي عبد الباقي كان مستوفي لكل الشروط المتعلقة بالارتفاق والنظافة لكن جراء التوسع العشوائي أصبح ضمن هذا الحي.

– المقابلة الخامسة: قمنا بإجراء هذه المقابلة مع **السيد سامي مقداد** أحد مواطني المدينة كي نتقرب أكثر من رأي المواطنين، وهذا ما جاء فيها:

- المجتمع المدني في مدينة الشريعة طغت الفئة التي تخدم مصالحها الخاصة على الفئة التي تخدم الصالح العام.
- السعي وراء مناصب بعد استغلال تعاطف المجتمع وتحقيق أهداف ذات خلفيات أخرى.
- كما يوجد من يحاول العمل بضمير حي لفرض وجود العمل الجمعوي قولا وفعلا.
- نقص التكوين والوعي لدى بعض المواطنين هو السبب الرئيسي الذي عرقل السير الحسن لبروز المجتمع المدني.
- لا ننكر نشاطات بعض الجمعيات في حملات التشجير وأعمال خيرية وتضامنية.
- حسب رأيي الشخصي هناك جهات تسعى لعرقلة سير أعمال المجتمع المدني.
- تدخلات المجتمع المدني في موضوع المخاطر والكوارث ليس بالكبير.
- طالبت العديد من مكونات المجتمع المدني للمدينة في توفير مراكز أمن حضري لتفشي الجرائم الحضرية دون تجسيد للوعود.

- نأمل من شباب المدينة حمل المشعل ومحاولة إعطاء الصورة الأمثل للمجتمع المدني ومواصلة نشاطاتهم كما يجب القيام بحملات تكوين وتعريف بأبجديات العمل الجمعوي، وتنظيم عملهم وفق اطار جماعي كي يكون صوتهم مسموع.

– المقابلة السادسة: لاضفاء شفافية اللازمة لدراستنا ارتأينا الى القيام بمقابلة مع السلطة الرابعة في البلاد المتمثلة في الاعلام، وكانت آخر مقابلاتنا مع **الصحفي عمر بوعكاز** الذي ابدى ترحيبا كبيرا بنا وقام بالاجابة على اسئلتنا وفق النقاط التالية:

- لا نستطيع القول أنه يوجد مجتمع مدني فعال في المدينة بسبب عشوائية العديد من أعمالهم.
- معظم الأعمال هي أعمال خيرية أو حملات نظافة و تشجير.
- كما لم يتدخل المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية.
- وتعود أسباب الفشل لنقص التواصل والتنسيق بالإضافة الى نقص التكوين.
- طالب المجتمع المدني بمراكز أمن حضري لانتشار ظاهرة بيع وتناول المخدرات بصفة مهولة، ووجود العديد من الجرائم الحضرية كالاعتداءات ليلا.
- نقص التمويل سبب في الركود التي تعيشه العديد من الجمعيات.

للنهوض بالمجتمع المدني في المدينة يجب القيام بـ:

- إعادة الهيكلة بالتكوين الشامل لممثلي المجتمع المدني.
- العمل على حسب الاختصاص ليكون الرجل المناسب في المكان المناسب.
- تشجيع فئة الشباب للانخراط في العمل الجمعوي.
- وضع خطط منظمة ومنسقة لكافة الجمعيات بغية السير الحسن لأعمالهم وفق استراتيجية متفق عليها.

الخاتمة العامة

اكتسحت العالم المعاصر اليوم العديد من المفاهيم المتعلقة أساسا بالتنمية المستدامة ومتطلباتها، على غرار التخطيط التشاركي، المشاركة الشعبية، التنمية الاجتماعية التصاعدية، وغيرها من المسميات والمصطلحات والتي تصب في مجملها فيما يعرف بالمقاربة التشاركية، أو بالأحرى إشراك السكان في تسيير محيطهم والحفاظ على بيئتهم. ولعل ما زاد من سرعة وتيرة هذا التوجه، ماعرفه العالم من أوبئة وجوائح اكتسحت الدول والمجتماعت دون استثناء ولا تمييز، على غرار التلوث بأنواعه، الحروب والثورات الشعبية، الأوبئة والجوائح آخرها جائحة كورونا (كوفيد 19) التي بينت للعام والخاص مدى أهمية تضافر وتآزر جهود الجميع أفرادا وجماعات، حكومات وتنظيمات، وبينت مدى احتياجنا لبعضنا البعض للوقاية والحماية ومكافحة وتسيير مختلف المخاطر الطبيعية منها أو التكنولوجية، المحلية منها والعابرة للقارات والحدود.

تبعا لذلك سعت الجزائر على غرار الدول والحكومات إلى انتهاج مقاربات متعددة في كيفية إدماج المجتمع في تنمية وتطوير واقعه، من خلال إشراك جميع فئاته دون إقصاء، وبغض النظر عن مستواهم التعليمي أو وظيفتهم وحتى عرقهم وجنسهم. تبعا لذلك بدأ يظهر جليا في الواقع ما يعرف "بالمجتمع المدني" الذي يضم في طياته مختلف شرائح المجتمع المهيكلين والمنظمين ضمن تشكيلات يضبطها القانون ويمكنها من المساهمة بشكل منظم في تسيير المجال العام خصوصا بالتجمعات الحضرية ذات الكثافة السكانية الكبيرة على غرار المدن الكبرى والمتوسطة، كما هو الحال بالنسبة لمدينة تبسة وكذلك مدينة الشريعة. هذه الأخيرة التي كان الظهور الرسمي لمصطلح المجتمع المدني بين مواطنيها من سنة 2015، وكانت أبرز جمعية في ذلك الوقت هي جمعية جسور الاجتماعية، التي مارست نشاطات مختلفة متعلقة بالبيئة ونظافة المحيط والعديد من المجالات الأخرى، وكانت هذه هي الانطلاقة بالنسبة لمصطلح المجتمع المدني في المدينة، ومع مرور الوقت اتسعت نشاطات المجتمع المدني بتنظيم العديد من النشاطات دوريا لدرجة غرس مفهوم العمل الجمعوي لدى مختلف شرائح المجتمع، وتنوعت هذه النشاطات في عمليات تشجير، حملات نظافة، حملات توعوية، والمساعدات والأعمال التضامنية وخير دليل على ذلك هي أزمة وباء كورونا، لكن مع حلول سنة 2021 بدأت تظهر بوادر فشل و انهيار المجتمع المدني في المدينة بسبب العديد من المعيقات.

غير أن دور هذه الأخيرة وضرورة مساهمتها في الوقاية من الأخطار والكوارث يبقى ذو أهمية كبيرة بحكم مالمميزات الطبيعية، البشرية، الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة. إذ لا يمكن الاكتفاء بدورها الاجتماعي المتضمن بعض النشاطات الخيرية الضيقة، بل يجب الارتقاء بها وإدماجها في المحيط الاجتماعي والاقتصادي بما يضمن مساهمة فعال لها في التخطيط الحضري المستدام، تفاديا لسوء التسيير الذي عانت منه المدينة ولا تزال، مما أدى إلى طهور العديد من المخاطر والكوارث الطبيعية منها، والبيولوجية الناجمة على تدهور البيئة والمحيط العام.

خاتـــمـــــــــة عامـــــــــــــة

إذ ومن خلال دراستنا تبين لنا أن المجتمع المدني بالمدين ينأى بنفسه عن المساهمة المباشرة في الوقاية من مختلف المخاطر المحدقة بالمدينة سواء المرتبطة منها بعوامل طبيعية، أو تلك الناتجة عن ممارسات لامسؤولة للأفراد والجماعات، وحتى بعض المظاهر والظواهر الخطيرة الناجمة عن سوء التسيير، وسوء استغلال مقومات المجال الحضري، كانتشار القاذورات والنفايات المنزلية، الحيوانات المتشردة كالكلاب وغيرها، التوسع العمراني الفوضوي سواء على ضفاف الوديان التي تشهد من حين لخر فيضانات، يترتب عليها خسائر مادية كبيرة، ناهيك على وجود مخاطر تتعلق بجيولوجية المنطقة على غرا التجاويف والظواهر الكاريستية.

لقد أضحى وجود المجتمع المدني وتفعيله بالشكل العقلاني نقطة ضرورية وإيجابية، تنم عن مستوى تحضر المدينة وأفراد مجتمعها ووعيهم واستعدادهم للمساهمة في تحسين صورة المدينة في مختلف الجوانب، خصوصا ما تعلق منها بالوقاية من المخاطر وتسيير الكوارث على مستوى المجال الحضري دون الاتكال المطلق على السلطات المحلية فقط.

كما أنه وفي ظل المستجدات السياسية للبلاد، وما شهدته المنظومة القانونية من تحيينات، أضحى من الواجب على الفاعلين في المجتمع، إعادة هيكلة أنفسهم وتنظيم مساهماتهم بما يخدم التنمية المحلية لمدنهم، وفق ما تمليه القوانين والأعراف والنظم، إذ لا يمكن لسياسة "تخطي راسي" أن تؤتي أكلها، بل يجب على الافراد والجماعات رفع مشعل التحدي والخوض في مجال التسيير والتوجيه والمراقبة صونا لكرامتهم وحفاظا على محيطهم ضمانا لمستقبل أبنائهم.

في ظل هذه الوضعية، سواء ما تعلق بالوطن ككل، أو على المستوى المحلي، أصبح من الضروري على المجتمع المحلي الانخراط وبقوة في العمل الجمعوي، خصوصا فئة الجامعيين من الشباب خريجي الجامعات، وأصحاب الدراسات العليا، السعي قدما والعمل على تحسين تحقيق مكاسب إضافية خصوصا ما تعلق بتحيين وتحسين الإطار القانوني والتشريعي بما يحقق أكثر فأكثر جودة الحياة الحضرية للسكان، ويساهم في الحفاظ على الإطار العام للمجال الجغرافي بكل مكوناته.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1) ابراهيم سعد الدين، تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للتوزيع والنشر، القاهرة، 1995
2) أحمد مجدي، الظواهر الطبيعية: نحو بناء ثقافة الوقاية من كوارثها في البلدان العربية، مكتب اليونسكو الإقليمي، القاهرة، 2009.
3) بوجليطة بوعلي احميدة ، و مُحَمَّدي صليحة، المجتمع المدني العربي: تأسيس نظري وضبط مفاهيمي، تأليف مقال منشور في المؤلف الجماعي المعنون بـ: المجتمع المدني العربي في ظل العولمة: من الاقليمية الى العالمية، ابن النديم للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الجزائر، 2017.
4) جابي عبد الناصر، النظام السياسي الجزائري، المجتمع المدني بين السياسة والإنتقال، تأليف حمودي عبد الله، مقال منشور في كتاب وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي. دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ،1998.
5) جابي عبد الناصر، الجزائر من الحركة العمالية الى الحركة الاحتجاجية، الجزائر المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.
6) جاكلين بوجو قارنيي، الجغرافيا الحضرية ترجمة حلمي عبد القادر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1998.
7) جمال صالح، السلامة من الكوارث الطبيعية والمخاطر البشرية، دار الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة 01، القاهرة، 2002.
8) حاروش نور الدين، الأحزاب السياسية، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2009.
9) حسين بولمعيز، مطبوعة علمية لمقياس تحليل المجال الجغرافي، جامعة تبسة، 2018.
10) حميدشي فاروق، الجماعات الضاغطة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
11) سعد الله ابو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي الجزء 05، دار المغرب الإسلامي، 1998.
12) عبد الفتاح مُحَمَّد وهيبة، في جغرافية العمران، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
13) عبد القادر جغلول، تاريخ الجزائر الحديث، دراسة سوسيولوجية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 1983.
14) عبد الله العطوي، جغرافية المدن، دار النهضة العربية، بيروت، 2001.
15) علي سالم الشواورة، التخطيط في العمران الريفي والحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2012.
16) عليوة السيد، إدارة التغيير ومواجهة الأزمات، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
17) قيرة إسماعيل، و آخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز الدراسات للوحدة العربية، بيروت، 2002.
18) مُحَمَّد بوضياف، الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر، دار المجد للنشر والتوزيع، سطيف،2010.

19) مُحَمَّد لمين لعجال، وأسماء قطاف، المجتمع المدني وآليات تفعيله، تأليف بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي و آخرون، مقال منشور في مؤلف جماعي: دراسات في المجتمع المدني، الجزء الأول، منشورات الدار الجزائرية، 2017.
20) محي الدين مختار، محاضرات في علم النفس الاجتماعي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
21) ميمونة مناصرية، وحنان مالكي، دور المجتمع المدني في الحفاظ على هوية المجتمع، تأليف بلقاسم سلاطنية وسامية حميدي وآخرون، مقال منشور في المؤلف الجماعي: دراسات في المجتمع المدني، الجزء الثاني، منشورات الدار الجزائرية، الجزائر، 2017.
22) هناد مُحَمَّد، النظام السياسي الجزائري قطيعة أم استمرار، وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي تأليف عبد الله حيمودي، دار توبقال للنشر، 1998.
23) يحي محمود بن جنيد، الوقف والمجتمع. من كتاب الرياض، العدد 39، 1997.

المقالات:

1) ابراهيم الدسوقي ايمن، المجتمع المدني في الجزائر (الحقرة، الحصار، الفتنة)، مجلة المستقبل العربي، العدد 259، 2000.
2) الأنصاري عبد الحميد، نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني. مجلة المستقبل العربي، العدد 272، 2001.
3) بوسنة محمود، الحركة الجمعوية في الجزائر نشأتها وطبيعة تطورها ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 17، 2002.
4) بوطيب بن ناصر، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون 12/06، 2018، تم الاسترداد من المجلة الإفريقية للعلوم السياسية: **http://www.bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=281:-ress-&catid=10:2010-12-09-22-53-49&Itemid=7**
5) حسن قروق، تعريف المدينة عند رواد علم الاجتماع، 2020، تم الاسترداد من بوابة علم الاجتماع: **https://www.b-sociology.com/2020/06/blog-post_28.html**
6) شاهد الياس، بالي حمزة، ودفرو عبد النعيم، تأمين الأخطار الصناعية في الجزائر-دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-دراسات اقتصادية-عدد31، جامعة الجلفة، 2013
7) صورية شريف، الإطار القانوني لإدارة الكوارث الطبيعية في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسي، العدد 09، 2017.
8) عجالي كمال، مساهمة جمعية العلماء المسلمين في الحفاظ على الهوية الوطنية. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 16، 2001.
9) فيصل بان حمزة، ومظهر فهمي ثائر، جيومرفولوجية الكهوف الكارستية في ناحية سورداش-السليمانية. مجلة كلية التربية للبنات قسم الجغرافية، جامعة بغداد، 2019.

10) مبروك ساحلي، دور المجتمع المدني في مكافحة جائحة كورونا، مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 04، 2022.

11) ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 05، 2007.

12) هادفي سمية، سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 17، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2014.

13) حميد قاسم غضبان المالكي وآخرون، دور منظمات المجتمع المدني في العمل التطوعي، كلية التربية–ابن رشد للعلوم الانسانية جامعة بغداد.

المذكرات والأطروحات:

1) أمال زبار، دور مجمعات إعادة التأمين في تغطية الأخطار الكبرى دراسة حالة المجمع الجزائري لإعادة التأمين، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير، جامعة سطيف، 2015.

2) أيمن مروش، وخيرة درقاوي، دور عمليات التهيئة الحضرية في الوقاية من خطر الفيضانات دراسة حالة مدينة الإدريسية ولاية الجلفة، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2016.

3) تقي الدين حساينية، تقييم المخاطر البيئية في الأوساط الحضرية حالة تجمع عنابة، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري. قسنطينة، 2016

4) رشيد عادل، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في بالجزائر، مذكرة ماستر، جامعة سعيدة، 2015.

5) سالي مراد، حوادث المرور في الجزائر وسبل الوقاية منها دراسة ميدانية بالطريق الوطني السريع رقم01، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر, 2008

6) سلمى كوندة، المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، 2020.

7) مُحَّد حفاف، دور المجتمع المدني الجزائري في توسيع خيارات التنمية الإنسانية –

8) مطلع الألفية–، مذكرة مقدمة لاستكمال نيل شهادة الماجستير. جامعة باتنة 01، 2017.

الندوات:

1) أحمد بوكابوس، الحركة الجمعوية وواقع التنظيمات الشبانية. في نورية بن غبريط رمعون ومصطفى حداب: الجزائر بعد 50 سنة حوصلة المعارف في العلوم الاجتماعية والانسانية 1954–2004. وهران: منشورات **crasc**، 2004.

2) بدون اسم، تغيب المؤسسات التعليمية وانكفاء المثقفين العرب أبرز عوامل الشلل، الديمقراطية ليست الشرط الوحيد لتفعيل المجتمع المدني ندوة المجتمع المدني واشكالية التحول الديمقراطي، حول أثر الدولة الريعية في اعاقة تطور المجتمع المدني العربي، جامعة قطر، 2001.

3) بشارة عزمي، تعزيز المجتمع المدني، في المجتمع المدني ودوره في الإصلاح، أعمال الندوة الإقليمية حول المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح. الإسكندرية، 2004.

4) غشير بوجمعة، الإطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر، ندوة المبادرة العربية من أجل حرية الجمعيات، عمان، 1999.

المخططات:

المخطط التوجيهي لبلدية الشريعة، 2016.

المعاجم:

1) معجم الوسيط.

2) معجم مختار الصحاح.

مواقع الويب:

1) **https://2u.pw/L29wV**
2) **https://justice-academy.com/the-second-requirement**
3) **https://mafhome.com**
4) **https://mssader.com**
5) **https://www.facebook.com/ibrahimtahaaboalazm/photo**
6) **https://www.ifrc.org/ar/technological-and-biologic**
7) **www.unisdr.org**
8) **www.unisdr.org/publication**
9) **http://ar.wikipedia.org**
10) **www.DGPC.DZ**

الملاحق

الرقم	العنوان
01	استمارة الاستبيان الميداني
02	أسئلة الاستبيان الالكتروني
03	تقرير يومي لمكتب حفظ الصحة بخصوص التدابير الوقائية من وباء كورونا
04	تقرير يومي لمكتب حفظ الصحة بخصوص التدابير الوقائية من وباء كورونا

الملحق (01):

إستبيان حول دور المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث في مدينة الشريعة

-من 22/02/2022 إلى 25/03/2022 - جامعة العربي التبسي -تبسة

السلام عليكم نحن طالبين سنة ثانية ماستر تهيئة حضرية،في اطار انجاز مذكرة تخرج بعنوان دور المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث بمدينة الشريعة تحت إشراف الأستاذ حسين بولمعيز نلتمس منكم منحنا بعضا من وقتكم للإجابة على اسئلة هذا الاستبيان و هذا لأغراض علمية واكاديمية كما ستكون اجاباتكم محاطة بالسرية التامة.
وشكرا على تعاونكم

الجزء الأول: معلومات اجتماعية ومهنية

1. الجنس
☐ 1. ذكر ☐ 2. أنثى

2. كم عمرك
☐ 1. من 18 إلى 24 سنة ☐ 2. من 25 إلى 34 سنة
☐ 3. من 35 إلى 44 سنة ☐ 4. من 45 إلى 54 سنة
☐ 5. من 55 إلى 64 سنة ☐ 6. أكثر من 65 سنة

3. حالتك العائلية
☐ 1. أعزب ☐ 2. متزوج ☐ 3. أرمل
☐ 4. مطلق ☐ 5. متعدد الزوجات

4. ما هو مستواك الدراسي
☐ 1. يقرأ ويكتب ☐ 2. إبتدائي ☐ 3. متوسط ☐ 4. ثانوي
☐ 5. جامعي ☐ 6. دراسات عليا

5. المهنة
☐ 1. عاطل عن العمل ☐ 2. أعمال حرة ☐ 3. موظف عمومي
☐ 4. عامل بالقطاع الخاص ☐ 5. متقاعد ☐ 6. متقاعد ويعمل

6. ماهو الحي الذي تقطن فيه

الجزء الثاني : المخاطر الحضرية والكوارث بمدينة الشريعة

7. ماهي المخاطر و الكوارث التي تعاني منها مدينتك
☐ 1. فيضانات ☐ 2. زلازل
☐ 3. حرائق ☐ 4. تلوث المياه
☐ 5. تلوث الهواء ☐ 6. الاوبئة والأمراض المعدية
☐ 7. أخطار متعلقة بالحيوانات ☐ 8. التجاويف الكاريستية
Vous pouvez cocher plusieurs cases (5 au maximum).

8. اذا كانت هناك مخاطر أخرى أذكرها

9. هل سبق لك ان عايشت أحد المخاطر أو الكوارث
☐ 1. نعم ☐ 2. لا

10. في حال الاجابة بنعم على السؤال السابق كيف كان رد فعلك اثناء حدوث الكارثة
☐ 1. عدم التدخل تماما ☐ 2. المشاركة بالتوجيه والتوعية
☐ 3. مساعدة فرق التدخل

11. ماهو أكثر المخاطر تهديدا لحياة السكان في الحي الذي تقطن فيه

12. في حال تعرض مدينتك لخطر أو كارثة هل انت على استعداد للمشاركة في الحد أو الوقاية منه
☐ 1. نعم ☐ 2. لا

13. في حال الاجابة بـ لا ماهي الاسباب التي تمنعك عن المشاركة
☐ 1. وجود هيئات حكومية مكلفة بذلك
☐ 2. جهلك وعدم معرفتك بالتدابير اللازم اتخاذها
☐ 3. ترى انه امر لا يهمك وليس من شأنك

14. في حال الاجابة بنعم ماهي المساعدات التي يمكنك تقديمها
☐ 1. مساعدات مادية ☐ 2. المساعدة بالتوجيه والاعلام والتوعية
☐ 3. مساعدة فرق الانقاذ

15. هل تعلم بوجود قوانين متعلقة بالوقاية من المخاطر وتسيير الكوارث
☐ 1. نعم ☐ 2. لا

16. اذا كانت اجابتك نعم من اين علمت بوجود هذه القوانين
☐ 1. وسائل الإعلام ☐ 2. حملات توعية
☐ 3. صادفت ذلك في الدراسة ☐ 4. اخبرك بها شخص ما

17. ماهي ردة فعلك عند حدوث كارثة او خطر في منطقتك
☐ 1. عدم الإهتمام
☐ 2. تقديم يد المساعدة ومحاولة مجابهة الخطر
☐ 3. الاكتفاء بالاتصال بالمسؤولين

18. هل تتخذ الجهات المختصة احتياطاتها للحد من المخاطر داخل الوسط الحضري
☐ 1. نعم ☐ 2. لا ☐ 3. لا أعلم

19. متى كانت أخر مرة شهدت فيها مدينتك حدوث احد المخاطر او الكوارث داخل المجال الحضري
☐ 1. منذ مدة قصيرة (قبل اخر 6 سنوات)
☐ 2. منذ مدة طويلة (منذ اكثر من 10 سنوات)

20. برأيك ايهما أخطر
☐ 1. المخاطر والكوارث بحد ذاتها
☐ 2. الجهل بطريقة الوقاية وتسييرها
☐ 3. عدم التعامل معها بالشكل الصحيح

21. ماهي أكثر الآفات الإجتماعية انتشارا في المدينة

- ☐ 1. السرقة والنشل
- ☐ 2. الاعتداءات الجسدية
- ☐ 3. الاعتداءات الجنسية
- ☐ 4. بيع المخدرات والحبوب المهلوسة
- ☐ 5. التهريب
- ☐ 6. الارهاب
- ☐ 7. جرائم القتل

Vous pouvez cocher plusieurs cases (3 au maximum).

22. حسب رأيك ماهي العوامل التي ادت الى انتشار الآفات الاجتماعية في المدينة

- ☐ 1. غياب دور الاولياء وقلة اهتمامهم
- ☐ 2. الفقر والتهميش والبطالة
- ☐ 3. غياب التوعية والتحسيس
- ☐ 4. الانتشار الرهيب لتناول المخدرات والمهلوسات

Vous pouvez cocher plusieurs cases (2 au maximum).

23. من بين المخاطر الناتجة عن الحيوانات ماهي الاكثر انتشارا في المدينة

- ☐ 1. انتشار الكلاب المسعورة والضالة
- ☐ 2. كثرة الزواحف والعقارب السامة
- ☐ 3. انتشار الخنازير البرية

Vous pouvez cocher plusieurs cases (2 au maximum).

24. من بين هذه المخاطر البيولوجية حدد الاكثر انتشارا في المدينة

- ☐ 1. وباء كورونا
- ☐ 2. فضلات المذابح والمداجن
- ☐ 3. النفايات الطبية
- ☐ 4. النفايات المنزلية
- ☐ 5. وباء معدي ناتج عن تلوث المياه
- ☐ 6. وباء الصفير (l'ictère)

Vous pouvez cocher plusieurs cases (3 au maximum).

25. ماهي اقتراحاتك كمواطن التي تراها مناسبة للوقاية من المخاطر الحضرية

الجزء الثالث : واقع المجتمع المدني في مدينة الشريعة

26. هل انت منخرط في جمعية أو لجنة ذات طابع مدني

☐ 1. نعم ☐ 2. لا

27. فيما تتمثل هذه الجمعية التى انخرطت فيها

28. ما هو السبب الذي دفعك للانظمام

29. ما هو نوع هذه الجمعية

- ☐ 1. جمعية خيرية
- ☐ 2. جمعية ذات طابع بيئي
- ☐ 3. لجنة حي من الاحياء
- ☐ 4. جمعية ذات طابع اجتماعي
- ☐ 5. لجنة دينية لمسجد ما

30. هل انت على دراية بمفهوم المجتمع المدني

☐ 1. نعم ☐ 2. لا

31. ما رأيك في أهمية مشاركة مكونات المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث

☐ 1. غير مهمة إطلاقا ☐ 2. مهمة ☐ 3. مهمة جدا

32. ماهي اكثر المجالات التي يشارك بها المجتمع المدني في المدينة

- ☐ 1. النظافة والصحة العمومية
- ☐ 2. حملات التشجير
- ☐ 3. العمل الخيري والتضامني
- ☐ 4. الحملات التوعوية
- ☐ 5. تسيير الكوارث والوقاية من المخاطر الحضرية

33. هل تشارك مختلف أطياف المجتمع المدني في تسيير الكوارث عند حدوثها

☐ 1. نعم ☐ 2. لا

34. هل تلعب اللجان الدينية للمساجد دورا في التوعية بالمخاطر الحضرية والكوارث والآفات الاجتماعية

☐ 1. ليس لها دور ☐ 2. لها دور ضئيل ☐ 3. لها دور كبير جدا

35. هل شارك المحتمع المدني في تسيير ومجابهة وباء كورونا

☐ 1. نعم ☐ 2. لا

36. ماهي اكثر المعيقات التي تواجه المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر وتسيير الكوارث

- ☐ 1. البيروقراطية الادارية وانعدا الشفافية
- ☐ 2. نقص الوعي الاجتماعي
- ☐ 3. عد ادراك مختلف مكونات المجتمع المدني لدورها في الوقاية وتسيير المخاطر والكوارث
- ☐ 4. غياب التنظيم والعمل بعشوائية في حال حدوث احد الكوارث

Vous pouvez cocher plusieurs cases (3 au maximum).

37. حسب ما تراه،ماهي ردة فعل المجتمع المدني والفاعلين عند حدوث احد المخاطر

- ☐ 1. التحرك بسرعة منذ بداية الكارثة او الخطر
- ☐ 2. انقاذ ما يمكن انقاذه بعد انتهاء الكارثة
- ☐ 3. القاء المسؤولية واللو على بعضهم البعض

سؤال تقييمي حول آفاق المجتمع المدني في مدينة الشريعة

38. من خلال تجربتك او اطلاعك على العمل الجمعوي وتكاتف مختلف اطياف المجتمع في بعض النشاطات، هل من الممكن ان يكون للمجتمع المدني دور في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث في مدينة الشريعة

☐ 1. لا يمكن اطلاقا ☐ 2. غير ممكن ☐ 3. يمكن ☐ 4. ممكن جدا

الملحق (02) :

إستبيان حول دور المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث في مدينة الشريعة ولاية تبسة

السلام عليكم معنا طالبين سنة ثانية ماستر ، بصدد انجاز مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تهيئة حضرية نطلب منكم مساعدتنا بالإجابة عن أسئلة هذا الإستبيان لأغراض علمية وأكاديمية كما ستكون إجاباتكم محاطة بالسرية التامة وشكرا على تعاونكم معنا.

الجنس *

- ذكر
- انثى

العمر *

- من 18 الى 24 سنة
- من 25 الى 34 سنة
- من 35 الى 44 سنة
- من 45 الى 54 سنة
- اكثر من 54 سنة

المستوى الدراسي *

- يقرأ ويكتب
- ابتدائي
- متوسط
- ثانوي
- جامعي
- دراسات عليا

المهنة *

- عاطل عن العمل
- طالب جامعي
- أعمال حرة
- عامل بالقطاع الخاص
- موظف عمومي
- متقاعد

الحي الذي تقيم فيه *

نص الإجابة القصير

ماهي المخاطر الطبيعية التي تواجه مدينة الشريعة *

- [ ] الفيضانات
- [ ] الحرائق
- [ ] الزلازل
- [ ] الجفاف
- [ ] التعاويف الكارستية (التعاويف الأرضية)
- [ ] التصحر

ماهي المخاطر التكنولوجية التي تواجه مدينة الشريعة *

- [ ] انفجار معدات الوقود
- [ ] حوادث المرور
- [ ] حرائق ناتجة عن التدفئة المنزلية
- [ ] تسرب الغاز
- [ ] التلوث بمختلف انواعه (تلوث الماء، تلوث الهواء.....)

ماهي الآفات الاجتماعية التي تعاني منها مدينة الشريعة *

- [ ] الإعتداءات الجسدية
- [ ] الإعتداءات الجنسية
- [ ] السرقة والنشل (سرقة المحلات، المنازل، الأشخاص.....)
- [ ] بيع وإستهلاك المخدرات والحبوب المهلوسة

حدد أكثر المخاطر البيولوجية التي تتعرض لها مدينة الشريعة *

- [ ] الأوبئة والأمراض المعدية (الملاريا، داء الصفر، الكوليرا.....)
- [ ] وباء الفيروس
- [ ] انتشار الكلاب الضالة والمسعورة
- [ ] فصائل القوارض والحشرات

هل لدى الجهات المختصة إجراءات للحد من المخاطر المذكورة؟ *

- نعم
- لا
- لا أعلم

ماذا تقترح للحد من هذه المخاطر داخل المجال الحضري *

نص الإجابة القصير

هل أنت على دراية بمفهوم المجتمع المدني؟ *

- نعم
- لا

ما رأيك في مشاركة مختلف مكونات المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث؟ *

- مهمة
- غير مهمة اطلاقا

حسب رأيك الشخصي وحسب معرفتك بمجتمع مدينة الشريعة، هل يمكن تطبيق فكرة اشراك المجتمع المدني في الوقاية من المخاطر الحضرية وتسيير الكوارث؟ *

- يمكن
- لا يمكن اطلاقا

الملحق (03):

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية : تبسة
دائرة : الشريعة
بلدية : الشريعة
مكتب حفظ الصحة والوقاية
رقم: /2020

السيد:رئيس المجلس الشعبي البلدي
الى
السيد : والي ولاية تبسة
(الأمانة العامة)
ع/ط السيد: رئيس دائرة الشريعة

الموضوع: ب/خ تقرير يومي

- استكمالا للتدابير الاحترازية والوقائية من وباء كورونا و الحد من انتشار عدوى كوفيد 19 يشرفنا أن نوافيكم بتقرير مفصل عن الإجراءات المتخذة من طرف لجنة حفظ الصحة والوقاية و الامن الوطني والدرك الوطني و الحماية المدنية و المفتيشية الإقليمية للتجارة كما يلي :
- بتاريخ: 2020/11/18 قام المكتب البلدي الشريعة للمنظمة الجزائرية للعمل الخيري و الانساني بتنظيم حملة تعقيم واسعة شملت متوسطة القطب السكني الجديد بالإضافة إلى توعية التلاميذ بالإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها للحد من عدوى فيروس كورونا.
- بتاريخ: 2020/11/19 قامت لجنة حفظ الصحة والوقاية رفقة عامل مكلف بعملية التعقيم بتعقيم مقر البلدية ومقر خزينة البلدية ومقر الرقابة المالية البلدية.
- بتاريخ: 2020/11/19 قامت مصالح البلدية بتوفير الإمكانيات المادية و البشرية من اجل إنجاح حملة تنظيف طريق تبسة وذلك بالتنسيق مع رئيس دائرة الشريعة و بمشاركة الأكاديمية الجزائرية للعمل الانساني وحقوق الإنسان مكتب الشريعة و جمعية أنت الخير بالإضافة إلى مديرية الأشغال العمومية و ديوان التطهير بالشريعة و بلدتي ثليجان و المزرعة و العملية مازالت متواصلة تزامنا مع حملات التوعية و التحسيس التي تقوم بها لجنة حفظ الصحة و الوقاية للحد من انتشار عدوى فيروس كورونا.

الشريعة في: 2020/11/19
رئيس المجلس الشعبي البلدي

* نسخة موجهة إلى السادة :
مديرية البيئة لولاية تبسة.
مدير المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالشريعة.
قائد فرقة الدرك الوطني بالشريعة.
محافظ أمن دائرة الشريعة.
قائد فرقة الحماية المدنية الشريعة.
مدير ديوان التطهير بالشريعة.
الأرشيف.

الملحق (04):

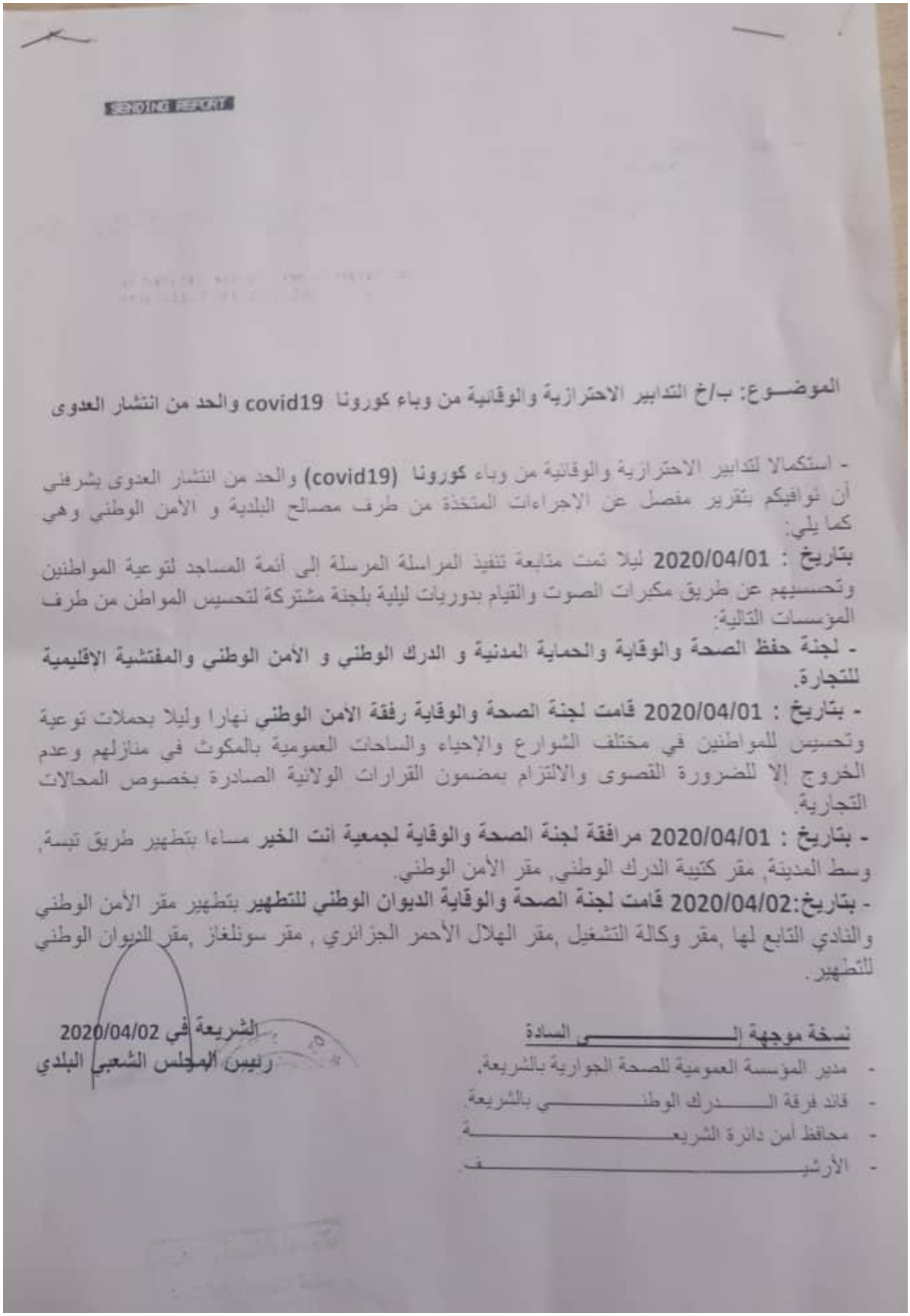

SENDING REPORT

الموضـــوع: ب/خ التدابير الاحترازية والوقائية من وباء كورونا covid19 والحد من انتشار العدوى

- استكمالا لتدابير الاحترازية والوقائية من وباء **كورونا (covid19)** والحد من انتشار العدوى يشرفني أن أوافيكم بتقرير مفصل عن الاجراءات المتخذة من طرف مصالح البلدية و الأمن الوطني وهي كما يلي:

بتاريخ : 2020/04/01 ليلا تمت متابعة تنفيذ المراسلة المرسلة إلى أئمة المساجد لتوعية المواطنين وتحسيسهم عن طريق مكبرات الصوت والقيام بدوريات ليلية بلجنة مشتركة لتحسيس المواطن من طرف المؤسسات التالية:

- **لجنة حفظ الصحة والوقاية والحماية المدنية و الدرك الوطني و الأمن الوطني والمفتشية الإقليمية للتجارة.**

- **بتاريخ : 2020/04/01 قامت لجنة الصحة والوقاية رفقة الأمن الوطني** نهارا وليلا بحملات توعية وتحسيس للمواطنين في مختلف الشوارع والإحياء والساحات العمومية بالمكوث في منازلهم وعدم الخروج إلا للضرورة القصوى والالتزام بمضمون القرارات الولائية الصادرة بخصوص المحلات التجارية.

- **بتاريخ : 2020/04/01 مرافقة لجنة الصحة والوقاية لجمعية انت الخير** مساءا بتطهير طريق تبسة, وسط المدينة, مقر كتيبة الدرك الوطني, مقر الأمن الوطني.

- **بتاريخ:2020/04/02 قامت لجنة الصحة والوقاية الديوان الوطني للتطهير** بتطهير مقر الأمن الوطني والنادي التابع لها ,مقر وكالة التشغيل ,مقر الهلال الأحمر الجزائري , مقر سونلغاز ,مقر الديوان الوطني للتطهير.

الشريعة في 2020/04/02
رئيس المجلس الشعبي البلدي

نسخة موجهة إلـــــــــــــــى السادة
- مدير المؤسسة العمومية للصحة الجوارية بالشريعة.
- قائد فرقة الـــــــدرك الوطنـــــــــــــي بالشريعة.
- محافظ أمن دائرة الشريعـــــــــــــــــــة.
- الأرشيـــــــــــــــــــــــــــف.